

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة
تحت عنوان

أثر الحماية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة القد وصنع منتجات التلحيم TREFISOUD العلمة - سطيف

إشراف
د. رواجي عبد الناصر

إعداد الطالبة
بن الشيخ مريم

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر (جامعة سطيف)	د. مهيدي ذواوي
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر (جامعة سطيف)	د. رواجي عبد الناصر
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر (جامعة سطيف)	د. حاج صحراوي حمودي
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر (جامعة سطيف)	د. بركان يوسف

السنة الجامعية: 2012/2011

شكر وتقدير

بداية أحمد الله سبحانه وتعالى وأصلي وأسلم على نبينا محمد صلى
الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم
الدين، أما بعد

أتقدم بالشكر الجزيل وبخالص الامتنان والتقدير إلى الأستاذ
المشرف: الدكتور رواجي عبد الناصر على قبوله الإشراف على هذا
البحث المتواضع، وكذلك على النصائح والتوجيهات القيمة التي
قدمها لي طول فترة إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم كذلك بالشكر الجزيل إلى زوجي الذي كان
سندي في إتمام هذا البحث، الأستاذة حجاز خديجة، إلى كل
إطارات شركة القلد وصنع منتوجات التلحيم وعلى رأسهم يدادين
نور الدين.

كما لا يفوتني كذلك بأن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى
كل من أعانني على إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما؛

إلى زوجي العزيز ورفيق دربي؛

إلى أخواتي؛

إلى عائلة زوجي؛

إلى كل العائلة والأصدقاء؛

أهدي ثرة هذا العمل المتواضع.

بن الشيخ صريم

مقدمة

مقدمة

تعتبر مشكلة التلوث البيئي من المشاكل الرئيسية التي تواجه دول العالم في الوقت الحالي، إلا أن هذه المشكلة لم تأخذ مأخذ الجد حتى الستينات من القرن الماضي، حين أضحى تآثر في بيئة ورفاهية الشعوب بأحياها الحالية والمستقبلية. ومع مرور الوقت تتأكد حقيقة أن التلوث البيئي هو نتاج التنمية الاقتصادية، وهذا ليس لأنها تنتج مواد تضر بالبيئة فقط، وإنما كذلك لأنها تستعمل الموارد الطبيعية دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر ندرتها، خاصة تلك الموارد ذات الملكية العامة، فالسوق فشل في تقييم هذه الموارد والمحافظة عليها، وهذا ما دعا ببعض الاقتصاديين إلى التفكير في طريقة لتصحيح هذه التشوهات في نظام السوق، عن طريق آليات وأدوات اقتصادية تدخل في إطار سياسة اقتصادية تتولاها السلطات العامة تهدف إلى الحد من التلوث البيئي بغية تحقيق التنمية المستدامة ومن أهم هذه الأدوات الجباية البيئية.

فمنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ازداد الاهتمام العالمي بضرورة أخذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة، حيث عقد مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 بريوديجانيرو، لينص في المبدأ 16 من إعلان ريو على أنه "ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع تضمين النفقات البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في الاعتبار أن الملوث يجب أن يتحمل نفقة التلوث مع المراعاة الواجبة للصالح العام ودون تشويه التجارة والاستثمار". هذا المبدأ أصبح مبدأ قانونيا ومعترفا به عالميا ما جعل العديد من دول العالم المتقدم تقوم بإصلاحات جبائية أدخلت من خلالها البعد البيئي في النظام الجبائي، تهدف من خلالها إلى التقليل من التلوث والحفاظ على الموارد البيئية وذلك من خلال إدراج تكلفة هذه الأخيرة ضمن أسعار السلع والخدمات المعروضة في السوق من قبل المؤسسات، حيث أصبح من الضروري الحديث عن الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة إضافة إلى أداءها الاقتصادي، ولحث المؤسسات الاقتصادية على إدماج البعد البيئي في أداءها، عمدت الحكومات إلى الجباية البيئية كأداة تستطيع من خلالها التأثير في أداء المؤسسة بما يحقق التنمية المستدامة.

أما فيما يخص الجزائر فإن السلطات العمومية تحاول تدارك الوضع البيئي الذي آل في الآونة الأخيرة نحو التدهور السريع، من خلال إدراج الجباية البيئية كأداة للحد من أضرار التلوث، وأخذا بمبدأ "الملوث يدفع" شرعت الجزائر في سنوات التسعينات بوضع جملة من الرسوم البيئية التي شملت العديد من القطاعات، لاسيما مجال النفايات الصلبة، الإنبعاثات الجوية الملوثة والتدفقات الصناعية السائلة، كان الغرض من هذه الرسوم التأثير على المؤسسات لتحسين أدائها البيئي من خلال إدراجها للإجراءات والقوانين البيئية في القرارات المتعلقة بأنشطتها الاقتصادية، للتقليل من الانعكاسات السلبية لها على البيئة والحفاظ على محيط المجتمع الذي تعيش فيه لتحقيق التنمية المستدامة.

1. إشكالية البحث

إن فشل آليات السوق في تخصيص الموارد البيئية بشكل صحيح ومتوازن، بين التكاليف التي تتحملها المؤسسة نظير النشاط الإقتصادي الممارس من قبلها وبين التكاليف التي يتحملها المجتمع ككل نتيجة ممارستها لهذا النشاط، ولكون هذه التكاليف تتزايد بشكل متزايد، برزت إشكالية الربط بين أداء المؤسسة لأنشطتها الاقتصادية وبين تفاقم تكاليف البيئة، الذي أصبح يتطلب تدخل الدولة بشكل حتمي باستخدام الجباية البيئية، وعليه تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة؟

إنطلاقاً من هذا التساؤل الرئيسي تنبثق جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مضمون الجباية البيئية وما علاقتها بالتنمية المستدامة؟
- ماهو الأداء الشامل وما هي أدوات ومؤشرات قياسه؟
- ماهو أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات التي تمارس نشاطا اقتصاديا ملوثا للبيئة؟
- ماهي مختلف الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر؟
- هل الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر قادرة على تحسين أداء المؤسسات في إطار التنمية المستدامة؟

2. فرضيات البحث

يقوم البحث على الفرضيات الثلاثة التالية:

- الجباية البيئية هي أحد الأدوات الاقتصادية المهمة بيد الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.
- تؤدي الجباية البيئية إلى تحسين الأداء الشامل للمؤسسات مما يجعلها قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.
- الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر قادرة على تحسين الأداء البيئي لشركة القلد وصنع منتوجات التلحيم.

3. أهمية البحث

يكتسي البحث أهمية بالغة، وتكمن هذه الأهمية في الوقوف على أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المتسبب الأول في تلويث البيئة، من خلال استخدامها المفرط للموارد الطبيعية المختلفة دون مراعاة ضوابط الاستدامة والاستفادة المثلى منها، بالإضافة إلى فشل آلية السوق في التخصيص الأمثل لهذه الموارد وعدم كفاءتها في استدخال الآثار الخارجية في أسعار السلع والخدمات

الخاصة بها، مما استدعى بالدول إلى ضرورة تبني الحماية البيئية كأداة اقتصادية تعمل من خلالها على تصحيح هذا الفشل ومعالجة الوضع البيئي المتدهور الذي أصبح يشكل خطرا على مستقبل الأجيال اللاحقة بإلزام المؤسسات الاقتصادية بضرورة تحسين أدائها من خلال مبدأ "الملوث الدافع".

4. أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية الحماية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها وسيلة في يد الدولة لتصحيح إخفاق السوق وحماية المجتمع وموارده الطبيعية لضمان حق الأجيال القادمة من هذه الموارد المختلفة.
- تبيان أهمية أدوات ومؤشرات قياس الأداء الشامل في التقييم والتحسين المستمر لأداء المؤسسة بما يحقق لها البقاء، النمو والاستمرار وفق رؤية طويلة المدى مع مراعاة مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية اتجاه المحيط الذي تنشط فيه للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- إبراز أثر الحماية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية، من خلال ترشيد استعمالها العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذلك استعمال التكنولوجيات الأنظف.

5. الدراسات السابقة

يعتبر هذا البحث مساهمة بسيطة ومكملة للدراسات السابقة التي تناولت الحماية البيئية. و من أهم هذه الدراسات ما يلي:

■ **الدراسة الأولى:** دراسة قام بها الباحث طاهري الصديق بعنوان " الآليات الجبائية لحماية البيئة -دراسة حالة الجزائر-"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

من أهم نتائج هذه الدراسة، أن إستراتيجية التنمية التي تعتمد عليها أغلب الدول النامية في الوقت الحالي تتخذ من نظام السوق منهجا وأسلوبا لتحقيق أهدافها، وتماشيا مع هذه المنهجية في إدارة الاقتصاد فإن الاعتماد على مدخل السوق في معالجة مشاكل التلوث البيئي يعد مدخلا استراتيجيا ، وبالتالي فإن الخيار الضريبي الذي يؤدي إلى فرض الضرائب على التلوث ومظاهر الأذى البيئي الأخرى كفيل بأن يدفع الأفراد والمنشآت الملوثة والمجتمع ككل ليدركوا أن للضرر البيئي ثمنا وأن يدخلوا هذا الثمن في حساباتهم وخططهم الإنتاجية والاستهلاكية، وبالتالي فإن مثل هذه الضريبة تحفزهم على تخفيض الأضرار البيئية إلى أدنى حد ممكن.

■ **الدراسة الثانية:** دراسة قام بها الباحث وناس يحيى بعنوان "الآليات القانونية لحماية البيئة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، 2007.

من بين أهم نتائج هذه الدراسة، أن تطبيق مبدأ "الملوث الدافع" يثير نوعاً من الغموض فيما يتعلق بتحقيق هدفه التحفيزي لتشجيع الملوّثين على تخفيض أو إزالة التلوّث، على اعتبار أنه لا زال الدافع لهذا الرسم يتراوح بين المنتج والمستهلك، وهو بذلك يفقد قيمته التحفيزية عندما يسترجع الملوث الأقساط التي يدفعها، كما أن تطبيق الرسوم الإيكولوجية بكل صرامة سيؤدي إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الملوّثة، كما أن نظام الحسابات الخاصة المرصودة لحماية البيئة الذي اعتمد حديثاً من أجل إيجاد وسائل مالية ثابتة لتمويل عمليات حماية البيئة، لا يزال في بداية الطريق بفعل الكثير من النقائص التي تعترى هذا النظام.

6. مبررات اختيار الموضوع

تتلخص دواعي اختيار هذا الموضوع في مبررات موضوعية وأخرى ذاتية. تتمثل فيما يلي:

- رغبة الباحثة في دراسة مثل هذا الموضوع؛
- حداثة الموضوع على مستوى البحث العلمي؛
- قلة الدراسات التي تعمقت في مثل هذا الموضوع، فمعظم الدراسات تناولت الجباية البيئية ضمن موضوع السياسات البيئية، دون التعمق في كيفية مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.
- محاولة معرفة واقع الجباية البيئية في الجزائر من خلال التعرف على مختلف الرسوم البيئية المطبقة، خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسة.

7. منهج البحث

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث سوف تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي**، باعتبار أن البحث يقوم على أساس جمع المعلومات، تصنيفها وتحليلها، وذلك لتشخيص ظاهرة البحث بغرض فهم الإطار النظري لها، من خلال معرفة الأسباب التي ساهمت في ظهور الجباية البيئية وكيفية تأثيرها على أداء المؤسسات بما يحقق التنمية المستدامة. حيث تم الاعتماد في جمع المعلومات والبيانات على عدة مصادر لتغطية الجوانب النظرية للموضوع، من خلال جمع أكبر عدد من الكتب والدراسات والتقارير المتاحة التي تعرضت للموضوع بصورة شاملة أو جزئية، كما تم الاعتماد أيضاً على مجموعة من مواقع شبكة الانترنت ذات الصلة بالموضوع بما يفيد معالجة مشكلة البحث وفروعه المختلفة.

- **منهج دراسة الحالة**، تم اعتماد هذا المنهج في الجانب الميداني للدراسة، وذلك بهدف إبراز أثر الجباية البيئية على أداء شركة القلد وصنع منتجات التلحيم، وذلك بالاستعانة بمجموعة من المعلومات

المحصلة من الشركة من خلال المقابلات واللقاءات مع مسؤوليها ومسيريها إضافة إلى مختلف المنشورات والوثائق المحاسبية للشركة.

8. صعوبات البحث

يعتبر موضوع هذا البحث من أحدث مواضيع البحث، لذلك فقد صادفتنا بعض الصعوبات، تتمثل أهمها فيما يلي:

- قلة المراجع المتخصصة، فأغلب الكتب تعرضت للموضوع بصفة عامة دون الخوض في تفاصيله.
- صعوبة ضبط ترجمة بعض المصطلحات.
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات المهمة من المؤسسة محل الدراسة.

9. خطة البحث

لمعالجة هذا الموضوع بطريقة تسمح لنا بالإلمام بجميع الجوانب التي نراها مهمة وكذا الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، فقد تم تقسيم البحث في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

يتناول هذا الفصل الأسس النظرية للجباية البيئية وذلك من خلال التطرق إلى مفهومها، أهدافها وأدوات تطبيقها، بالإضافة إلى مختلف تجارب الدول المتقدمة السبّاقة في تطبيق الجباية البيئية، ثم يتناول في الأخير مفهوم التنمية المستدامة ومدى مساهمة الجباية البيئية في تحقيق هذا المفهوم.

الفصل الثاني: أثر الجباية البيئية على الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى مختلف الجوانب المتعلقة بأداء المؤسسة في إطار التنمية المستدامة، أهم أدوات ومؤشرات قياس أدائها الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، وفي الأخير أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات.

الفصل الثالث: أثر الرسوم البيئية على أداء شركة TREFISOUD في إطار التنمية المستدامة

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الرسوم البيئية المطبّقة في الجزائر، كيفية تحصيلها ومبررات تأخر اعتمادها، بالإضافة إلى تقييم فعالية الجباية البيئية في الجزائر، كما حاولنا كذلك من خلال هذا الفصل إسقاط ما جاء في الدراسة النظرية على الشركة محل الدراسة، من خلال دراسة مؤشرات الأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للشركة، وإبراز أثر الرسوم البيئية الموضوعية من قبل الدولة على أدائها.

الفصل الأول

مساهمة الحماية البيئية في تحقيق

التنمية المستدامة

تمهيد:

بدأ الاهتمام بالبيئة يتزايد بشكل واضح في أواخر الستينات من القرن الماضي، وكان هذا الاهتمام مصاحباً لتزايد حدة مشاكل التلوث البيئي كإحتباس الحرارة، تآكل طبقة الأوزون وتدهور التنوع البيولوجي، وقد انعكس هذا الاهتمام في التركيز على كل ما يتعلق بالمشاكل البيئية ومحاوله الوصول إلى أفضل الحلول الممكنة لعلاجها، من خلال عقد العديد من المؤتمرات على المستويات المحلية والدولية والتي ساهمت بشكل كبير في ظهور مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة.

على هذا الأساس تم وضع العديد من القوانين والأدوات الاقتصادية، التنظيمية وحتى السياسية من أجل حماية البيئة كمطلب خاص، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة كمطلب عام، وقد تم تصنيف الأدوات الاقتصادية وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى عدة فئات، حيث اعتبرت الحماية البيئية إحدى أهم الأدوات الاقتصادية للحماية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مساهمتها في تصحيح فشل السوق ومحاوله تخصيص الكفاء للموارد البيئية الناضبة .

بناء على ما سبق سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الحماية البيئية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: الأسس النظرية للحماية البيئية

المبحث الثاني: مضمون الحماية البيئية

المبحث الثالث: علاقة الحماية البيئية بالتنمية المستدامة

المبحث الأول: الأسس النظرية للحماية البيئية

إن بروز المشكلات البيئية وتفاقم حدتها من تلوث الهواء، اتساع ثقب طبقة الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض تعد من بين أهم المخاطر التي تهدد حياة البشرية، مما أصبح يستدعي البحث عن مختلف الأدوات الاقتصادية التي تعمل على حماية البيئة والحد من التلوث للحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة، ويعد إضفاء البعد البيئي على الحماية والذي اصطلح عليه بـ "الحماية البيئية" أحد أهم هذه الوسائل.

لذا فإن هذا المبحث سيتناول الأسس النظرية للحماية البيئية من خلال ثلاث مطالب أساسية، حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى مدخل عام للحماية من خلال التعريف بمصطلح الحماية، القواعد الأساسية لها وأهدافها، وفي المطلب الثاني سيتم التطرق إلى مفهوم، أهداف الحماية البيئية والمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه، أما المطلب الثالث فيتناول المبررات الأساسية لظهور الحماية البيئية.

المطلب الأول: مدخل عام للحماية

تحتل الحماية في جميع السياسات المالية بأهمية بالغة، فهي تنظم في إطار قانوني محكم ومضبوط وهذا لاعتبارها الممول الرئيسي لنفقات ميزانية الدولة وتحقيق مختلف أهدافها.

أولاً: تعريف الحماية

تعددت التعاريف المتعلقة بالحماية وفيما يلي أبرزها:

الحماية هي "مجموع الإقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب، الرسوم، الإتاوات والمساهمات الاجتماعية"¹.

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE* بأنها: "مجموع الإقتطاعات النقدية الإجبارية لصالح الهيئات العمومية"².

كما عرفها SCHOENAUER Christian بأنها "اقتطاع نقدي إجباري موجه لتغطية النفقات العمومية"³.

من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن الحماية هي مجموع الإقتطاعات النقدية الإجبارية المفروضة من قبل الدولة لغرض تغطية نفقاتها العمومية وتحقيق مختلف أهدافها. وتشتمل هذه الإقتطاعات الجبائية الأشكال التالية:

¹ . محرز محمد عباس. إقتصاديات الحماية والضرائب. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص.217.

* OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Economiques

² . Organisation de Coopération et de Développement Economiques.Publications [en ligne].disponible sur : < <http://www.oecd.org/dataoecd/20/40/35589455.pdf> > .(consulté le 15-03-2011), p.103.

³ . SCHOENAUER Cristian. **Les fondamentaux de la fiscalité**. 6^{ème} édition. Paris: Editions ESKA, 2006, p.10.

1. **الرسم:** يتمثل في المبلغ النقدي الذي تتقاضاه الدولة جبرا من المكلف مقابل تقديم خدمة معينة له، وتكون الغاية منه المساهمة في تغطية نفقات الدولة¹، وهذا الإقتطاع يُؤدّي لخدمة مقدّمة، دون أن يكون هناك حتما تكافؤ بين قيمة الرسم والتكلفة الحقيقية للخدمة المؤدّاة؛ كرسوم التسجيل بالجامعة، الرسوم القضائية، رسوم الرخص للمهن، رسوم استخراج بعض الوثائق...، ومبلغ الرسم إختياري لأنه يتوقف على إرادة الشخص في الاستفادة من الخدمة الخاضعة للرسم²، كما أن إجراءات تحصيله تتسم بالسهولة.

2. **الإتاوة:** تعبر عن المبلغ النقدي الذي تتقاضاه الدولة جبرا من مالكي العقارات نتيجة استفادتهم من عمل قامت به الدولة وأدّى إلى إدخال تحسين أو إضافة مميزة لهذا العقار³، كتعبيد طريق، عمل أرصفة أو إقامة سد يؤثر على قيمة الأراضي المجاورة؛ والإتاوة يمكن أن تفرض بناء على بيان تنفيذي صادر عن الوالي أو الوزير، وتدفع مرة واحدة عند تحقق المنفعة.

3. **الغرامة:** تتقاضاها الدولة جبرا من المكلف نتيجة إرتكابه مخالفة قانونية أو قيامه بعمل مخالف للتعليمات الصادرة من الدولة أو إحدى مؤسساتها⁴، فالغرامة لها طابع ردعي.

4. **الثمن:** ويُعبّر عن المبلغ النقدي الذي تحصل عليه الدولة كإيراد عام نظير تقديم خدماتها للمواطنين كثمن الإشتراك في الهاتف، الانترنت...، والثمن المدفوع قد يكون مساويا لقيمة الخدمة أو قد تحقق الدولة من ذلك بعض الأرباح، أو قد يقل عن تكلفة الخدمة؛ والرسم لا يدفع جبرا وإنما كلّما أراد الفرد الانتفاع من السلع والخدمات التي تقدمها الدولة⁵.

5. **الضريبة:** تعتبر من أهم الإيرادات العامة للدولة، ومن أبرز الإقتطاعات الجبائية وذلك للدور الذي تلعبه في تحقيق العديد من الأهداف المسطرة من قبل الدولة وفي مختلف المجالات، وللضريبة تعاريف عديدة ومختلفة، وفيما يلي جملة من هذه التعاريف:

الضريبة هي: "مساهمة نقدية تُفرض على المكلفين بما حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم، عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصّلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدّد، نحو تحقيق الأهداف المحدّدة من طرف السلطة العمومية"⁶.

¹ أبو نصار محمد، المشاعلة محفوظ، الشهوان فراس. الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية. عمان: مركز احمد ياسين، 2003، ص.8.

² يحيوي اعمر. مساهمة في دراسة المالية العامة. الجزائر: دار هومة، 2005، ص.93.

³ أبو نصار محمد، المشاعلة محفوظ، الشهوان فراس. مرجع سابق، ص.9.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ يحيوي اعمر. مرجع سابق، ص.95.

⁶ BELTRAME Pierre. **La fiscalité en france.** 6^{ème} édition. Paris: HACHETTE livre, 1998, p.12.

تعرف كذلك بأنها "فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق قانون أو تشريع معين، وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها"¹.

ويعرفها MUZELLEC Raymond بأنها "اقتطاع نقدي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية"².

انطلاقاً من هذه التعاريف، يتضح أن للضريبة جملة من الخصائص، تتمثل في:

• **الضريبة فريضة نقدية**، بحيث أصبحت تفرض وتحصل بشكل نقدي عكس ما كان سائد في النظم الاقتصادية القديمة أين كانت الضريبة تفرض وتحصل في صورة عينية، نظراً لأن الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك كانت تقوم على أساس التعامل بالصورة العينية³؛ وتحصيل الضريبة بشكل نقدي يُسهّل على الدولة عملية تحصيلها ويخفض من نفقات الاحتفاظ بها، عكس الضريبة العينية التي تحمل الدولة تكاليف ونفقات باهظة.

• **الضريبة إجبارية وبصفة نهائية**، فباعتبارها شكل من أشكال إبراز وإظهار سيادة الدولة، فهي توضع ثم بعد ذلك تحصل عن طريق السلطة أو الإجماع⁴، والمكلف بها ليس له الخيار في دفعها أو تركها بل هو مجبر على أدائها عبر طرق إدارية و بموجب قوانين وأوامر السلطة العمومية، بالإضافة إلى ذلك فإن المكلفين يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى أن مبلغ الضريبة المستحق والحصل من المكلف لا يتم إرجاعه له أو تعويضه إياه، وذلك مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة.

• **الضريبة أداء محصل دون مقابل**، حيث لا يترتب على دفع الضريبة أي مقابل مباشر، فالمكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على خدمات عامة بشكل مباشر، بل يتم استخدام الإيرادات المحصلة من الضريبة لتقديم خدمات للمواطنين بشكل عام.

• **الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام**، وهذا عكس ما كان سائداً قديماً حيث كان يقتصر مفهوم النفع العام على الحصيلة المالية لتغطية النفقات العامة، أما حالياً فالنفع العام متعدد بتعدد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية⁵، حيث أصبحت الضريبة في ظل الواقع الجديد سلاحاً تستعمله الدولة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع.

¹ . نور عبد الناصر، عدس نائل حسن، عليان الشريف. الضرائب ومحاسبتها. الطبعة الأولى. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2003، ص.13.

² . MUZELLEC Raymond. **Finances Publiques**. 8^{ème} Edition. Paris: Edition Dalloz, 1993 , p.423.

³ . محرز محمد عباس. مرجع سابق، ص.14.

⁴ . المرجع نفسه، ص.16.

⁵ . عجلان العياشي. ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتنحصيل 1992-2009، حالة ولاية مسيلة. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر، 2005، ص.11.

ثانياً: القواعد العامة للجباية

يقصد بالقواعد العامة للجباية، مجموعة الأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند فرض الضريبة باعتبارها الإقنطاع الجبائي الأمثل من حيث تحصيلها وباعتبارها أداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، لذا لا بد على الدولة أن تحترم جملة من القواعد عند فرض الضريبة ولا يحق لها الخروج عن إطارها وإلا اعتبر ذلك تعسفاً من جانب الدولة في استعمال حقها في فرض الضرائب ويمثل ظلماً صريحاً للأفراد المكلفين بها.

ويعتبر آدم سميث من بين الذين حدّدوا القواعد الأساسية للضريبة في كتابه "بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الصادر سنة 1776، أخذاً بعين الاعتبار مصلحة الدولة وحق الأفراد في تبرير عدالة فرض الضريبة، ويمكن تلخيص أهم هذه القواعد في:

1. قاعدة العدالة: يقصد بها ذلك النظام الذي يوزع الأعباء المالية للضريبة بعدالة بين أفراد المجتمع، أي مساهمة الأفراد في النفقات العامة دون تمييز؛ وهذا ما ذكره آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" على أنه يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية وفقاً لمقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدولة¹، وتتوقف عدالة الضريبة على طريقة إعدادها.

2. قاعدة اليقين والوضوح: هي القاعدة الثانية التي قدّمها آدم سميث، ويقصد بها أن تكون الضريبة محدّدة بصورة قاطعة دون أي غموض، وذلك لتيقن المكلف بمدى التزامه بأدائها بصورة واضحة لا لبس فيها، أي الشفافية التامة في تحديد قيمة الضريبة وفقاً للقانون، لذا يجب على الدولة العمل على تحديد قانون يوضح قيمة الضريبة وكيفية احتسابها وتحديد مواعيد تسديدها وجزاءات عدم التسديد.

3. قاعدة الملائمة في الدفع: يقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم قواعد الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها وتسهيل دفعها وخاصة فيما يتعلق بموعد التحصيل وطريقته وإجراءاته²، فلا يجب أن يطالب الفرد بدفع الضريبة إلاّ بعد حصوله على الثروة أو الدخل الخاضع لها، فالمؤسسة الاقتصادية لا تدفع الضريبة إلا بعد حصولها على أرباح.

4. قاعدة الاقتصاد في النفقة: تقوم هذه القاعدة على أن متحصلات الضريبة يجب أن تكون أكبر من النفقات التي تتحملها الدولة في عملية فرض الضريبة وتحصيلها³، وذلك لتحقيق وفر مالي في خزينة الدولة؛ ومراعاة هذه القاعدة يضمن للجباية فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة.

¹ محرزى محمد عباس. مرجع سابق، ص. 25.

² المرجع نفسه، ص. 29.

³ أبو نصار محمد، المشاعلة محفوظ، الشهبان فراس. مرجع سابق، ص. 14.

ثالثاً: أهداف الحماية

تسعى الحماية لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. الأهداف الاقتصادية: لقد كان الهدف المالي قديماً وما زال للوقت الحاضر يعتبر من الأهداف الرئيسية للحماية من خلال ما تحقّقه من إيرادات مالية للدولة لتغطية نفقاتها المختلفة، لكن مع ازدياد تدخل الدولة وازدياد حجم وطبيعة الخدمات التي تقدمها، أصبحت تسعى الدولة إلى جانب تحقيق الهدف المالي، تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية نلخصها فيما يلي:

- تشجيع وتوجيه الاستثمار نحو قطاعات محدّدة من خلال الإعفاء الكامل لها من الضريبة أو تخفيض نسبة الضريبة المفروضة عليها، وهذا يؤدي إلى تحفيز الاستثمار بهذه القطاعات؛
- الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي غير المصحوب بالتضخم أو الانكماش، ففي حالة التضخم يمكن أن توجّه الضريبة لإمتصاص الفائض من القدرة الشرائية، ومثل هذا الاستخدام للحماية في محاربة التضخم يسجل في إطار السياسة الجبائية الظرفية¹، أما في حالة الانكماش فإنّ الدولة تلجأ إلى تخفيض نسبة الضريبة والتي تعمل بدورها على زيادة السيولة وزيادة الإنفاق؛
- زيادة تنافسية المؤسسات من خلال فرض الضريبة التي لها تأثيرها على عوامل الإنتاج، فانخفاض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج ومنه الاستفادة من مزايا الحجم الكبير، ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على خفض التكاليف الكلية للإنتاج²؛
- العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية³، من خلال ما يمنح لها من تسهيلات وإعفاءات قصد تأهيلها وتخفيض أسعارها؛
- توجيه الاستهلاك، ذلك أن الضريبة تستعمل كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات؛
- محاربة الغش والتهرب الجبائي ضماناً لمبدأ العدالة في الخضوع للضريبة وتحقيقاً لشروط المنافسة الاقتصادية⁴.

¹ . محرز محمد عباس. مرجع سابق، ص.33.

² . قدي عبد المجيد. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص.169.

³ . أبو نصار محمد، المشاعلة محفوظ، الشهبان فراس. مرجع سابق، ص.7.

⁴ . عجلان العياشي. مرجع سابق، ص.31.

2. **الأهداف الاجتماعية:** تعد الأهداف الاجتماعية للحماية مكتملة للأهداف الاقتصادية لها، ويمكن أن تكون ذات أهمية بالغة بحيث ينعكس أثرها بشكل إيجابي ومباشر على المجتمع إذا تم تطبيقها بفعالية، ومن بين أهم هذه الأهداف يمكن ذكر ما يلي:

- الحد من التفاوت في الدخول بين الأفراد وذلك بفرض ضريبة تصاعدية على الدخل¹، مع إعفاء الدخول الضعيفة من تلك الضريبة وذلك لهدف تحقيق العدالة الاجتماعية؛

- الحد من استهلاك بعض السلع التي ينتج عنها أضرار صحية كالمشروبات الكحولية والتبغ من خلال فرض ضرائب مرتفعة المعدل؛

- التخفيض من حدة بعض الأزمات الاجتماعية كأزمة السكن عن طريق المزايا الجبائية الممنوحة للمداخيل التجارية أو عمليات شراء الأراضي الموجهة لإقامة السكنات الاجتماعية.

3. **الأهداف البيئية:** إن الأهداف البيئية للحماية جاءت بفعل دوافع التدهور البيئي من تلوث الهواء، اتساع ثقب طبقة الأوزون، ارتفاع درجة حرارة الأرض، حيث فرض هذا الوضع ضرورة العمل على حماية البيئة والحد من التلوث لضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع وذلك بإضفاء البعد البيئي على الحماية، وهذا ما اصطلح عليه بالحماية البيئية أو الحماية الخضراء.

المطلب الثاني: تعريف وأهداف الحماية البيئية

يعد التلوث البيئي من بين أهم المشاكل التي يعاني منها العالم في الوقت الحالي، والتي أثرت سلبا على الحياة البشرية في صورها المتعددة، الأمر الذي أدى تبني العديد من الدول إلى آليات وأدوات إقتصادية تهدف إلى الحد من التلوث البيئي بغية تحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم هذه الأدوات الحماية البيئية

أولاً: تعريف الحماية البيئية

هناك العديد من التعاريف المقدمة للحماية البيئية، نورد أهمها فيما يلي:

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE الحماية البيئية بأنها: "مجموع الضرائب، الرسوم والإتاوات التي يشتمل وعاؤها على منتج أو خدمة تلحق أضرار بالبيئة، أو يترجم وعاؤها باقتطاع من الموارد الطبيعية"².

عرفتها لجنة الحسابات واقتصاد البيئة بأنها: "الحماية المفروضة على المنتجات، الخدمات والمعدات... الخ، التي لها تأثير على البيئة"³.

¹ . قدي عبد المجيد. مرجع سابق، ص.169.

². Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental. **Fiscalité Écologique et Financement des Politiques Environnementales**. France: Journaux officiels, 2009, p.23.

³. Rapport de la Commission des Comptes et de L'Économie de l'Environnement. **La Fiscalité liée à l'environnement**. Paris : 2003, p.12.

كما عرّفت كذلك بأنها "مجموع الضرائب المفروضة على السلع والخدمات التي تكون لاستخداماتها أثر على البيئة، وتضم الضرائب على الانبعاثات والمنتجات الملوثة، الإتاوات المحصّلة على الخدمات البيئية، اقتطاعات الطاقة و النقل"¹.

وفي تعريف آخر عرّفت بأنها: "مجموعة الأدوات الجبائية التي يتسم وعاؤها بصفة مباشرة أو غير مباشرة بأثر سلبي على البيئة، و يتم تبني هذه الأدوات لتقويم الأضرار البيئية"².

من جملة هذه التعاريف يمكن أن نستخلص أن الحماية البيئية تشتمل على مجموع الإجراءات الجبائية المفروضة من طرف الدولة المتمثلة في ضرائب، رسوم، إتاوات، والتي لها تأثير على حماية البيئة.

إن تعريف الحماية البيئية يستند على ثلاث مقاربات، تتمثل في:³

- **المقاربة حسب الهدف المعلن:** تعني هذه المقاربة أن أي إجراء جبائي يهدف من خلال المشرّع إلى تحسين الوضعية البيئية ويقوم بتدوينه في النصوص القانونية، يعد إجراء جبائي بيئي.
- **المقاربة حسب السلوك:** حسب هذه المقاربة، فإن أي إجراء جبائي يولّد تحفيز اقتصادي لتحسين البيئة يعد إجراء جبائي بيئي.
- **المقاربة حسب المنتج أو الملوّث المستهدف من خلال الإجراء:** بمعنى أن أي إجراء جبائي يكون لوعاءه تأثير سلبي على البيئة، يعد إجراء جبائي بيئي.

يمكن تحليل الإجراء الجبائي البيئي على أساس معايير قانونية نذكر منها:⁴

أ. **الطبيعة الجبائية للإجراء:** يمكن أن تكون الإجراءات الجبائية البيئية على شكل: ضرائب، إتاوات، إعفاءات، قروض ضريبية، إعانات مباشرة... فالضرائب البيئية يركز وعاؤها على منتج أو معدات تضر بالبيئة، أما الإتاوات البيئية فترتبط بالدفع مقابل خدمات بيئية مؤداة، وتعتبر كل من الضرائب البيئية والإتاوات البيئية إجراءات جبائية ردعية؛ أمّا الإعفاءات، التخفيضات، الإهلاكات، القروض الضريبية فتعتبر إجراءات جبائية تحفيزية.

ب. **مستوى التحصيل:** يقصد بمستوى التحصيل، الهيئات المحلية والوطنية التي تسهر على جمع العوائد الجبائية البيئية، سواء تعلق الأمر بالإجراءات الجبائية الردعية كالضرائب والإتاوات، أو بالإجراءات الجبائية التحفيزية كالإهلاكات، القروض الضريبية، التخفيضات.

¹. VALLEE Annie. **La Fiscalité Ecologique au service du Développement durable**. In: MARECHAL Jean. Paul, QUENAULT Béatrice (Direction). **Le développement durable: une perspective pour le XXI Siècle**. Paris : Collection « Des Sociétés », 2005, p.381.

². GODARD Olivier; Le CACHEUX Jacques. **La Fiscalité Ecologique** [En ligne]. 2009 disponible sur : < <http://www.ofce.sciences.fr/pdf/dtravail/WP2010-16.pdf> >. (consulté le 27-04-2011).

³. Rapport de la Commission des Comptes et de L'Économie de l'Environnement. Op.Cit., p.11-12.

⁴. Ibid. p.13.

ج. تخصيص الإيرادات: والمقصود بها الجهات التي سوف توجه لها الإيرادات الجبائية البيئية، هل هي لصالح ميزانية الدولة، أم لحسابات خاصة، أم لصالح هيئات عمومية أو خاصة.

ثانياً: مبدأ الجباية البيئية

يعتبر "مبدأ الملوث الدافع" principe du pollueur payeur والذي يتم اختصاره عادة في (p.p.p)، المبدأ الأساسي للحماية البيئية وجوهر السياسة البيئية، حيث اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ولأول مرة أثناء مؤتمر البيئة الإنساني العالمي في ستوكهولم سنة 1972¹، ويعني هذا المبدأ أن الملوث يجب أن يتحمل النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية للحفاظ على البيئة المفروضة من قبل الدولة، بمعنى آخر أن تكلفة هذه الإجراءات يجب أن تدمج في أسعار السلع والخدمات وذلك للتلوث الناجم عنها أثناء عملية الإنتاج والاستهلاك². وجدير بالذكر أن مبدأ الملوث الدافع لم يكن يهدف أن يتم بمقتضاه السماح للملوثين بالدفع في مقابل السماح لهم بتلويث البيئة دون أي قيود أو ضوابط تضعها الدولة، وإنما استهدفت منه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن يكون وسيلة أو أداة لتحقيق هدفين أساسيين وعلى درجة كبيرة من الأهمية يتمثلان في:³

- تحديد وتقليص نسب التلوث لأقصى درجة ممكنة؛
- توفير النفقات اللازمة للتدابير والإجراءات المتخذة لمنع ومكافحة التلوث.

بعد عشرين عاماً من مؤتمر ستكهولم، جاء إعلان ريو من خلال مؤتمر البيئة والتنمية المنعقد بريو دي جانيرو سنة 1992 ليجعل من مبدأ الملوث الدافع مبدأً قانونياً معترفاً به عالمياً، حيث نص المبدأ 16 من هذا الإعلان على أنه "ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع تضمين النفقات البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في الاعتبار أن الملوث يجب - من حيث المبدأ - أن يتحمل نفقة التلوث مع المراعاة الواجبة للصالح العام ودون تشويه التجارة والاستثمار"⁴. بالتالي أصبح يعتبر هذا المبدأ بمثابة حافز للتقليل من التلوث والحفاظ على الموارد البيئية وذلك من خلال إدراج تكلفة هذه الأخيرة ضمن أسعار السلع والخدمات المعروضة في السوق، حيث تؤدي مجانية استخدام هذه الموارد البيئية التي تدخل ضمن عوامل الإنتاج إلى هدرها، لذلك يعتبر الاقتصاديون أن سبب تدهور البيئة يعود إلى مجانية استخدام الموارد

¹. DE WOUTERS Pauline, DE VIAMINCK Anne. **Les Aspects Sociaux de la fiscalité environnementale.** Belgique : Fédération des Associations d'Environnement, 2006, p.11.

². باتر محمد علي ودرم. العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. الطبعة الأولى. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص.298.

³. BEDER Sharon. **Environmental principles and policies : an interdisciplinary introduction.** 1st published. USA : The University of New South Wales Press, 2006, p.33.

⁴. عبد الخالق أحمد. السياسات البيئية والتجارة الدولية: دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية. ط2. المنصورة: دار الكتب، 1994، ص.36.

البيئية¹، وبالتالي فهو يشجع الاستخدام الرشيد للموارد البيئية المحدودة ويجعل المجتمع يدرك الأضرار التي يسببها للبيئة إنتاج بعض السلع، كما أن تطبيق هذا المبدأ يوفر للدولة إيرادات جوهرية لتمويل النفقات العامة الموجهة لحماية البيئة.

غير أنه يمكن القول أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أقرت بوجود بعض الاستثناءات على تطبيق وتبني مبدأ الملوث الدافع، إذ تقوم بموجبها الدول الأعضاء في المنظمة بتقديم الدعم المالي الحكومي في الحالات التالية:²

- حالة تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي للتوصل إلى الأساليب والأدوات الجديدة للتحكم والسيطرة في منع ومكافحة التلوث وتطبيقها داخل الدول الأعضاء؛
- في حالة تطبيق السياسة المتبعة للسيطرة والتحكم في التلوث بصورة صارمة وقاسية؛
- أو في حالة ما إذا كانت أهداف السياسات والبرامج البيئية للدولة العضو في المنظمة مخطط الانتهاء من تنفيذها وتطبيقها في فترة زمنية محددة.

ثالثاً: أهداف الحماية البيئية

- تسعى الحماية البيئية إلى تحقيق جملة من الأهداف، نورد أهمها فيما يلي:
- تصحيح فشل السوق من خلال دمج تكاليف الآثار الخارجية في أسعار السلع؛
- تحقيق إيرادات مالية جديدة للدولة لتغطية نفقات الحد من التلوث؛
- تحقيق الفعالية البيئية والاقتصادية، باعتبار أن الضريبة المرتفعة على التلوث تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث، وبالتالي التقليل من التكاليف التي يتحملها المشروع، مما يؤدي في المدى المتوسط إلى تخفيض الأسعار³؛
- تشجيع التطور التكنولوجي والبحث العلمي فيما يخص آليات ووسائل الحد من التلوث ولاسيما المنشآت الصناعية⁴، مما يؤدي إلى خلق تنافسية بين الأعوان الاقتصاديين؛
- تحفيز المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكياتهم نحو الاستعمال الكفء والفعال للموارد، وعلى عدم تخزين النفايات الخطرة؛
- تدعيم الوعي الاجتماعي بمشاركة الجميع في حماية البيئة؛

¹ وناس يحيى. الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر. أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام. تلمسان: جامعة تلمسان، 2007، ص.75.

² . BEDER Sharon, Op.Cit., p.33.

³ . صديقي مسعود، مسعودي محمد. الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. في منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي. ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، 07-08 أبريل 2008، سطيف. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص.536.

⁴ . المرجع نفسه، ص.537.

- غرس ثقافة المحافظة على البيئة لدى المجتمع، وذلك لضمان بيئة صحية ونظيفة لجميع أفراد المجتمع.
- ترقية التسيير العقلاني للموارد الطبيعية¹؛
- المساهمة في الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة من خلال الإجراءات التحفيزية والردعية التي تتضمنها الحماية البيئية من ضرائب، رسوم وغرامات مالية على النفايات وانبعاث الغازات الملوثة والأضرار الناجمة عن بعض الأنشطة الملوثة؛
- تعمل على إعادة توجيه الموارد نحو السياسة البيئية مثل توجيه إيرادات رسم الإمداد بشبكة المياه لدعم نفقات البلديات الخاصة بالتصفية والإمداد بشبكة المياه²؛
- تقليل الأضرار البيئية بأكبر قدر من الكفاءة وتحسين قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: مبررات ظهور الحماية البيئية

إن جعل الأصول البيئية مالا عاماً يتم استخدامه على الشيوع دون مقابل ودون تحديد المسؤولية، أسفر عن خلق ما يسمى بالآثار الخارجية التي تعمل على تقليل التكاليف الخاصة مقارنة بالتكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع كتكاليف تلوث الهواء، المياه، التربة، تآكل طبقة الأوزون... الخ، هذا ما استدعى إلى ضرورة تدخل الدولة للتخفيف من حدة هذه المشاكل البيئية من خلال الحماية البيئية، وفيما يلي أهم المبررات التي أدت لظهور الحماية البيئية:

أولاً: فشل السوق في التخصيص الأمثل للموارد

ينظر الاقتصاديون إلى آلية السوق على أنها أفضل الأساليب لتوفير السلع والخدمات المرغوب فيها، وحل مشاكل النقص أو وجود فائض من السلع والخدمات، من خلال تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد للرفع من مستوى رفاهية المجتمع، إلا أن الاستخدام المفرط لهذه الموارد يؤدي إلى فشل السوق (Market Failure) في القيام بدوره بكفاءة في التخصيص الأمثل للموارد ومن جملة الأسباب التي تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد يمكن ذكر ما يلي:

¹ .Godard Olivier, Le Cacheux Jacques. Op.Cit., p.04

² .كتوش عاشور، عزوز علي. فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي بالإشارة إلى حالة الجزائر. الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، 21-22 أكتوبر 2008، الشلف، ص.6.

1. حقوق الملكية غير المحددة: إن تركيبة حقوق الملكية التي يمكن أن تنتج توجيهها كفاءاً للسوق تتكون من أربع خصائص رئيسية تتمثل في:¹

أ- العمومية: فكل الموارد ملكية خاصة، وكل الأحقيات محددة بشكل واضح.

ب- الخصوصية المطلقة: فكل المنافع والتكاليف المترتبة نتيجة الملكية واستخدام الموارد يجب أن تؤول إلى المالك.

ج- الانتقالية: فكل حقوق الملكية قابلة للإنتقال من مالك لآخر بتبادل طوعي.

د- واجبة التنفيذ: فحقوق الملكية يجب أن تكون آمنة من تعدي الآخرين.

إلا أن المشكلة الأساسية المتعلقة بحقوق ملكية الموارد البيئية تكمن في فشل السوق في تحديد حقوق ملكية هذه الموارد، مما يجعلها غير مملوكة لأحد، وهذا بالطبع يسقط الحافز لدى كل فرد من أجل المحافظة عليها والتحفّظ في استغلالها²، فيؤدّي الإستخدام المفرط لها بشكل الملكية الجماعية أو عدم وجود الملكية إلى فشل السوق بسبب ضعف القوانين التي تنظّم استخدامها.

2. البيئة كسلعة عامة: تعتبر البيئة سلعة عامة بسبب انطباق هاتين الخاصيتين عليها:³

▪ عدم وجود تنافس عليها: بمعنى أن استهلاك الأفراد لسلعة بيئية لا يمنع الآخرين من استهلاكها.

▪ عدم الاستبعاد: وتعني هذه الخاصية أن البيئة متاحة للجميع.

إلا أن آلية السوق لم تستطع توفير هذه السلعة بكفاءة وبشكل يفي بالاحتياجات الفعلية للأفراد، فالمشاكل المرتبطة بالبيئة كسلعة عامة تتمثل في نقطتين أساسيتين، تتعلق الأولى بإخفاء الأفراد حقيقة حاجتهم لتلك السلعة، وذلك لمعرفتهم بإمكانية استهلاك هذه السلعة من دون الحاجة لدفع مقابل لاستهلاك نظراً لطبيعة السلعة فكل فرد يحاول الحصول على السلعة مجاناً على أن يدفع ثمنها فرد آخر، أما النقطة الثانية فتتعلق بأن معظم المستهلكين عند التعامل مع حماية البيئة وتحسينها لا يستطيعون تحديد مقدار التّفع الذي سيعود عليهم من تلك الحماية والتحسين⁴. بالتالي يمكن إجمال المشكلة في عدم استعداد المستهلكين لدفع مقابل لاستهلاك البيئة، وفي نفس الوقت لا توجد لديهم القدرة على التحديد الدقيق للنفع العائد عليهم من استهلاك البيئة.

¹. VALEE Annie. *Économie de l'environnement*. Paris : Éditions du seuil, 2002, p.58-59.

². إبراهيم مصطفى السيدة وآخرون. *إقتصاديات الموارد والبيئة*. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص.102.

³. BÜRGENMEIER Beat. *Politiques économiques du développement durable*. 1^{ère} édition. Paris : Editions de Boeck université, 2008, p.63.

⁴. محمد عبد الكريم علي عبد ربه، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان. *اقتصاديات الموارد والبيئة*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص.68.

إن جملة الأسباب السابقة لفشل السوق في التخصيص الأمثل للموارد أكدت أنه لا بد من تدخل الدولة لتصحيح هذا الفشل بتوليها تنظيم حقوق الملكية بالنسبة للبيئة بإعتبارها ملكية عامة، وذلك من خلال الحماية البيئية.

ثانياً: عدم كفاءة السوق في استدخال الآثار الخارجية

تعد الآثار الخارجية أحد أنواع فشل السوق وعدم كفاءته في القيام بدوره التوزيعي للموارد، حيث سيتم التطرق أولاً إلى مفهوم الآثار الخارجية.

1. مفهوم الآثار الخارجية: تعتبر الآثار الخارجية أحد أنواع فشل السوق، ويعد الاقتصادي بيغو "PIGOU" أول من أعطى تعريفاً دقيقاً للآثار الخارجية سنة 1920 حيث عرفها على أنها: "تلك الآثار التي تحدث خارج السوق، بحيث تؤثر أنشطة عون اقتصادي على رفاة عون اقتصادي آخر"¹، كما قام بشرح آلية هذه الآثار من خلال الوضعية التي يقدم فيها شخص (A) خدمة معينة لشخص (B). بمقابل، تنتج عن هذه الخدمة منفعة أو ضرر تؤثر على أشخاص آخرين لم يستفيدوا من تلك الخدمة ولم يقدم لهم أي تعويض نقدي مقابل ذلك الضرر². وبعد تعريف PIGOU توالى العديد من التعاريف للآثار الخارجية نورد أهمها فيما يلي:

يعرفها **REBILLARD Julien** بأنها "مجموعة الآثار الناتجة عن أنشطة مؤسسة ما على محيطها"³.

كما تم تعريفها كذلك على أنها تلك "الآثار التي تنجم عن عمليات الإنتاج والاستهلاك لمؤسسة ما، والتي تؤثر مباشرة على رفاة المجتمع"⁴.

وفي تعريف آخر "الأثر الخارجي يحدث عندما تؤثر تصرفات أحد الأشخاص أو إحدى المنشآت على وحدة أخرى دون وجود إذن بذلك"⁵.

من جملة هذه التعاريف يمكن أن نستخلص أن الآثار الخارجية هي تلك الآثار التي تنتج عن التصرف الاقتصادي لإحدى المؤسسات تُحدث من خلاله منافع تستفيد منها المؤسسات الاقتصادية الأخرى و المجتمع، أو خسائر تضرهم بها، ولا يكون لهذا التأثير أي تعويض نقدي أو أي علاقة مباشرة

¹. LÉVÊQUE François. **La réglementation des externalités**. [En ligne]. Grenoble: Centre d'économie Industrielle, 2000. Disponible sur :< <http://www.cerna.enscm.fr/Documents/FL-GrenobleJuil2000.pdf> >. (consulté le 19.04.2011), p.03.

². Ibid. p.05.

³. REBILLARD Julien. **La Croissance Verte**. Paris: Alban Edition, 2008, p.144.

⁴. MILLER Nolan. **Notes on Economic Theory**. New Jersey: Princeton University Press, 2006, p.213.

⁵. شارلس د. كولستاد. **الاقتصاد البيئي**. ترجمة: أحمد يوسف عبد الخير. الجزء الأول. الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، 2005، ص.167.

بذلك النشاط أو تعاملات في السوق، وتفسر الآثار الخارجية بوجود فارق بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية لنشاط المؤسسة الاقتصادية¹، حيث تمثل:

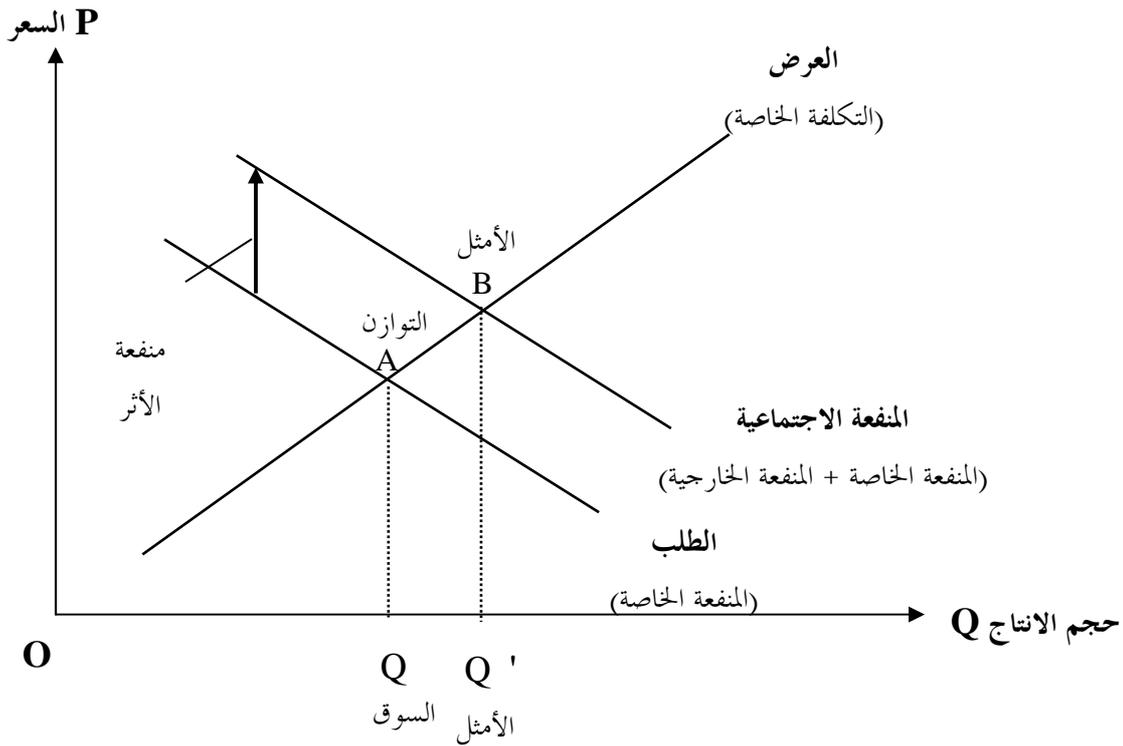
- التكاليف الخاصة: مجموع التكاليف الخاصة من أجل إنتاج وحدة واحدة من السلع والتي تسمى محاسبيا بتكلفة الإنتاج.

- أما التكلفة الاجتماعية: فتشمل الانعكاسات البيئية لإنتاج السلع الموجهة للسوق.

2. أنواع الآثار الخارجية: هناك نوعان من الآثار الخارجية، تتمثل في:

أ- الآثار الخارجية الإيجابية: هي تلك "الآثار التي ينتجها عون اقتصادي وتزيد من منفعة عون آخر دون أن يدفع الطرف الثاني أية تكاليف"²، وتحدث الآثار الخارجية الإيجابية عندما تكون عمليات الإنتاج أو الاستهلاك لمؤسسة ما تعود بالمنفعة للمستهلكين أو لمؤسسات أخرى³. ويمكن توضيح حالة الآثار الخارجية الإيجابية في الشكل رقم (1):

شكل رقم (1): حالة الآثار الخارجية الإيجابية



Source: MANKIW N. Gregory. **Principales of Economics**. Fifth Edition. USA: South-Western Cengage Learning. 2008, p208.

¹ النيش نجات. تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية. مجلة جسر التنمية، الكويت، 1999، العدد 23، ص.08.

² MC EACHERN William A. **Economics: A Contemporary Introduction**. 9th Edition. USA: south Western Cengage Learning, 2010, p.390.

³ Brian P. Simpson. **Why Externalities are not a Case of Market Failure**. [En ligne]. La Jolla, 2003, Disponible sur : < <http://www.mises.org/pdf/asc/2003/asc9simpson.pdf> >. (Consulté le 16-04-2011). p.03.

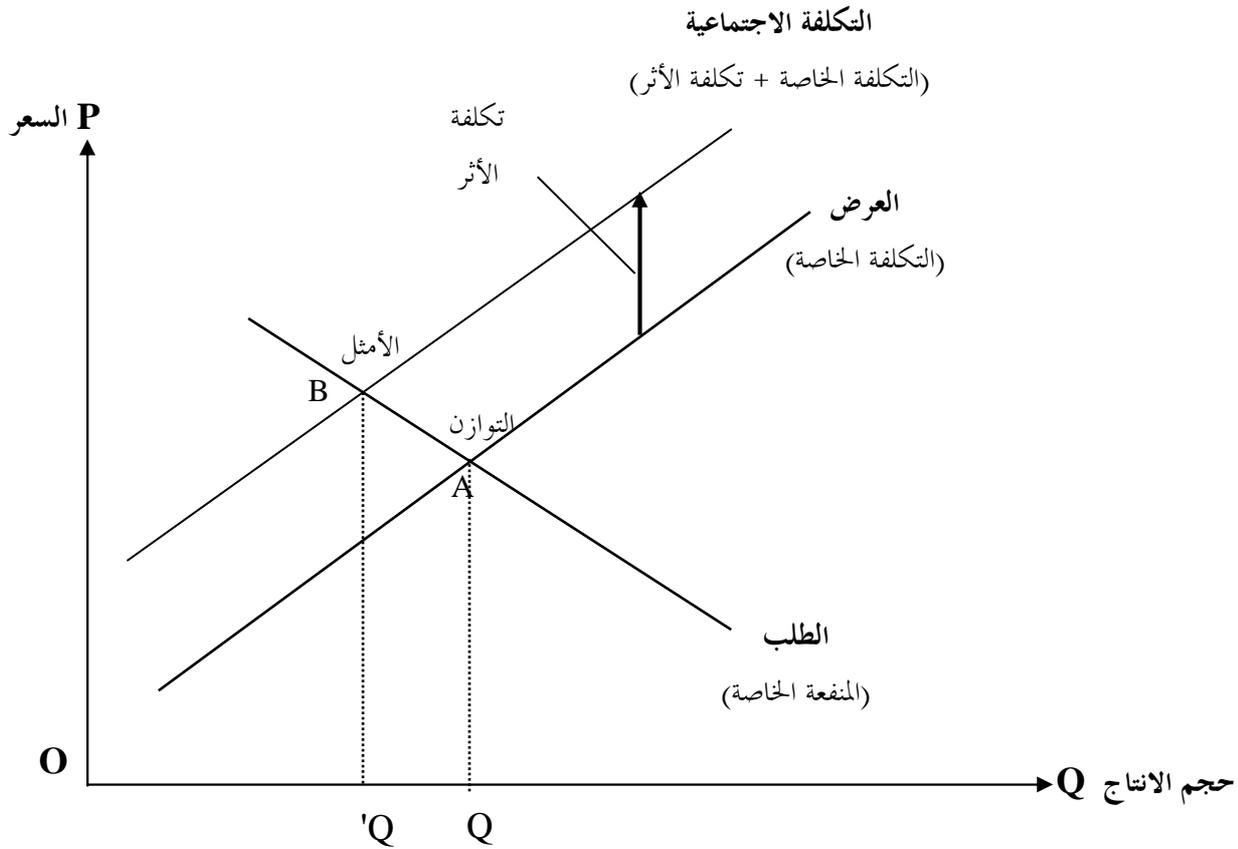
حسب الشكل رقم (1) فإنه في حالة إهمال الآثار الخارجية الإيجابية تتحقق نقطة التوازن عند النقطة A والتي تمثل نقطة تقاطع منحنى العرض (التكلفة الخاصة) مع منحنى الطلب (المنفعة الخاصة)، فيتحقق حجم الإنتاج التوازني من وجهة نظر المؤسسة عند النقطة Q، وهذه الكمية أقل بكثير من الكمية التوازنية إذا ما تم أخذ وجهة النظر الاجتماعية أين تنتقل إلى النقطة Q'، فبالنسبة للمجتمع ككل تتحقق الكمية المثلى عند النقطة B والتي تمثل تقاطع منحنى العرض مع منحنى المنفعة الاجتماعية، حيث يشتمل هذا المنحنى الأخير على المنفعة الخاصة للمؤسسة زائد منفعة الأثر.

ب- الآثار الخارجية السلبية: هي تلك الآثار السلبية التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند إنتاج السلع والتي تؤثر سلبا على الأشخاص ودون أي تعويض نقدي عن الضرر اللاحق بهم¹، وهذه الآثار الخارجية السلبية الناجمة عن مختلف الأنشطة الانتاجية لا يعترف لها بثمان اقتصادي يدخل في حسابات المنفعة أو الخسارة للمؤسسة، وأحسن مثال عن الآثار الخارجية السلبية التلوث فهو يعد أثر خارجي سلبى للعمليات الانتاجية، يترتب عنه نتائج سلبية يعاني منها المجتمع في حين لا يلتزم المتسبب فيه بتحمل نفقاته أو دفع ثمنه.

فإذا افترضنا وجود أحد الأنشطة الانتاجية التي تنتج عنها نفايات والتي يقوم المنتج بالتصرف فيها عن طريق إلقائها في مجرى مائي قريب منها، وبالطبع تراكم هذه النفايات سوف يترتب عنها تلوث هذا المجرى خاصة إذا كانت تستخدم مياهه للشرب، ومن ثم سوف يؤثر سلبا على صحة الأفراد وقد يؤدي الى تلويث الأسماك الموجودة به والإضرار بصحة الافراد المستهلكين؛ هذه التكاليف تعتبر تكلفة إجتماعية تحملها المجتمع نتيجة النشاط الانتاجي في حين لم يأخذها المنتج في اعتباره، لذلك فإن المنتج عند تحديده لحجم إنتاجه التوازني والذي يتحدد عند تساوي الطلب (المنفعة الخاصة) مع العرض (التكلفة الخاصة) سيكون حجم إنتاجه التوازني أكبر من ذلك الحجم الذي سيتم إنتاجه لو تم أخذ التكلفة الاجتماعية في الحسبان؛ ويمكن توضيح حالة الآثار الخارجية السلبية باستخدام الشكل رقم (2):

¹ . Brian P. Simpson. Ph. OP.Cit., p.03.

شكل رقم (2): حالة الآثار الخارجية السلبية



Source : MANKIW N. Gregory. **Principales of Economics**. Fifth Edition. USA: South-Western Cengage Learning. 2008, p.206.

يتضح من الشكل رقم (2)، أن حجم الانتاج التوازني يتحدد عند النقطة (Q) إذا قامت المؤسسة بتحديد حجم انتاجها على أساس تساوي التكلفة الخاصة مع المنفعة الخاصة، فتتحدد نقطة التوازن عند النقطة (A)، أما إذا أخذ المنتج التكلفة الاجتماعية بعين الاعتبار فإن الحجم الإجمالي للإنتاج يقل عن الكمية (Q) ليصل إلى (Q')، ما يعني أن منحنى التكلفة الإجتماعي سوف يقع بالكامل أعلى منحنى التكلفة الخاصة بمقدار الأثر والمسافة الرأسية بين المنحنيين تمثل تكلفة التلوث، لتصبح بذلك نقطة التوازن المثلى عند النقطة (B) حيث ينخفض حجم الانتاج التوازني إلى (Q'). وهذا يعني أن عدم أخذ التكلفة الاجتماعية في الاعتبار نتيجة التلوث البيئي تؤدي إلى إفراط في الإنتاج من الأنشطة الملوثة للبيئة، ولا شك أن تخفيض حجم الإنتاج يعني إنخفاض حجم التلوث المصاحب له.

إن مشكلة الآثار الخارجية تظهر أساسا عندما لا يعكس سعر السوق كل النفع أو التكاليف المرتبطة بسلعة ما، ويحدث ذلك عندما يتأثر طرف ثالث غير المستهلك والمنتج، سواء بشكل إيجابي أو سلبي من إنتاج أو استهلاك تلك السلعة، مما يجعل الآثار الخارجية تمثل تعبيراً عن فشل السوق وعدم كفاءته،

فالسلة التي يؤدي إنتاجها أو استهلاكها إلى حدوث نفع خارجي لا يأخذه السوق في الاعتبار عند تحديد سعر السلعة والكميات المنتجة منها يجعل تقدير سعر هذه السلعة والكميات المنتجة منها أقل مما يجب، وبالعكس إذا ما ارتبط إنتاج أو استهلاك سلعة ما بتكاليف خارجية، فالكميات المنتجة منها وكذلك سعرها يكون أعلى مما يجب.

إن غياب الحوافز في الحالات العادية لدى المنتجين لتحمل هذه التكاليف الخارجية وأخذها بعين الاعتبار أثناء اتخاذ قرارات الإنتاج استدعى بضرورة إيجاد الحل للتعامل مع هذه الآثار الخارجية من خلال تدخل الدولة عن طريق الحماية البيئية، وذلك بإدخال التكاليف الخارجية في حسابات الجهة المسببة لهذه الآثار من خلال فرض ضريبة تقدر بمقدار الفرق بين التكلفة الحدية الاجتماعية والتكلفة الحدية الخاصة، حيث يلتزم المنتج بدفع الضريبة قانونياً للدولة.

ثالثاً: تزايد حدة وأضرار التلوث البيئي

يعتبر التلوث البيئي ظاهرة بيئية من الظواهر التي أخذت قسطاً كبيراً من اهتمام حكومات دول العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وتعتبر مشكلة التلوث أحد أهم المشاكل البيئية الملحة التي بدأت تأخذ أبعاداً بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة، خصوصاً بعد الثورة الصناعية في أوروبا والتوسع الصناعي الهائل والمدعوم بالتكنولوجيا الحديثة، وأخذت الصناعات في الآونة الأخيرة اتجاهات خطيرة متمثلة في التنوع الكبير وظهور بعض الصناعات المعقدة والتي يصاحبها في كثير من الأحيان تلوث خطير يؤدي عادة إلى تدهور المحيط الحيوي والقضاء على تنظيم البيئة العالمية، ويمكن حصر أهم المشاكل البيئية فيما يلي:

1. تلوث الهواء: يتكون الهواء الغير الملوث من عناصر رئيسية تتمثل في 72% نيتروجين و 21% أوكسجين كما يحتوي على نسب ضئيلة من غازات أخرى؛ ويصبح الهواء ملوثاً إذا حدث أي تغيير في تركيبته الطبيعية أو زادت تراكيز بعض الغازات بكميات ولفترات طويلة، ويمكن إجمال أهم ملوثات الهواء والأضرار الصحية الناجمة عنها في الجدول التالي:

جدول رقم (1) : أهم الملوثات والأضرار الصحية الناجمة عنها

التأثيرات على صحة الانسان	مصدرها	الغازات الملوثة
تأثيرات على التنفس وأمراض الجهاز التنفسي وتغير مقاومة الرئتين، الربو.	ناتج ثانوي عن حرق الوقود المحتوي على الكبريت، وبصفة رئيسية الفحم والبتروول.	ثاني اكسيد الكبريت (SO2)
التهاب الرئتين وتقليل مقاومة الاصابات التنفسية مثل الانفلونزا.	ناتج ثانوي من حرق الوقود وبصفة رئيسية من السيارات وصناعة تكرير النفط وتوليد الكهرباء.	اكسيد النيتروجين
يقلل من نقل الأكسجين إلى أعضاء وأنسجة الجسم، ويكون أكبر تهديد لمن يعانون من الذبحة الصدرية، ويرتبط التعرض لمستويات متصاعدة من هذا الغاز بتقليل الإبصار وإنخفاض القدرة على العمل.	الحرق الغير كامل للكربون في الوقود النفطي، الفحم والغاز	أول اكسيد الكربون CO
يؤثر تجمع الرصاص في الدم والعظام والانسجة على الكليتين والجهاز العصبي والأعضاء والتعرض الفائق له قد يسبب تلف الأعصاب بالإضافة إلى بعض الأمراض السرطانية .	ينبعث من الغازولين المشيع بالرصاص وصهر المعادن وصناعة البطاريات، الزجاج، الأسلاك الكهربائية.	الرصاص

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: واجنر ترافس. أنواع ومصادر وتأثيرات التلوث البيئي: السياسات البيئية المستقبلية. المركز النقابي للتدريب والترجمة. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008، ص.119.

تعتبر الغازات المذكورة في الجدول رقم (1) أكثر الغازات تلويثا للهواء والأكثر تأثيرا على صحة الانسان، حيث أصبحت تقل وبشكل كبير من جودة الحياة، كما يؤدي إرتفاع تراكيز هته الغازات في الجو أيضا إلى العديد من المشاكل البيئية المتعلقة بتغير المناخ والتي تؤدي إلى إلحاق آثار إقتصادية كبيرة، ويمكن حصر أهم هذه المشاكل البيئية في مايلي:

أ- إرتفاع درجة حرارة الارض: التي يترتب عنها تعرض الأجزاء الجليدية في القطب الشمالي إلى الإنهيار، وانتشار ظاهرة التصحر والجفاف التي تؤدي الى تعرض العديد من الأراضي الزراعية للتعرية وتصبح مناطق غير صالحة للزراعة ، بالإضافة إلى زيادة حرائق الغابات وتدمير جزء هائل من الثروة الخشبية والحيوانية .

ب- تساقط الأمطار الحمضية: الناجمة عن زيادة تركيز ثاني اكسيد الكبريت SO2 وأكسيد النتروجين NOx في الجو والتي تؤدي الى تدمير الثروة السمكية في العديد من البحيرات، وتدمير المحاصيل الزراعية على مستوى العالم مما يؤثر سلبا على الإنتاج العالمي من المحاصيل الزراعية الرئيسية وينعكس ذلك سلبيا على الإنتاج العالمي من الغذاء.

ج- تآكل طبقة الأوزون: بسبب ما يصلها من ملوثات هوائية منبعثة والتي تؤدي الى تدمير هذه الطبقة، ويؤدي ذلك الى تسرب الأشعة فوق البنفسجية الضارة إلى الأرض، وهذه الأشعة لها خطورة كبيرة على صحة الإنسان، وهذا ما يزيد من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة إنخفاض إنتاجية العمال وتكاليف الرعاية الصحية¹.

2. تلوث المياه: يعد الماء ذلك المورد الحيوي لكافة أشكال الحياة، فهو المادة الوحيدة التي تتواجد في ثلاث حالات فيزيائية -صلبة، سائلة، غازية- عند درجات الحرارة والضغط العادية للكرة الأرضية وهذه الخواص الفيزيائية الفريدة هي التي تضفي على المياه أهميتها للحياة²؛ فأى تغيير يطرأ على العناصر الداخلة في تركيبها يجعل من هذه المياه أقل صلاحية للإستعمالات الطبيعية، كتلوثها بالمواد البترولية و المواد المشعة و المعادن الثقيلة؛ ويسبب تراكمها تسممًا حادا للكائنات الحية بالإضافة إلى التأثير السلبي على الثروة السمكية وعلى المياه الصالحة للشرب وعلى النشاط الزراعي.

3. تلوث التربة: تعتبر النفايات الملقاة في التربة أحد الأسباب الرئيسية في تدهور التربة، ما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية والتأثير السلبي على البيئة ككل.

يمكن القول مما سبق أن فشل السوق في التخصيص الأمثل للموارد وعدم كفاءته في استدخال الآثار الخارجية بالإضافة إلى تزايد حدة التلوث البيئي، تعد من أهم المبررات لظهور الحماية البيئية، فبالبيئة تعتبر ملكية عامة ولا بد من حمايتها من جانب الدولة خاصة إذا كان هناك فارق كبير بين التكلفة الحدية الخاصة والتكلفة الحدية الإجتماعية، فكلما زاد هذا الفارق كلما عجز السوق عن تنظيم إستغلال الموارد، من هنا تزداد أهمية تدخل الدولة من خلال الحماية البيئية لإتخاذ إجراءات تصحيحية، ليس لمنع التلوث نهائيا وإنما للتخفيف من حدة تأثيراته.

¹ . عطية ناصف إيمان. مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص.287.

² . واجنر ترافس. مرجع سابق، ص.29.

المبحث الثاني: مضمون الحماية البيئية

تعتبر الحماية البيئية بما تتضمنه من صور مختلفة للضرائب وحوافز ضريبية إحدى أهم الأدوات الجبائية التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة تفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة التلوث البيئي. لذا سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مضمون الحماية البيئية من خلال ثلاث مطالب أساسية، حيث يتناول المطلب الأول الأساس النظري للضريبة البيئية من خلال تعريفها، أهدافها وعناصرها، وفي المطلب الثاني سيتم التطرق إلى مختلف أدوات تطبيق الحماية البيئية من أدوات مباشرة وغير مباشرة، أما المطلب الثالث فمن خلاله سيتم تقييم فعالية الضريبة البيئية مقارنة بتراخيص التلوث القابلة للتجارة، حيث تعد هذه الأخيرة أحد الأدوات الاقتصادية لمواجهة التلوث، لذا سيتم تقديم مفهوم هته التراخيص والتحليل الأساسي لها ثم مقارنتها مع الضريبة البيئية.

المطلب الأول: الأساس التعريفي والنظري للضريبة البيئية

تعتبر الضريبة البيئية من أهم أدوات الحماية البيئية والأكثر إنتشاراً وقبولاً في غالبية الدول، حيث يمكن الاعتماد عليها في التخفيف من مشكلة التلوث البيئي وتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها المرادف لمبدأ الملوث الدافع.

أولاً: تعريف الضريبة البيئية

تُعرف الضريبة البيئية باسم الضريبة البيجوفية *taxe pigouvienne* نسبة للاقتصادي Arthur Pigou¹، الذي يُعد أول من اقترح ضريبة تعويضية لفشل السوق مع بداية القرن العشرين، عندما بدأ الاقتصاديون بدراسة الاختلاف بين التكاليف الحدية الخاصة والتكاليف الحدية الاجتماعية وعلاقتها بالرفاه الاجتماعي، حيث توصل الاقتصادي Pigou من خلال تحليله أنه عندما تكون الفجوة بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية كبيرة وواسعة، ففي هذه الحالة فإن أسعار السوق لا يمكن أن تستعمل كإجراءات عادلة للمستهلكين، فاقترح Pigou لمواجهة هذا الفشل في هيكل أداء السوق أن يتم فرض الضريبة إلى جانب الإعانة الحكومية من أجل تحقيق التوازن مرة أخرى بين النفقات الخاصة والنفقات الاجتماعية، فبعد هذا التحليل أصبحت فكرة Pigou المقترحة عن إمكانية توظيف الضرائب لاستيعاب النفقات الاجتماعية تصنف اليوم تحت فئة الضرائب البيئية².

¹. Jean-Marie Harribey. *Fiscalité écologique, mécanismes de marché et régulation climatique*. In : Stéphane Leyens et Alexandra de Heering. Séminaire internationale sur « **In the face of climate change, energy revolution and social transformation** », 23-26 Février 2008, Amsterdam : presses universitaires de Namur, 2010, p.2.

². عمرو محمد السيد الشناوي. *تقويم الضريبة البيئية كأداة لسياسة حماية البيئة*. مجلة البحوث القانونية، 2011، أبريل، العدد 49، ص.396.

ثم توالى فيما بعد العديد من التعاريف المتعلقة بالضريبة البيئية حيث أصبح من الصعب الوقوف على تعريف واحد وواضح لها، نتيجة لتعدد التعاريف المقدّمة، وفيما يلي جملة من هذه التعاريف:

اتفقت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، الوكالة العالمية للطاقة (AIE)* واللجنة الأوروبية على تعريف الضريبة البيئية بأنها "إقتطاع إجباري تفرضه الدولة دون مقابل يندرج ضمن وعاء محدد يهدف لحماية البيئة"¹.

أما المعهد الفرنسي للبيئة (ifen)**، فقد قدّم تعريفاً للضريبة البيئية مفاده أن "أي ضريبة ما، تعتبر ضريبة بيئية إذا كان وعاءها عبارة عن وحدة فيزيائية لها تأثير سلبي على البيئة، سواء تعلق الأمر باستعمال موارد طبيعية أو نفايات منتج تضر بالبيئة، والتأثير السلبي المبرهن عليه يجب أن يؤسس على أساس علاقة سببية بين الوحدة الفيزيائية ومستوى التدهور الحاصل للبيئة"².

كما تعرف كذلك بأنها عبارة عن اقتطاعات لها علاقة بالسياسات البيئية، من حيث استخدامها كأداة لتحقيق أهداف هذه السياسات، وكذا من حيث استخدامها كوسيلة لتوفير موارد مالية تضمن نجاح هذه السياسات في حد ذاتها³.

وفي تعريف آخر لها، عرّفت على أنها "الضريبة التي تفرض على المنتج الموجه للاستهلاك والذي يلحق أضرار بالبيئة، فهي أداة جبائية لخدمة البيئة"⁴.

من جملة هذه التعاريف نستخلص أن الضريبة البيئية هي اقتطاع نقدي تقتطعه الدولة نظير استخدام البيئة لتستخدم حصيلتها في تحقيق مختلف الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

ثانياً: أهداف الضريبة البيئية

من جملة الأهداف الأساسية التي تسعى الضريبة البيئية إلى تحقيقها يمكن ذكر ما يلي:

- المساهمة في تمويل سياسات حماية البيئة، من خلال زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل لتغطية النفقات البيئية، وبعد هذا الهدف من بين الأسباب الرئيسية لتأسيس الضرائب البيئية في العديد من الدول⁵، وتحقيق هذا الهدف غالباً ما يتم عن طريق فرض ضرائب بيئية على كل أشكال الطاقة،

* AIE: Agence Internationale de l'Energie

¹.Organisation de Coopération et de Développement Economiques. **La fiscalité, l'innovation et l'environnement**. Paris : OCDE, 2010, p.37.

** ifen: institut français de l'environnement

². Rapport de la Commission des Comptes et de L'Économie de l'Environnement, Op.Cit., p.12.

³. BÉNOIT Jadot. **Fiscalité de l'environnement**. Bruxelles : Bruylant, 1994, p.09.

⁴. BRODHAG Christian et autres. **Dictionnaire du développement durable**. Québec: AFNOR, Editions Multimonde, 2004, p.78.

⁵. صديقي مسعود، مسعودي محمد. مرجع سابق، ص.540.

والكربون ومختلف أنواع الوقود لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، حيث تلعب دور المصحح من خلال تكفلها بإعطاء المؤشرات السعيرية الحقيقية للموارد؛

- إدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات، أو في تكاليف الأنشطة المسببة للتلوث، وهذا تطبيقاً لمبدأ الملوثة يدفع، الذي يكفل التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية الرامية إلى الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث¹؛

- توجيه سلوك المستهلكين نحو المنتجات الأقل تلويث للبيئة، وتشجيع المنتجين على إدماج التكاليف البيئية في أساليب سير الإنتاج²؛

- السعي نحو التعديل الإيجابي لسلوك الملوثين عن طريق ردعهم مالياً، وهذا حسب درجة تلويثهم وإضرارهم بالبيئة، بحيث كلما زاد سعر الضريبة، كلما زاد من تخفيض الملوثين نحو تبني تقنيات إنتاج أنظف وأكثر احتراماً للبيئة³؛

- تشجيع المبتكرات التكنولوجية في مجال حماية البيئة وتخفيض التلوث لإحداث تحولات هيكلية في أساليب الإنتاج؛

- زيادة العائدات التي يمكن استخدامها لتحقيق أغراض متنوعة، كتمويل برامج تحسين البيئة أو تقديم المنح و الحوافز التي تساعد على تحقيق هذا الهدف، كما يمكن أن تساعد الضريبة البيئية على تقليل معدل الضرائب على العمل بجانب خلق فرص عمل جديدة أو لتصحيح الآثار التوزيعية الغير مرغوب فيها⁴؛

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فالبعض من المختصين يسمون الضرائب البيئية بـ "جباية التنمية المستدامة"⁵.

ثالثاً: عناصر الضريبة البيئية

تشتمل الضريبة البيئية على ثلاثة عناصر أساسية تزيد من فعاليتها في الحد من التلوث، وتمثل هذه العناصر في:

1. وعاء الضريبة البيئية: يمكن تعريف الوعاء الضريبي بصفة عامة بأنه "المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء وحسب الأنظمة المحددة لذلك"⁶، ويعد اختيار الوعاء هو نقطة البداية في تنظيم أي ضريبة، أما وعاء الضريبة البيئية فيتحدد من خلال:

¹. باشي أحمد. دور الجباية في الحد من التلوث البيئي. مجلة علوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر. 2004. العدد 11. ص.131.

². NOMIDES PAUL. *La Fiscalité Ecologique*. Paris : Robert –Schuman, 2002, p.18.

³. BÉNOIT Jadot, Op.Cit., p.16.

⁴. عمرو محمد السيد الشناوي. مرجع سابق، ص.402.

⁵. باشي أحمد. مرجع سابق، ص. 131.

⁶. بوزيدة حميد. جباية المؤسسات. الطبعة الثانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص.30.

أ- إختيار وعاء الضريبة البيئية: أي إختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة، فعلى عكس الشائع بالنسبة الضرائب الأخرى، فإن وعاء الضريبة البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية ولكن بوحدات مادية كحجم المخلفات التي تصرف في المياه، أو كمية الملوثات التي تطلق في الهواء، أو درجة الضوضاء الصادرة؛ فهذه الطريقة الخاصة لتعريف المادة الخاضعة للضريبة تعد من الخصائص المميزة للضرائب البيئية¹، ومن جهة أخرى يجب أن تتوفر علاقة مباشرة بين وعاء الضريبة البيئية والتلوث البيئي أيا كانت صورته، فيكون وعاء الضريبة البيئية مثاليا كلما كان متطابقا وبصورة تامة مع مصدر أو منبع التلوث. ففي حالة التلوث الناجم عن انبعاثات مصنع معين فإن وعاء الضريبة المثالي هو كمية الانبعاثات الناتجة عن هذا المصنع، ولا يصلح أن يكون وعاء الضريبة هو كمية الوقود التي احترقت داخل آلات ومعدات هذا المصنع، وفي حالة ما إذا كان تلوث المياه ناتجا عن إطلاقات محددة لبعض المواد الكيميائية، فإن هذه الكمية من المادة الكيميائية وحدها تكون محلا لوعاء الضريبة وليس الحجم الكلي للمخلفات الناتجة².

فما يمكن استنتاجه أنه لا يوجد وعاء شامل تتحدد بمقتضاه الضريبة البيئية، وإنما يختلف هذا الوعاء باختلاف أنواع الضرائب، لكن من الضروري أن يكون الوعاء مرتبطا ارتباطا شديدا بالآثار الخارجية³ والذي يظهر في عمومها أنه التلوث، وعلى اعتبار هذا الأخير متعدد الأبعاد والمصادر والأنواع، يجب تحديد الوعاء بدقة لتفادي النتائج البيئية والاقتصادية السلبية⁴.

ب- تحديد وعاء الضريبة البيئية: وهو الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع الضريبة، ويقصد به الجزء الذي يتعدى المستوى الأمثل للتلوث (Optimum Level of Pollution) المسموح به اجتماعيا، ويتحدد هذا المستوى عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر⁵، حيث تقوم فكرة الحجم الأمثل للتلوث على أن التلوث له تكاليف يتحملها المجتمع كما أن الحد من التلوث له تكلفة، وأن تحديد الحجم الأمثل للتلوث يتم عن طريق مقارنة تكاليف التلوث مع تكاليف تخفيض التلوث⁶، ويمكن ايضاح كل من الجانبين كمايلي:

¹ . أحمد جمال الدين موسى. أدوات سياسة حماية البيئة في الميزان: السوق أم التنظيم أم الضريبة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، 1990، أكتوبر، العدد 8، ص.60.

² . Angar sandmo. **The Public Economics of The Environment**. New york : Oxford University Press, 2006, p.105.

³ . BEAUMAIS Olivier, CHIROLEU Assouline. **Economie de l'environnement**. Paris : Bréal éditions, 2001, p.81.

⁴ . Organisation de Coopération et de Développement Economiques. **Les Taxes liées à l'environnement dans les pays de l'OCDE : Problèmes et Stratégies**. Paris : OCDE, 2001, p.24

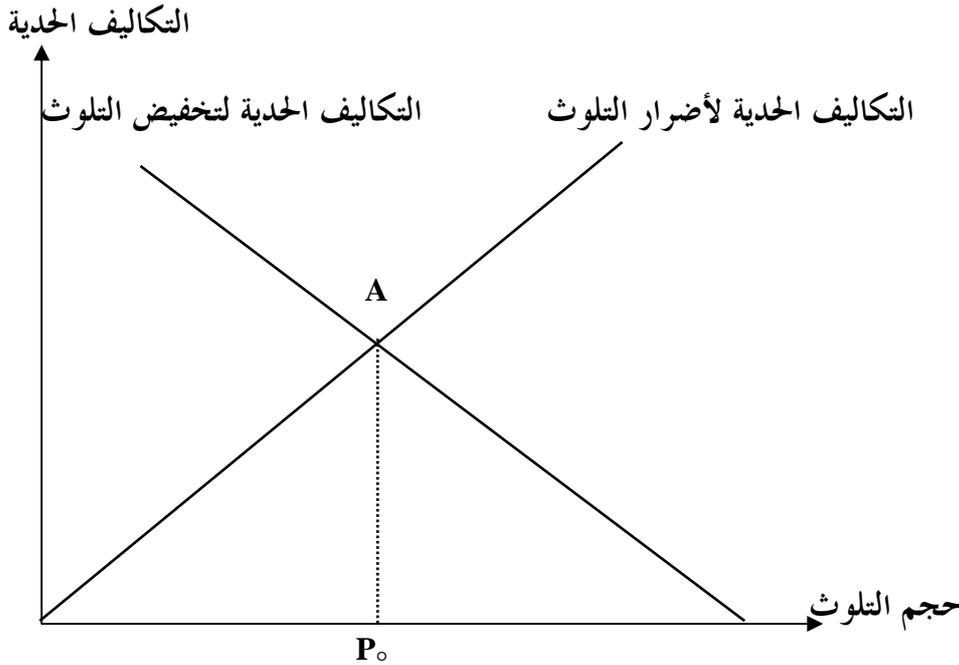
⁵ . محمد حلمي محمد طعمة. دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة. أطروحة دكتوراه. دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية: جامعة عين شمس، 2001، ص. 40.

⁶ . عطية ناصف إيمان، مرجع سابق، ص.288-289.

■ **تكاليف التلوث:** تشمل النفقات والتكاليف التي لحقت بعناصر النظام البيئي من جراء تدهور الأوضاع البيئية، كالحسائر التي تلحق بالصحة الإنسانية وما يتبعها من تغيب عن العمل وانخفاض في مستوى الإنتاجية، خسائر في خصوبة الأرض وإنتاجيتها، خسائر في الثروة السمكية¹؛ هذه التكاليف تنشأ نتيجةً للتلوث المنبعث من النشاط الإنتاجي، ومثل هذه التكاليف يتحملها المجتمع في حين لا يأخذها المنتج في اعتباره؛ وفي بعض الأحيان تكون تكاليف التلوث ضخمة بحيث لا يستطيع المجتمع تحملها، وهو ما يقتضي وقف الأنشطة الملوثة المسببة للتلوث عن العمل، وكنتيجة واقعية يتضح أن محاولة منع التلوث كلياً مستحيلة من الناحية النظرية وبالتالي فالهدف الأساسي يكمن في الحد من التلوث والوصول به الى الحجم الأمثل والمقبول إقتصادياً.

■ **تكاليف تخفيض التلوث:** وهي التكاليف التي يتحملها صاحب النشاط الإنتاجي الملوث لتخفيض التلوث والحد منه. والشكل رقم (3) يوضح الحجم الأمثل للتلوث.

شكل رقم (3): المستوى الأمثل للتلوث



Source : VALEE Annie. *Économie de l'environnement*. Paris : Éditions du seuil, 2002, p.70.

نلاحظ من الشكل رقم (3)، أن الحجم الأمثل للتلوث يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية لأضرار التلوث مع منحنى التكاليف الحدية لتخفيض التلوث، والممثلة في النقطة (P_0) ، حيث تتساوى تكلفة ضرر التلوث مع تكلفة تخفيضه، ويشكل أي انحراف عن النقطة (P_0) انخفاضا في مستوى الرفاهية.

¹ . عبد الخالق أحمد. مرجع سابق، ص.19.

■ **تقدير وعاء الضريبة البيئية:** نظرا لصعوبة قياس وتقدير الانبعاثات والمخلفات بصورة دقيقة، تلجأ عادة الأنظمة الضريبية في مختلف الدول إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معادلات وجداول تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع هذه الملوثات، على أن يتم توضيح وتبيان مقدار الضريبة المخصص لكل وحدة معينة من وحدات القياس وذلك وفقا لنوع وطبيعة تلك الملوثات¹، ففي السويد والمملكة المتحدة تم تحديد مقدار ضريبة التلوث على الكبريت والتي تقتطع من الديزل الذي يحتوي على الكبريت بـ 0,03 أورو للتر².

فما يمكن قوله أن الضريبة البيئية حتى تكون ناجحة في تطبيقها العملي، يجب أن تبتعد عملية اختيار الوعاء عن التعقيد وأن يستجيب الوعاء المقترح لمعياري البساطة في الحساب والتمثيل الجيد لأهم الملوثات التي يجب أن تحتويها الضريبة من خلال اختيار مؤشرات سهلة وغير معقدة.

2. سعر الضريبة البيئية: يقصد بسعر الضريبة بوجه عام المبلغ المالي الذي يجب على الممول أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة، أو هو النسبة المئوية التي يتم بها تحديد مقدار الضريبة، ومن أهم الأشكال التي يتخذها سعر الضريبة³:

أ- **السعر الثابت (النسي):** في هذه الحالة فإن السعر يبقى ثابتا بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة، أي أن النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة والسعر تبقى ثابتة، ويتميز هذا الأسلوب بالبساطة والسهولة لكل من الممول والإدارة الضريبية.

ب- **السعر التصاعدي:** وفقا لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع للضريبة لها، ويتميز أسلوب التصاعد بأنه يتماشى مع مبدأ العدالة، ويعد هذا الأسلوب الأوفق والأنسب في التطبيق في حالة الضرائب البيئية، لما ينطوي عليه من حوافز قوية لدى الملوئين لتخفيض كميات ومستويات انبعاثاتهم إلى الحد الذي تكون معه الضريبة مقبولة اقتصاديا.

إلا أن الصعوبة الأساسية التي تواجهها الدول عند تقرير فرض الضريبة البيئية هي تحديد معدل هذه الضريبة، فالسعر المثالي للضريبة يقع عند تقاطع منحني تكاليف أضرار التلوث مع منحني تكاليف التخفيض منه، غير أن تحديد الأضرار المترتبة عن التلوث مسألة في غاية الصعوبة فالتلوث يترتب عنه آثار قد تكون⁴:

- آثار مباشرة كالأضرار التي تقع على الصحة وعلى رفاهية المجتمع والتي تعد في غالبها آثار أولية مباشرة يمكن ملاحظتها سريعا وبسهولة سواء من قبل الخبراء أو المجتمع، أو آثار غير مباشرة كالأضرار التي تصيب النظام الايكولوجي والتي تمتد لفترات طويلة ولا يسهل معرفة حساساتها بشكل دقيق.

¹ عمرو محمد السيد الشناوي. مرجع سابق، ص. 422.

² OCDE. Les Taxes liées à l'environnement dans les pays de l'OCDE, Op.Cit., p.61.

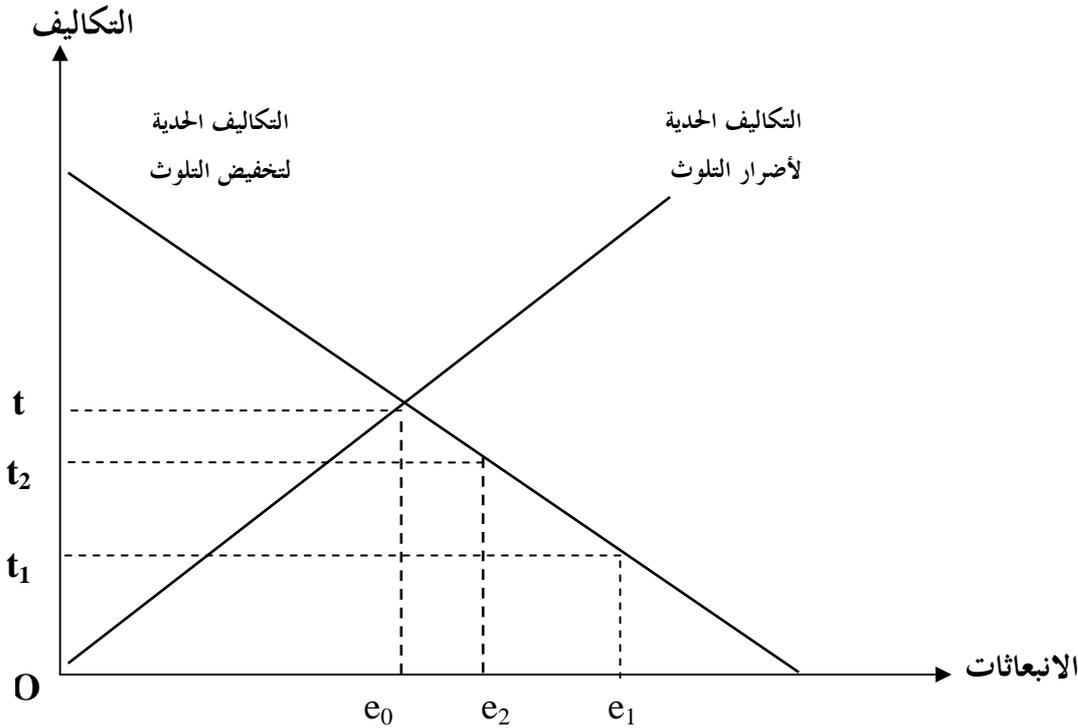
³ محمد حلمي محمد طعمه. مرجع سابق، ص. 53.

⁴ جمال الدين موسى أحمد. دور التشريعات الضريبية في حماية البيئة. مصر: 2000. ص. 17.

- آثار قابلة للتقييم النقدي وأخرى غير قابلة له.

هذا ما جعل من تقدير التكلفة الخارجية للتلوث صعبة التحديد، إلا أن هناك من الاقتصاديين من اقترح تقدير منحني تخفيض التلوث كبديل عن تقدير منحني الضرر، والأداة الأساسية في تقدير هذا المنحني هي تحليل التكلفة - المنفعة- بحيث يقتضى هذا التحليل التعرف من جهة على حجم تكاليف تخفيض التلوث ومن جهة ثانية التعرف على العلاقة التي توجد بين تخفيض التلوث والتحسين في نوعية البيئة، إلا أن الواقع أثبت عجز تحليل التكلفة - المنفعة- عن تقديم إجابات قاطعة فيما يتعلق بتكاليف ومنافع سياسات حماية البيئة، فضلا عن كونها تستلزم نفقات باهضة وتستغرق وقتا طويلا، وإزاء عدم المعرفة الدقيقة لمنحني الأضرار البيئية أصبح من الضروري أن يخضع تحديد معدل الضريبة إلى معيار التحفيز. فلكي تكون الضريبة فعالة في مكافحة التلوث يفترض أن يكون معدلها حافزا للمتسبب في تخفيض كميات التلوث إلى الحد المسموح به اجتماعيا، وهذا ما يوضحه الشكل رقم(4):

شكل رقم(4): مستوى الضريبة والتكلفة الحدية للتخفيض من التلوث



Source: BEAUMAIS Olivier, CHIROLEU-ASSOULINE Mireille. *Economie de l'environnement*. Paris : Bréal éditions, 2001, p.81.

نلاحظ من الشكل رقم (4)، أنه عند معدل الضريبة t_1 والذي يعتبر معدل منخفض مقارنة بالتكلفة الحدية للحد من التلوث، لم يكن هناك تأثير كبير في تخفيض مستوى التلوث والذي وصل عند النقطة e_1 ، إلا أنه بمجرد ارتفاع معدل الضريبة إلى المستوى t_2 انخفض مستوى التلوث إلى النقطة e_2 ،

ويتحقق المعدل المثالي للضريبة عند المعدل t والنقطة e_0 ، أي عند تقاطع منحني تكاليف أضرار التلوث مع منحني تكاليف التخفيض منه.

3. تخصيص حصيلة الضريبة البيئية: إن إيرادات الضريبة البيئية يجب أن يعاد استخدامها في نطاق سياسات مكافحة التلوث وحماية البيئة تحت أشكال عديدة أهمها: معالجة النفايات والتخلص منها، إقامة عوازل الرقابة من الضوضاء، تغطية النفقات الإدارية لمؤسسات حماية البيئة، تمويل البحوث المتعلقة بمواجهة التلوث، منح إعانات للملوثين لتخفيض التلوث الناجم عن أنشطتهم.

المطلب الثاني: أدوات تطبيق الحماية البيئية

إن تطبيق الحماية البيئية يستند على جملة من الأدوات التي تعمل على تفعيل قوى السوق لمعالجة مشكلة التلوث البيئي و الإستغلال الأمثل للموارد، وتتمثل هذه الأدوات في:

أولاً: الأدوات المباشرة

تتمثل هذه الأدوات في تبني أنظمة جبائية بيئية تهدف إلى تحقيق المستوى الإنتاجي الذي يحقق الكفاءة الاقتصادية، بحيث تصل عنده الآثار الجانبية للعمليات الإنتاجية غير المرغوب فيها أو الملوثة للبيئة إلى أدنى مستوى ممكن¹. وتشتمل هذه الأدوات المباشرة على الأشكال التالية:

1. الضريبة على المنتجات: تتمثل هذه الأداة في قيام الدولة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوث للبيئة وإحداث أضرار اجتماعية²، وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعياً؛ وتستعمل الضريبة البيئية على المنتجات بشكل أكبر لتصحيح الآثار الخارجية أكثر من استعمالها للحد من التلوث، لكن في ظل وجود العديد من المنتجات الملوثة للبيئة والتي تفرز أضراراً بالغة على الصحة فإن فرض ضريبة موحدة على إنتاج هذه المنتجات لن يكون كافياً لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعياً ولن تكون فعالة في القضاء على الآثار السلبية للتلوث البيئي، بل من المتوقع أن يصاحب ذلك اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية، لذلك لا بد من التمييز في سعر الضريبة بين المنتجات³، لكي تزداد فاعلية هذا النوع من الضرائب في الحد من التلوث البيئي، فمن الممكن أن تستهدف هذه الضريبة بعض أنواع المنتجات التي

¹ . زواق الحواس. السياسة الضريبية كأداة لتفعيل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة. الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10 و 11 نوفمبر 2009، المسيلة، ص.9.

² . عبد العزيز عثمان سعيد، العثماوي شكري رجب. اقتصاديات الضرائب: سياسات - نظم - قضايا معاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2007، ص.430.

³ . VALEE Annie. *Économie de l'environnement*. OP.Cit., p.146.

تضم عناصر ملوثة، كما من الممكن أن تفرض في شكل ضرائب على استهلاك منتجات معينة، وذلك بغية تحفيز المستهلكين لاستهلاك منتجات تنطوي على أقل الأضرار البيئية.

لذا فالضرورية البيئية على المنتجات، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اللجوء إلى المنتجات البديلة للمنتجات الأصلية محل فرض الضريبة، بحيث إذا كانت هذه المنتجات البديلة تنطوي هي الأخرى على أضرار بيئية، فإنه لا جدوى من فرض الضرائب البيئية على المنتجات أصلاً. أما إذا كانت المنتجات البديلة مواتمة بيئياً، فإن فرض هذا النوع من الضرائب البيئية سيتسم بالنجاعة البيئية، ذلك أنه سيؤدي إلى إحلال المنتجات البديلة المفضلة بيئياً محل المنتجات المضر بالبيئة¹، لكن مع مراعاة سعر البديل أيضاً لأنه لا يجب النظر إلى مدى توافر البدائل البيئية من الناحية الفنية فقط، ولكن أيضاً من الناحية الاقتصادية وذلك لضمان الانتقال من سياسة بيئية علاجية إلى سياسة بيئية وقائية.

كما تؤدي الضرائب البيئية على المنتجات إلى توفير إيرادات جبائية، يرتبط حجمها بدرجة المرونة السعرية المتعلقة بهذه المنتجات محل فرض الضريبة، بحيث إذا كان الطلب على هذه المنتجات غير مرن، فإن الضريبة البيئية على المنتج يمكن أن تحصل إيرادات مالية معتبرة، إلا أن تأثيرها على البيئة يكون أقل، أما إذا كان الطلب على هذه المنتجات يتسم بالمرونة لتغيرات السعر، فإن هذا سيؤدي لا محالة إلى التقليل من استعمال هذه المنتجات ما يعني تحقيق فعالية بيئية أكبر، وحجم إيرادات مالية أقل².

2. الضريبة على الانبعاثات الملوثة: هذه الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي يتناسب مع حجم الانبعاثات الفعلية أو المقدرة التي يتم صرفها سواء في الهواء أو الماء أو الأرض، ووفقاً لهذه الضريبة فإن المنتجين يتحملون تكاليف تلوث البيئة التي تدفعهم إلى تخفيض هذه الانبعاثات من خلال البحث عن الطريقة الملائمة لتخفيض حجمها إلى المستويات المقبولة؛ كما يعتبر هذا النوع من الضرائب ذو نجاعة بيئية ذلك لأنه يطال الانبعاثات في حد ذاتها والتي تنجم عنها آثار جانبية ضارة، وباعتبار هذه الأخيرة لا تظهر ضمن أسعار السلع والخدمات، فإن هذا النوع من الضرائب كفيل بدمج مختلف هذه الآثار ضمن الأسعار.

تفرض الضرائب على الانبعاثات الملوثة في حالة إمكانية القياس والتقدير لهذه الانبعاثات بتكاليف معقولة³، وعادة ما تكون الاقتطاعات الضريبية المفروضة على انبعاثات التلوث متناسبة مع مستويات الانبعاثات، حيث كلما زاد حجم هذه الأخيرة كلما زاد مستوى الإقتطاع الضريبي والعكس صحيح. الأمر الذي يحفز الملوّثين لتخفيض انبعاثاتهم الملوثة، بغية التقليل من نسبة الضرائب المدفوعة، مما يؤدي قطعاً إلى تخفيض نسب التلوث⁴.

¹. صديقي مسعود، مسعودي محمد. مرجع سابق، ص.542.

². المرجع نفسه.

³. VALEE Annie. *Économie de l'environnement*. OP.Cit., p.145.

⁴. عبد العزيز عثمان سعيد، العشماوي شكري رجب. مرجع سابق، ص.432.

بقدر ما هناك تقدم ملحوظ في الدول المتقدمة في تبني هذا النوع من الضرائب، بقدر ما نلمس ضعفه في الدول النامية بسبب ضعف الإمكانيات التكنولوجية والخبرات المتخصصة في مجال التحديد النوعي والقياس الكمي للإنبعاثات الملوثة.

3. ضريبة النفايات: هي عبارة عن اقتطاع نقدي يفرض على كل وحدة من النفايات التي يتم التخلص منها في البيئة، وفرض هذه الضريبة يترتب عنه إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، التي سوف تحفره على التحكم في مستوى النفايات المصاحبة للإنتاج حتى لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية التي تمثلها الضريبة، فطالما أن هدف المنتج سوف يكون تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم في التلوث مع معدل الضريبة على النفايات¹. فالمنتج سوف يقارن دائما بين مقدار الضريبة المفروضة على وحدة من النفايات مع التكلفة الحدية التي يمكن أن يتحملها في سبيل تخفيض حجم النفايات، فإذا كانت تكلفة المعالجة للوحدة أقل من مقدار الضريبة فإنه سوف يفضل معالجة النفايات والتخلص منها بطريقة علمية.

ومن مزايا الضريبة على النفايات، ما يلي:²

- تشجيع البحث على طرق أقل تكلفة للسيطرة على مستويات التلوث وتخفيضها إلى المستويات المرغوبة ومعالجة النفايات بطريقة ملائمة.

- تطبيق أساليب تكنولوجية جديدة في معالجة التلوث لتخفيض التكاليف الحدية للمعالجة.

- تحفيز المؤسسات على الابتكار والتجديد والاستثمار في البحوث المتعلقة بابتكار وسائل تكنولوجية تسمح بتخفيض معدلات التلوث إلى المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبيا.

إلا أنه من بين الصعوبات التي يمكن أن تواجه الضريبة على النفايات الجمود وعدم المرونة، حيث أن فرض ضريبة موحدة على كل وحدة من وحدات النفايات بغض النظر عن طبيعتها، وحجم إنتاجها ونشاطها الملوث سوف يضر بالمشروعات الصغيرة، بالتالي سيكون أمام هذه المؤسسات الاختيار بين بديلين، إما الإستمرار في إنتاج نفس حجم الإنتاج مع نفس مستوى النفايات قبل فرض الضريبة مع الإلتزام بدفع الضريبة، أو أن تقوم المؤسسة بالاستثمار في نوع معين من التكنولوجيا لتخفيض مستوى النفايات بدلا من أن تدفع الضريبة؛ وكلا البديلين يجبر المؤسسة على تحمل تكلفة إضافية.

¹ عبد العزيز عثمان سعيد، العشماوي شكري رجب. مرجع سابق، ص. 432.

² المرجع نفسه، ص. 435.

4. **الإتاوات على الخدمات البيئية المقدمة:** تمثل الإتاوات المقابل النقدي للاستفادة من خدمات بيئية معينة¹، كمعالجة مياه الصرف الصحي، والتوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى جمع النفايات والتخلص منها، وتهدف الإتاوات إلى ترشيد الاستغلال العقلاني للخدمات المؤداة. من حيث المبدأ، يجب أن لا تدخل عائدات إتاوات الخدمات ضمن إيرادات الميزانية العامة، لأنها تهدف في المقام الأول إلى تغطية التكاليف الحقيقية لأداء هذه الخدمات بالموازاة مع ضمان حماية البيئة بشكل أفضل².

ثانياً: الأدوات غير المباشرة

تتمثل هذه الأدوات في مجموعة الإجراءات التحفيزية الهادفة لتوجيه المؤسسات الاقتصادية نحو الأنشطة والقطاعات غير الملوثة للبيئة أو القطاعات التي تلبى الحاجيات الأساسية للمجتمع³.

1. **نظام الودائع والتأمينات الارجاعية:** هو نظام قائم على فكرة فرض رسم أو ضريبة على المتسبب في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة على أن يتم استرجاعها لدافعها في حالة قيامه بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث⁴، فهو وسيلة تجمع بين الدفع مقابل الخسائر المحتملة للنشاط وبين ضمان رد تلك الرسوم مقابل المحاولات الايجابية للتخفيف من التلوث. ونظام الودائع والتأمينات الارجاعية له جانبين:

- جانب يهدف إلى إلزام الملوّثين بتضمين التكاليف البيئية في تكاليف الإنتاج؛

- أما الجانب الثاني فيهدف إلى تقديم حافز للملوّثين للتخلص من النفايات بطريقة سليمة بيئياً.

كذلك فإنه في ظل هذا النظام، يدفع المستهلك عند الشراء مبلغاً من المال كوديعة أو تأمين يتم استرداده مرة أخرى عند إرجاعه لنفايات السلعة المشتراة، ويكون الإرجاع إلى مركز معين لإعادة التدوير للتخلص السليم بيئياً منها؛ ويطبق هذا النظام بالنسبة للسلعة التي لا تستهلك كلياً، أو التي يمكن استخدامها مرة أخرى⁵، وهذا النظام شائع الاستخدام لدى الدول المتقدمة.

2. **نظام الدعم والإعانات:** يشمل هذا النظام، الدعم والإعانات من المنظور الاقتصادي البيئي كالقروض منخفضة الفائدة الموجهة لتمويل معدات التحكم في التلوث، أو المعاملات الضريبية المحفزة كالإعفاءات من

¹. BEAUMAIS Olivier, CHIROLEU Assouline. Op.Cit., p.78.

². صديقي مسعود، مسعودي محمد. مرجع سابق، ص.543.

³. زواق الحواس. مرجع سابق، ص.12.

⁴. خوري عصام، ناعسة عيبر. النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 2007،

مارس، المجلد 29، العدد1، ص.73.

⁵. المرجع نفسه.

الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمنتجات البيئية أو الإهلاك المتسارع الذي يطبق على المعدات النظيفة¹، فالدولة تقوم بتقديم إعانات مالية للمؤسسات لتشجيعها على معالجة نفاياتها قبل إلقائها في الطبيعة، وفي هذه الحالة فإن المؤسسات الملوثة تقوم بمعالجة نفاياتها إلى الحد الذي تتساوى فيه تكلفة معالجة وحدة إضافية من التلوث مع الإعانة الممنوحة. ما يعني أن هذه الإعانات من شأنها العمل على تحفيز الملوّثين لتغيير سلوكهم الضار بالبيئة .

إن الضريبة ليست بالوسيلة الوحيدة لإزالة أو خفض التلوث ولكن الإعانات يمكن أن تؤدي نفس الغرض، فسواء كان الملوّث يعرض عن ما يزيله من آثار التلوث أو تفرض عليه ضريبة لعدم إزالة التلوث، فإن الموقف سيكون نفسه بالنسبة لتخصيص الموارد، إلا أن الصعوبة الأساسية في تقديم الإعانات تكمن في صعوبة تحديد المستوى المقبول من التلوث كما أن تحديده على أساس مقدار الانبعاثات المشاهدة من النشاط الإنتاجي قد يكون بمثابة عقاب للمؤسسات المراعية للبيئة التي قامت بتركيب معدات للتحكم في التلوث²؛ فهذا النوع من الدعم والإعانات يثير جدلاً بين الإقتصاديين حول الكفاءة الاقتصادية لهذا النظام في إطار سياسة حماية البيئة، لأنه يؤدي إلى استمرار النشاط الملوّث ولا يحفّز نحو التغيير إلى نشاط آخر سليم بيئياً، باعتبار أن نفقة التلوث تعادل الإعانات التي يحصل عليها الملوّث نظير كل وحدة من التلوث، بل بالعكس سوف تسعى المؤسسات في ظل هذا النظام لتضخيم حجم التلوث الصادر عنها بغية تلقي إعانات أكثر أهمية.

كما أن سياسة دعم الأسعار الذي تنتهجها بعض الدول كسياسات تسعير المياه ودعم الدولة لها قد تؤدي إلى الاستخدام اللاعقلاني للموارد البيئية، وما لم تظهر التكاليف الحقيقية لسياسة التسعير من الناحية البيئية والاجتماعية، ستظل المشكلة قائمة وسيتم التخلص من المواد الملوّثة مجاناً وتزداد المشكلة البيئية سوءاً³.

المطلب الثالث: تقييم فعالية الضريبة البيئية مقارنة بتراخيص التلوث القابلة للتجارة

بالإضافة للضريبة البيئية، يعد أسلوب تراخيص التلوث أحد الأدوات الاقتصادية لمواجهة التلوث وذو استخدام واسع في العديد من الدول المتقدمة، وسيتم فيما يلي مقارنة فعالية كل من الأدوات في مكافحة التلوث.

¹. VALEE Annie. *Économie de l'environnement*. OP.Cit., p.148.

². عطية ناصف إيمان. مرجع سابق، ص.300.

³. قاسم منى. التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية. الطبعة الرابعة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص.73.

أولاً: مفهوم تراخيص التلوث القابلة للتجارة

تم طرح فكرة تراخيص التلوث من قبل ديرز عام 1982¹، وهذه التراخيص هي عبارة عن رخص قابلة للتجارة تتداول في سوق خاص، وكل رخصة تحتوي على حق إطلاق كمية معينة من الانبعاثات الملوثة². الهدف من هذه التراخيص خلق حقوق الملكية بالنسبة لإصدار الانبعاثات الملوثة بحيث لا تستطيع أي مؤسسة أن تلوث إلا ما يحق لها، ويجب أن تكون الكمية المسموحة لإصدار الانبعاثات الملوثة تساوي الكمية المثالية للتلوث، وذلك للتحكم في غازات الاحتباس الحراري بشكل خاص والملوثات الأخرى بشكل عام؛ وبمر إنشء أسلوب تراخيص التلوث القابلة للتفاوض بثلاث مراحل³:

1. تحديد المستوى (السقف) العام للتلوث: خلال هذه المرحلة يتم تحديد مقدار الانبعاثات على إعتبارات علمية للتمكن من معرفة مستوى الانبعاثات التي لا يجب تجاوزها لتجنب التركيز الخطير للتلوث، وذلك لتحديد العدد الإجمالي لتراخيص الإصدارات الممكن تداولها خلال فترة معينة.
2. تقسيم التراخيص بين الملوّثين: بمجرد تحديد المستوى العام للإنبعاثات، تقوم الدولة بتحديد التكاليف الحدية لتخفيض التلوث وتقسيم تلك التراخيص بين الملوّثين.
3. السماح بتبادل تلك التراخيص بين الملوّثين: حيث يسمح بتبادل هذه التراخيص بين الملوّثين.

ثانياً: التحليل الأساسي للتراخيص القابلة للتجارة

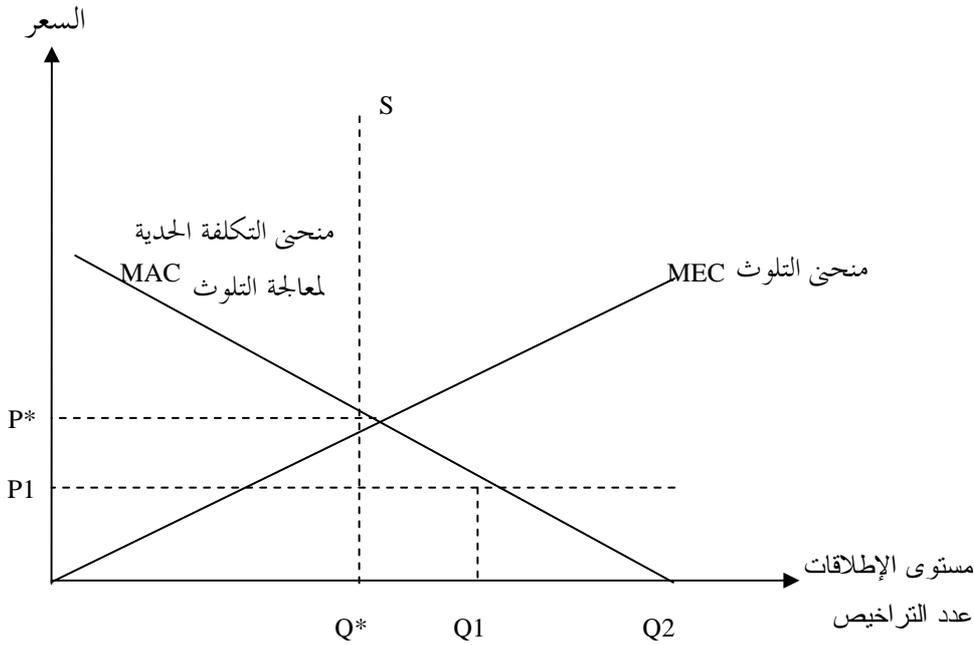
وفقاً للتراخيص القابلة للتجارة، تقوم الدولة بدراسة درجة استيعاب البيئة لمستوى معين من التلوث وتقدير تكاليف علاج هذا التلوث، فإذا تم تقدير تكاليف إزالة التلوث المسموح به، تقوم الدولة بتقسيم ذلك المبلغ على شهادات أين يصبح كل من يمتلك تلك الشهادة يحق له إصدار الانبعاثات والنفايات في البيئة، فهذه الشهادة تعني أن الملوّث قام بشراء جزء مقابل الحصول على حق إستخدام الموارد الطبيعية؛ فحصول المؤسسة الملوّثة للبيئة على هته الشهادة عن طريق الشراء يعطيها الحق في ممارسة النشاط بمستوى التلوث المحدد بالترخيص، والمؤسسة تقوم بشراء الترخيص إذا كانت التكلفة الحدية لمعالجة نفاياتها أعلى من سعر الترخيص للوحدة من التلوث، وتقوم بعملية بيع هذه التراخيص إذا كان سعر الترخيص أكبر من تكلفة مواجهة التلوث، والشكل رقم (5) يوضح لنا العناصر الأساسية التراخيص القابلة للتجارة:

¹ . دوناتو رومانو. الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. سوريا: منشورات مركز السياسات الزراعية، 2003، ص.137.

² . BÜRGENMEIER Beat. *Economie du développement durable*. 2^{ème} édition. Paris : Editions de Boeck université, 2005, p. 127.

³ . BEAUMAIS Olivier, CHIROLEU-ASSOULINE Mireille, Op.Cit., p p.108-110.

شكل رقم (5): العناصر الأساسية للتراخيص القابلة للتجارة



المصدر: دوناتو رومانو. الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. سوريا: منشورات مركز السياسات الزراعية، 2003، ص.137.

يوضح الشكل رقم (5) العناصر الأساسية للتراخيص القابلة للتجارة، حيث يمثل MAC منحنى التكلفة الحدية لمعالجة التلوث ويمثل MEC منحنى التلوث، بينما يمثل المحور الأفقي مستوى الإطلاقات وعدد التراخيص ويظهر S^* منحنى عرض التراخيص، بافتراض أن هناك حاجة لتراخيص واحد لكل وحدة من إطلاقات التلوث، فإن العدد المثالي للتراخيص هو OQ^* والسعر المثالي هو OP^* ، أي أنه في حالة سعي الدولة لتحقيق الحد المثالي للإصدار يجب أن تصدر OQ^* تراخيص؛ أما عند سعر التراخيص P_1 يقوم المتسبب بالتلوث بشراء OQ_1 من التراخيص طالما أن سعرها أقل من التكلفة الحدية لمعالجة التلوث.

إن فكرة إعطاء هذه التراخيص سعر، تقوم حقيقة على أن إجمالي المعروض من الموارد محدود ولا يكفي لمقابلة الطلب عليه، حيث يمكن للدولة التدخل من خلال استخدام علاقة (السعر، الكمية) في تحديد أسعار التراخيص التي تسمح للمؤسسات بمقتضاها التخلص من انبعاثاتها ونفاياتها في البيئة، وتقوم الدولة بعملية التسعير لهذه التراخيص عن طريق:¹

- إصدار عدد من تراخيص التلوث، على أن تكون كمية التراخيص المصدرة مقيدة بمستوى التلوث المعياري الذي تحدده الدولة؛

¹ . خوري عصام، ناعسة عبير. مرجع سابق، ص.74.

- السماح بتسويق تلك التراخيص بين مسببي التلوث، ومن ثم سيتحدد سعر هذه التراخيص من خلال تفاعل قوى الطلب على التراخيص والعرض منها الذي سيكون عديم المرونة لأنه محدد من جانب الدولة وفقا لمستوى التلوث المعياري المحدد.

ويعتبر سعر تراخيص التلوث متغير نتيجة لإمكانية دخول مؤسسات جديدة إلى هذا النظام، حيث تكون تلك المؤسسات بحاجة لهذه التراخيص للتخلص من إنبعاثاتها ونفاياتها في البيئة، فضلا عن خروج مؤسسات أخرى من هذا النظام، إما نتيجة لتصفية النشاط أو التحول إلى الأسلوب أقل تكلفة في الحد من التلوث، ومن خلال العرض والطلب على هذه التراخيص يتحدد السعر الجديد لهته التراخيص والذي قد يتجه نحو الإرتفاع أو الإنخفاض، فإذا فشلت الدولة في تحديد سعر هذه التراخيص من خلال قوى العرض والطلب، فإنها سوف تتدخل في سوق التراخيص سواء بالبيع أو الشراء لتغيير مستوى التلوث إلى المستوى الأمثل، فإذا كان سعر تصاريح التلوث أقل من السعر المطلوب لتحقيق المستوى الأمثل للتلوث فإن الدولة تشتري هذه التراخيص ليرتفع السعر حتى يتم الوصول إلى المستوى الأمثل للتلوث، أما إذا كانت أسعار التراخيص أعلى مما يجب وبشكل يعوق النمو الإقتصادي فإنها سوف تصدر تراخيص تلوث إضافية يترتب عليها تخفيض أسعار تلك التراخيص. ومن ناحية أخرى فإن المتضررين من التلوث يمكنهم شراء هذه التراخيص المعروضة للبيع لمنع الملوثن من إستخدام البيئة كمستودع لنفاياتهم.

ثالثا: مقارنة الضريبة البيئية بالتراخيص القابلة للتجارة

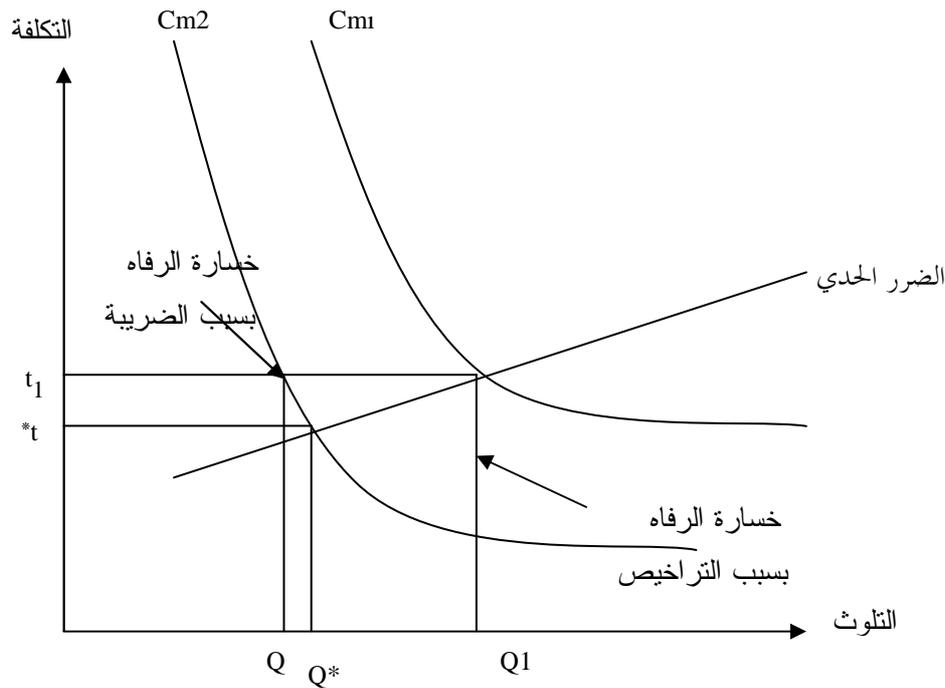
يعتبر كلا من الضريبة البيئية والتراخيص القابلة للتجارة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف البيئية، ويمكن استخدام كلا الأداةين لتثبيط السلوك غير المسؤول بيئيا؛ فأسلوب التراخيص له عدة مزايا يكتسبها من كون هذه التراخيص قابلة للتجارة ونذكر منها:

- تخفيض التكلفة إلى الحد الأدنى، فالمتسبب بالتلوث الأعلى تكلفة يقوم بشراء تراخيص أكثر مقارنة بالملوثن ذو التكلفة المتدنية، حيث يجد المتسببون بالتلوث ذوو التكلفة المتدنية أنه من الأسهل نسبيا مكافحة التلوث بدلا من شراء التراخيص عكس أصحاب التكلفة المرتفعة، وبما أنه للمتسببين بالتلوث تكاليف معالجة مختلفة فإن هناك سوق يقوم فيها المتسببون بالتلوث ذوو التكاليف المنخفضة ببيع هذه التراخيص لأصحاب التكاليف المرتفعة، ومن خلال منح المتسببين بالتلوث فرصة للتجارة يتم تقليص التكاليف الإجمالية لمكافحة التلوث إلى الحد الأدنى.
- يتجنب أسلوب التراخيص عادة مشكلة الاستثمارات الضخمة وهذا لعدم موثوقية الجهات المعنية بتكاليف المعالجة.¹

¹ . دوناتو رومانو. مرجع سابق، ص.141.

على الرغم من هذه المزايا للتراخيص، إلا أن الضريبة البيئية تعد الحل الأدنى تكلفة مقارنة بالتراخيص، فحسارة الرفاه في حالة الضريبة البيئية أقل بكثير من حالة التراخيص، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (6):

شكل رقم (6): مقارنة الضريبة البيئية بالتراخيص القابلة للتجارة



Source : BEAUMAIS Olivier, CHIROLEU-ASSOULINE Mireille. **Economie de l'environnement**. Paris : Bréal éditions, 2001, p.119.

يمثل المنحنى $Cm1$ تكلفة الحد من التلوث في حالة عدم تدخل الدولة للحد منه، وبمجرد تحديد الدولة لمعدل الضريبة وكمية التراخيص ينتقل المنحنى $Cm1$ إلى الأسفل ليصبح $Cm2$ ، حيث نلاحظ أن فرض الضريبة عند المستوى t_1 أدى إلى انخفاض التلوث إلى المستوى Q ، أما إصدار التراخيص أدى لانخفاض كمية التلوث إلى المستوى $(Q1)$ ، وهذا يثبت أن خسارة الرفاه أكبر في حالة التراخيص مقارنة بالضريبة. فالضرائب البيئية ذات كفاءة ديناميكية وأفضل من التراخيص، ذلك أن الضرائب تعطي الحافز للمتسبب بالتلوث بتخفيض التلوث من خلال البحث بشكل مستمر عن تقنيات ذات تكلفة أقل لتخفيض التلوث، فهي تلعب دور محفز للإبتكار، أما في ظل أسلوب التراخيص فإن هذا الحافز غير موجود.

المبحث الثالث: علاقة الحماية البيئية بالتنمية المستدامة

يعتبر تحقيق التنمية المستدامة من بين أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، ومن الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون تطبيق الميكانيزمات والأدوات الاقتصادية التي تعمل على تصحيح فشل السوق وتنظيم ملكية الموارد البيئية، وتعتبر الحماية البيئية من أهم هذه الأدوات التي يمكن الإعتماد عليها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتها وتأثيرها على ركائز التنمية المستدامة الثلاث: النمو، البيئة وتنمية الموارد البشرية¹.

لذا فإنه من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى علاقة الحماية البيئية بالتنمية المستدامة من خلال ثلاث مطالب أساسية، حيث يتناول المطلب الأول الإطار النظري للتنمية المستدامة من خلال عرض السياق التاريخي لظهورها مع تعريفها وابرز أهم أهدافها وأبعادها، وفي المطلب الثاني سيتم التطرق إلى أثر الحماية البيئية على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، أما المطلب الثالث فيتناول فعالية الضريبة البيئية في مختلف بلدان OCDE ومختلف الضرائب المطبقة بها مع ابراز مختلف الإنتقادات الموجهة لها.

المطلب الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية آنذاك لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة، مما دفع بالعديد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى، ونتيجة لذلك ظهر مفهوم التنمية المستدامة.

أولاً: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة و الإهتمام العالمي بالبيئة

إن أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة والتنمية المستدامة كانت من خلال نادي روما الذي أنشأ سنة 1968، ضم هذا النادي العديد من العلماء، المفكرين والاقتصاديين من مختلف أنحاء العالم، للبحث في ضرورة إجراء دراسات وأبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة، حيث قام هذا النادي سنة 1971 بنشر تقرير بعنوان "حدود النمو" الذي شرح فيه علاقة النمو الديمغرافي بالاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، ويّين أنه إذا ما استمر تزايد معدلات الاستهلاك بنفس الوتيرة فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل²، هذا ما دعا إلى انعقاد العديد من المؤتمرات ذات الصلة أهمها:

¹ .SANJEEV Gupta and others. **Fiscal dimensions of sustainable development**. Washington: International Monetary Fund, 2002, p.1.

² .DUBIGEON Olivier. **Mettre en pratique le développement durable**. 2^{ème} édition. Paris : Editions Village Mondial. 2005. p. 218.

▪ المؤتمر العالمي للأمم المتحدة حول البيئة الذي انعقد في 16 جوان 1972 بستوكهولم، دعى هذا المؤتمر إلى ضرورة الترابط بين التنمية والبيئة وإلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP¹، بهدف الدفاع عن البيئة البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، وتأمين إدارة فعّالة للموارد الطبيعية، ويعد هذا المؤتمر في الواقع أول إنجاز حقيقي في مجال وضع أسس النظام البيئي العالمي حيث اعتمد على مقارنة متكاملة لتحقيق الأهداف الثلاث المتمثلة في التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والحذر البيئي من خلال التدخل في المجالات الأربعة التالية:

- التحكم في استعمال الموارد؛
- توظيف تقنيات نظيفة تتحكم في إنتاج النفايات وفي استعمال الملوثات؛
- حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية؛
- تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية، بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حساب الطلب.²

▪ في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP تقرير عن حالة البيئة في العالم، وكانت أهمية التقرير أنه كان مبنيًا على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها للاختفاء، وأن ألوفا أخرى من الخلايا غير المعروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيًا، كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت، و68 مليون طن من أكسيد النتروجين، و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة.³ وفي نفس السنة أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة.

▪ أما سنة 1987 نشرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED^{**} التابعة للأمم المتحدة تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك"⁴ ناقش هذا التقرير أسباب الأزمة البيئية العالمية التي تسببت بها حالات الفقر والتزايد السكاني في الجنوب و الإستهلاك المفرط والتلوث في الشمال، كما أكد على ضرورة توافق عملية التنمية

^{*} UNEP : United Nations Environment Programme

¹. LAZERRI Yvette. MOUSTIER Emmanuelle. **Le Développement durable: du Concept à la mesure.** Paris : L'HARMATTAN, 2008, p.14.

². بارتر محمد علي وردم. مرجع سابق، ص.186.

³. بوجدار خالد. مساهمة في تحليل و قياس تكاليف أضرار و معالجة التلوث الصناعي: دراسة ميدانية على مصنع اسمنت بجامعة بوزيان.

مذكرة ماجستير. جامعة قسنطينة. 1997، ص.38.

^{**} WCED: World Commission on Environment and Development

⁴. World Commission on Environment and Development (WCED). **Our Common Future.** New York: Oxford University Press, 1987, p.08.

مع حماية البيئة لضمان حقوق الأجيال القادمة¹، وهذا ما دعى إلى ظهور مفهوم جديد في التقرير و لأول مرة باسم التنمية المستدامة .

▪ في سنة 1992 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بريوديجانيرو (مؤتمر قمة الأرض) الذي أسس علاقة تربط التنمية الاقتصادية، الاجتماعية بحماية البيئة²، حيث خصص استراتيجيات وسياسات تحد من الأزمات البيئية في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا، ومن أهم نتائج المؤتمر ما يلي:

- **وضع اتفاقية التغير المناخي:** تحدد إتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ إطارا عاما للجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحدّي الذي يمثله تغير المناخ، وتنص الاتفاقية على أن هدفها النهائي هو تثبيت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق الضرر بالنظام المناخي، حيث تلزم الإتفاقية الأطراف الموقّعة عليها بإعداد تقارير دورية تحتوي على معلومات عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والخطوات التي اتخذتها في سبيل التحكم في تلك الغازات، كما تنص الإتفاقية أيضا على تشجيع وإستخدام تكنولوجيات لا تلحق ضرر بالمناخ وتيسير نقلها إلى الدول النامية.³

- **وضع اتفاقية التنوع البيولوجي:** تسعى هذه الاتفاقية الدولية إلى تحقيق ثلاث أهداف: حفظ التنوع البيولوجي، الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد البيولوجية، فالهدف العام الذي تهدف إليه الاتفاقية هو تشجيع الأعمال التي تقود إلى مستقبل مستدام خاصة مع تزايد الاعتراف بأن التنوع البيولوجي هو أحد الأصول العالمية ذات قيمة كبيرة للأجيال الحاضرة والمقبلة.⁴

- **إعلان ريو:** يهدف إعلان ريو الذي أقرته قمة الأرض إلى إقامة مشاركة عالمية جديدة ومنصفة عن طريق إيجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول وقطاعات المجتمع الرئيسية لحماية النظام العالمي للبيئة والتنمية حيث أقر هذا الإعلان 27 مبدأً لتوجيه العمل البيئي والتنموي، بعض هذه المبادئ تناول الاهتمامات التنموية للتركيز على الحق والحاجة إلى التنمية و مكافحة الفقر، في حين تركّز مبادئ أخرى على حقوق وأدوار المجموعات الاجتماعية، ومن بين هذه المبادئ يمكن ذكر ما يلي⁵:

¹ . DUBIGEON. Olivier. Op. Cit., p.219.

² . The United Nations Conference on Environment and Development. Publication [en line]. disponible sur :< <http://www.un.org/esa/desa/aboutus/dsd.html> >. (Consulté le 21.05.2011).

³ . UNCED. Publication [en line]. disponible sur :< <http://www.un.org/ar/climatechange/the-un-climate-change-convention-and-the-kyoto-protocole.shtml> >. (Consulté le 21.05.2011).

⁴ . UNCED. Publication [en line]. disponible sur :

< <http://www.un.org/ar/event/biodiversityday/convention.shtml> >. (Consulté le 21.05.2011).

⁵ . COSTA Nathalie. **Gestion du développement durable en entreprise**. Parie : Ellipses Édition, 2008, p p.139-143.

- يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيا حياة صحية ومنتجة مع الطبيعة؛
- للدول الحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية، وهي مسؤولة عن ضمان أن لا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق سيطرتها أضرارا لبيئة دول أخرى؛
- من أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها؛
- تعاون جميع الدول في الحد من الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة و تلبية احتياجات غالبية الشعوب؛
- وجوب وضع الدول لقانون يخص المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية سواء محليا أو خارج نطاق سيطرتها؛
- ينبغي أن تسعى الدول إلى تشجيع استيعاب التكاليف البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية تحت نهج الملوث المدافع؛
- تعاون الدول والشعوب بروح من المشاركة في تحقيق المبادئ الواردة في الإعلان وزيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة.

- **جدول أعمال القرن 21:** تعد أجندة القرن 21 انجازا تاريخيا هاما من حيث أنها أدمجت الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في إطار واحد للسياسات، وتحتوي الأجندة على مجموعة واسعة النطاق من توصيات العمل حيث تضم 2500 توصية، بما في ذلك مقترحات مفصلة لكيفية الحد من أنماط الاستهلاك اللاعقلاني للموارد وتشجيع الزراعة المستدامة وحماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي.¹

■ بعد قمة الأرض بخمس سنوات، انعقد مؤتمر كيوتو في ديسمبر 1997 باليابان، والذي اعتمد على مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، حيث تتحدد أهداف البروتوكول بالدرجة الأولى بتثبيت مستويات غازات الاحتباس الحراري عند مستوى يحول دون حدوث تداخل خطير مع النظام المناخي من خلال آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك، وقد التزمت 38 دولة بتخفيض الغازات الدفيئة بنسبة 52% إلى غاية 2012 بالمقارنة بالمستويات التي سجلتها خلال 1990²، في حين امتنعت الو.م.أ المصادقة على البروتوكول على الرغم من أنها تعد أكثر الدول إصدارا لإنبعاثات الاحتباس الحراري.

¹. بارتر محمد علي وردم. مرجع سابق، ص.195.

². LAZZRRI Yvette. MOUSTIER Emmanuelle. Op. Cit., p.17.

▪ وفي جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا سنة 2002، انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي حضره العديد من رؤساء الدول، المختصين في مجالات البيئة والتنمية والعديد من المنظمات الغير حكومية، يهدف المؤتمر إلى تأكيد الإلتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992؛

- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة؛

- اقتراح الإجراءات المطلوبة اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛

- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية و الإقليمية والدولية.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة الذكر تعتمد خطة تنفيذ أهداف مؤتمر جوهانزبورغ على إتباع نهج محدد الرؤية يسعى بخطوات ملموسة إلى تحقيق أهداف وغايات قابلة للقياس الكمي ومرتبطة بمداول زمنية وهذا من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن 21، التي تم الإقرار عنها في المؤتمر بضعف التقدم المحرز في تنفيذها منذ مؤتمر ريو.

▪ وبحلول عام 2005 عقد مؤتمر القمة مجددا للتأكيد على الإلتزام بتحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010.¹

▪ أما في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيير المناخ، الذي انعقد ببابل، اندونيسيا، في ديسمبر 2007، اتفقت 187 دولة على الشروع في عملية للتفاوض الرسمي طيلة عامين لتعزيز الجهود الدولية الرامية لمواجهة مشكلة الاحتباس الحراري، ومن القضايا الرئيسية الواردة تحت ما يسمى خطة عمل بالي قضية تهمة سبل للتقليل من إنبعاثات الغازات الدفيئة، وإيجاد طرق لنشر التكنولوجيا التي تتسم بمراعاة المناخ²، والتكيف مع تغيرات المناخ والدعم المالي للدول النامية كما تضمنت الخطة مخططا طموحا لبلوغ إتفاق عالمي طويل الأجل في مؤتمر كوبنهاغن لعام 2009.

▪ في ديسمبر 2009 انعقد مؤتمر كوبنهاغن بالدانمارك، ويعد هذا المؤتمر نتيجة لعملية تفاوضية مكثفة استمرت سنتين والتي بدأت في عام 2007 في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ في بالي، ويهدف هذا المؤتمر للتوصل إلى إتفاق بشأن المناخ يمكن أن يسري عقب انقضاء فترة الإلتزام الأولى لإتفاق كيوتو التي تنتهي مع نهاية 2012.

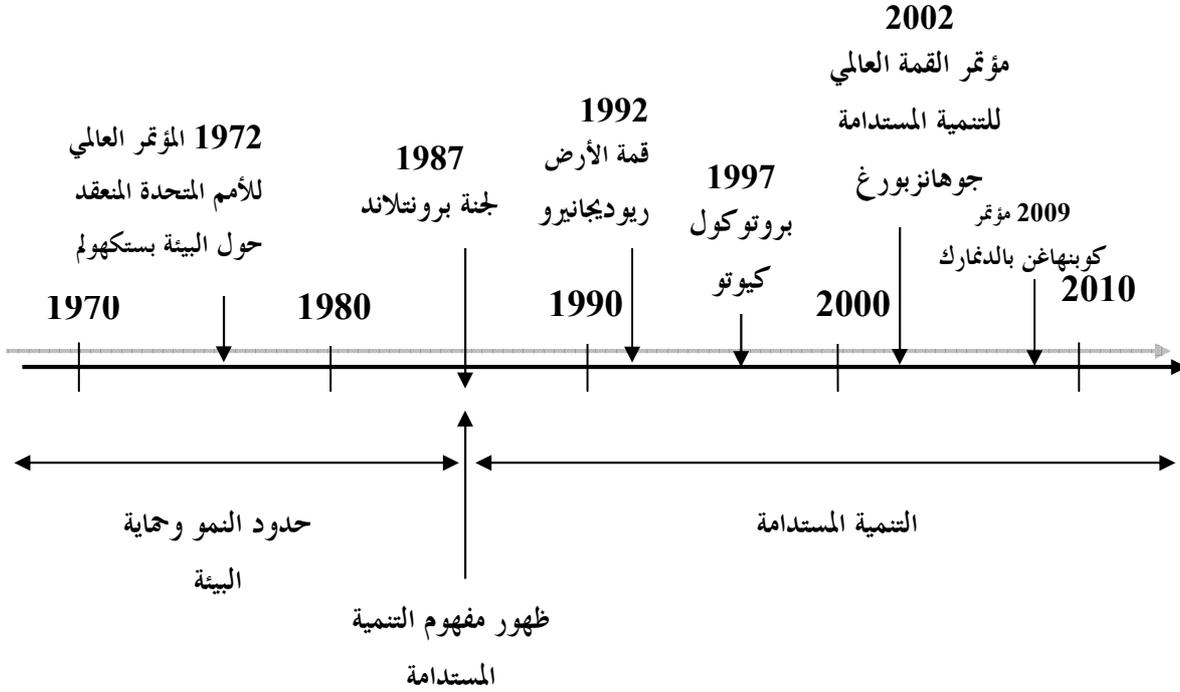
¹.UNCED. Publication[en ligne]. disponible sur :

< <http://www.un.org/ar/events/biodiversityday/convention.shtml> >. (Consulté le 22.05.2011).

².UNCED. Publication[en ligne]. disponible sur : < <http://www.un.org/ar/climatechange/themes.shtml> >. (Consulté le 22.05.2011).

والشكل الموالي يوضح ملخص لأهم المؤتمرات الرئيسية التي ساهمت في صقل مفهوم التنمية المستدامة، والتي أكدت على ضرورة المحافظة على المقومات الأساسية للبيئة العالمية.

شكل رقم (7): أهم مؤتمرات تطور مفهوم التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

Pierre Piton. **Historique du développement durable**. [en ligne]. 2009. Disponible sur : <http://www.paxchristi.cef.fr/docs/HistoriqueDvtDurable.groupe335Angouleme.pdf> >. (consulté le 30-05-2011). p.3.

ثانياً: مفهوم و أهداف التنمية المستدامة

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من مشاكل التدهور البيئي التي أصبحت تهدد الحياة البشرية، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال السنوات الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة¹.

1. مفهوم التنمية المستدامة: لقد طرح مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة بشكل رسمي من قبل رئيسة وزراء النرويج GroHarlem Bruntland في تقرير "مستقبلنا المشترك"، ومنذ ذلك أصبحت التنمية المستدامة مصطلحاً مسلماً به من قبل المنظمات الدولية، الإقليمية والمحلية، الحكومية منها والخاصة، فوردت الكثير من التعاريف للتنمية المستدامة يمكن عرض أهمها فيما يلي:

¹ غنيم عثمان محمد، ابو زنت ماجدة. مرجع سابق، ص.21.

فحسب اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، لجنة برونتلاند، التنمية المستدامة هي " التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".¹

أما منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فتعرفها على أنها "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية و صيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية و المقبلة بصورة مستمرة؛ فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والمواد الوراثية (الحيوانية) لا تحدث تدهورا في البيئة، وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية."²

وبالنسبة للبنك الدولي، فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تهتم " بمساندة خفض أعداد الفقراء وتحقيق النمو عن طريق تعزيز الاستثمارات المستدامة على المستوى القطاعي وعلى مستوى قطاعات متعددة (في البنية التحتية والزراعة والموارد الطبيعية)."³

ويرى مجلس حكومات استراليا (CAG)^{**} بأن التنمية المستدامة هي استخدام موارد المجتمع وصيانتها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل"⁴

أما حسب الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة، التنمية المستدامة تعني تحسين نوعية الحياة باحترام الطاقة الاستيعابية للنظام البيئي الذي تعتمد عليه.⁵

كما عرفت كذلك بأنها التنمية التي تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسة التي تفرضها البيئة على جهد التنمية، ألا وهي عدم التبذير في استخدام الموارد الناضبة، والالتزام باستخدام الموارد المتجددة بمحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة البيئة على هضم ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات.⁶

¹. WCED. **Our common future**. Op., Cit., p.08.

^{*} FAO : Food and Agriculture Organization

². Food and Agriculture Organization (FAO). Publication [en line]. Disponible sur :

< http://www.fao.org/DOCREP/004/x3307F/x3307f.htm#P100_27977 >, (consulté le 28-05-2011).

³. WORLD BANK. Publication (en line). Disponible sur :

< <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCU>>, (consulté le 28-05-2011).

^{**} CAG : Council of Australia Government

⁴. FAO.Op.Cit

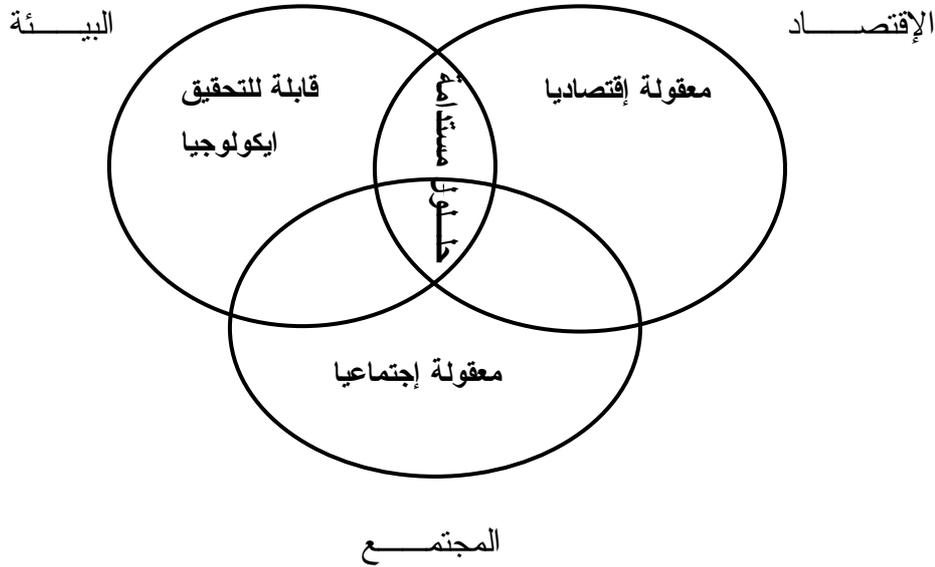
⁵. LAZZERI Yvette, MOUSTIER Emmanuelle.Op. cit., p.12.

⁶. الخولي أسامة. البيئة وقضايا التنمية والتصنيع: دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002، ص ص.174 - 173 .

يتضح من جملة هذه التعاريف أن التنمية المستدامة لاقت اهتماما كبيرا من قبل العديد من المختصين والهيئات التي تؤكد الإرتباط المتبادل والوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تمثل "عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية التي تضمن تطور الكفاءة الإستخدامية للموارد وتزايد المقدرة الانجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية"¹.

وترتكز التنمية المستدامة على ثلاث ركائز رئيسية بحيث لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة دون دمج هذه الركائز معا، هذا ما يوضحه الشكل رقم (8):

شكل رقم (8): مرتكزات التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على دوغلاس موسشيت. مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بهاء شاهين. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص.73.

يوضح الشكل رقم (8) الترابط المتكامل ما بين الاقتصاد، البيئة والمجتمع بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات بشكل منفصل، فلا بد من أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معا؛ فتحقيق التنمية المستدامة يستدعي أن تكون أهدافها وإجراءاتها قابلة للتطبيق من الناحية البيئية، عملية من الناحية الاقتصادية ومرغوبة اجتماعيا.

¹ صالح صالح. التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، في منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي. ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، 07-08 أبريل 2008، سطيف. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص.870.

2. أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:¹

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية بشكل عادل، مقبول وديمقراطي.
- إحترام البيئة الطبيعية من خلال توعية السكان بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد، تنفيذ، متابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- الإستغلال والاستخدام العقلاني للموارد والتعامل معها على أنها موارد محدودة يستوجب عدم تدميرها.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والحديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطر عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها.
- إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع من خلال إيجاد طريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على كافة المشكلات البيئية، ووضع الحلول الملائمة لها.

ثالثاً: أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً على جوانب عديدة، فهي تنمية تتضمن أبعاداً متنوعة ومتراصة ومتكاملة فيما بينها ضمن إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد، ومن أهم هذه الأبعاد يمكن ذكر ما يلي:

1. **البعد الاقتصادي:** يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الإنعكاسات الرأهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ووفقاً للبعد الاقتصادي، تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي القاعدة والأساس للحياة البشرية والطبيعية، ويرمي البعد الاقتصادي إلى :

¹ . غنيم عثمان محمد، أبو زنت ماجدة أحمد. التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، ص. 28-30.

- التوزيع العادل والاستغلال الأمثل للموارد: ذلك أن الواقع يشير إلى أن حصة الإستهلاك الفردي من الطبيعة في البلدان المتقدمة تمثل أضعاف ما يتحصل عليه الفرد في الدول النامية، الأمر الذي يستدعي من تلك الدول الانتقال من وضع يقوم على استنزاف الموارد وهدرها دون مراعاة حقوق الشعوب الأخرى إلى وضع يقوم على المحافظة على هذه الموارد وصيانتها وتجسيد الفرص المتكافئة والعادلة لجميع السكان، وهذا بدوره يعني أن التنمية المستدامة تسعى إلى تغيير مضمون النمو ليكون أقل استنزافاً وهدراً للموارد وأكثر عدلاً في توزيع آثاره.

- التوزيع العادل للدخول: إن نمو الإنتاج ليس هدفاً إلا بقدر ما هو وسيلة لهدف توزيعه بعدالة، إذ لا قيمة إيجابية للإنتاج إلا بقدر ما تنعكس في مداخيل الناس وترفع من مستويات حياتهم المعيشية، فتبعاً لتقرير اللجنة العالمية للبيئة فإن النمو السريع المرافق لتوزيع غير عادل للدخل هو أسوأ بكثير من النمو البطيء المصاحب لتوزيع عادل له¹، وعلى هذا النحو يبدو واضحاً أن عدالة التوزيع عامل إنتاج وليس في أي حال من الأحوال عبئاً عليه.

- تعديل أنماط الإستهلاك لتصبح أكثر استدامة: تبقى سلوكيات الإستهلاك المفرط للموارد من قبل مجتمعات العالم الصناعي أحد أهم مسببات التدهور البيئي في الدول النامية، فمن أجل المحافظة على رفاهية الحياة في المجتمعات الصناعية، قامت هذه الدول باستنزاف الموارد الطبيعية وخاصة في دول العالم الثالث بشكل مستمر من خلال الاستعمار العسكري والسياسي المباشر، ومن خلال السيطرة الاقتصادية والتجارة الممثلة حالياً في الشركات المتعددة الجنسيات؛ وحسب دراسات قامت بها مؤسسات مختصة بالتنمية المستدامة فإن العالم بحاجة إلى حوالي أربعة كواكب مثل كوكب الأرض لتوفير الموارد التي تكفي لجعل كل سكان العالم يعيشون ضمن الرفاهية التي يعيشها سكان العالم الصناعي، وهذا يعني ضرورة تغيير السلوكيات الإستهلاكية المفرطة في الدول الصناعية للمساهمة في رفع مستويات المعيشة والحياة في الدول النامية.

فالتنمية المستدامة تتطلب تغييراً في مضمون النمو، مما يجعله أقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة، ويجعل آثاره أكثر إنصافاً، وهذه التغييرات مطلوبة في جميع البلدان كجزء من جملة الإجراءات لإدامة مخزون رأس المال البيئي، ولتحسين توزيع الدخل، والتقليل من درجة التعرض للأزمات الاقتصادية².

2. البعد الاجتماعي: يركّز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر وتوزيع الموارد، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة؛ وقد تبني مؤتمر قمة الأرض

¹ . اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. مستقبلنا المشترك. ترجمة محمد كامل عارف. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1989، ص.80.

² . المرجع نفسه، ص ص. 79-80.

عام 1992 فكرتين جديدتين في مجال التنمية، أولى هاتين الفكرتين الاستجابة لمطالب وحاجات الفقراء في العالم دون الإضرار بالبيئة، أما الثانية فتؤكد على وجود حدود لقدرة البيئة على تزويد البشرية بالمواد اللازمة لاستمرار النمو الاقتصادي¹، وبغية معالجة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير بيئة سليمة صحية للجميع، فإنه يجب تقييم السياسات السائدة لمعرفة مدى فعاليتها، وما إذا كان القدر الكافي من الموارد البشرية والمالية قد خصص لتنفيذها، حيث يشكل زيادة الالتزام بالاستثمار في التعليم والعناية الصحية والسكن مكونا رئيسيا في أي إستراتيجية للتنمية المستدامة، وبذلك فالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يرمي إلى:

- ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة من خلال إعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم والإدارة السليمة للموارد البشرية؛
- تثبيت النمو الديمغرافي الذي أصبح يتم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة استيعابها²؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة، ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى؛
- تحسين الصحة التي تعتبر أساس رفاهية البشر وإنتاجيتهم، لذلك فإن السياسة الصحية القائمة على قاعدة واسعة أمر أساسي للتنمية، فالحاجة تدعو إلى أساليب متكاملة تعكس الأهداف الصحية الرئيسية كإنتاج الغذاء، تأمين المياه والمرافق الصحية³؛
- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحكم بما يعزز ثقة الأفراد بأهمية دورهم؛
- توفير الفرص الاقتصادية و العدالة الاجتماعية وذلك بالعمل على توزيع المنافع الاجتماعية بشكل عادل⁴.

3. البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها على أساس مستدام، ولتجسيد ذلك لا بد من الاهتمام بالعناصر التالية:

- تحسين نظام إدارة النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي عن طريق تنفيذ برامج ووضع سبل حماية قانونية فعالة بدرجة أكبر⁵؛
- تحسين إدارة موارد المياه العذبة و استخدامها عن طريق تدابير وقائية⁶؛

¹ . باتر محمد علي وردم. مرجع سابق، ص.190.

² . محمد سمير مصطفى. التنمية الحضرية المستدامة في البرازيل. في: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى.

بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006، ص.448.

³ . اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. مرجع سابق، ص.143.

⁴ . محمد سمير مصطفى. مرجع سابق، ص.463.

⁵ . باتر محمد علي وردم. مرجع سابق، ص.205.

⁶ . المرجع نفسه.

- الاستخدام الرشيد للموارد الغير متجددة كالبتروول والغاز لضمان نصيب الأجيال القادمة منها؛
- الحد من ظاهرة التلوث البيئي التي أصبحت تهدد الحياة البشرية؛
- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال وضع مختلف الأدوات والسياسات التي من شأنها التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة.

4. البعد التكنولوجي: إن آلية التنمية النظيفة التي وضعت في إطار بروتوكول كيوتو تركز على توفير إطار قانوني لفرص توزيع التكنولوجيا النظيفة وهيئة سوق لها مع زيادة الدعم الحكومي لأعمال البحث والتطوير الخاص بالتكنولوجيا المبتكرة والنظيفة، فالرقي بالتنمية المستدامة يتطلب جهداً منظماً لتطوير ونشر تكنولوجيات جديدة تراعي البيئة، والبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة يسعى للوصول إلى:

- تحسين كفاءة إستهلاك الطاقة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، حيث أشار التقرير الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى وجوب تقليل الانبعاثات، ومن شأن التحسينات في كفاءة الطاقة أن تمثل غالبية هذه التخفيضات في الانبعاثات؛
- تقليل النفايات إلى الحد الأدنى مع تبني نظم تكنولوجية جديدة تساهم في إعادة تدويرها؛
- إزالة العقبات وهيئة الحوافز اللازمة في مجال تشجيع المؤسسات على الحصول على تكنولوجيات ميسرة وسليمة بيئياً؛
- التعاون على صعيد البحث والتطوير فيما يخص التكنولوجيا والتقنيات التي تعتمد على الطاقات المتجددة.

المطلب الثاني: أثر الجباية البيئية على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستدعي التأثير الفعال للحماية البيئية على الجانب الإقتصادي، الإجتماعي، والبيئي لها، وفيما يلي سيتم إبراز أثر الجباية البيئية على كل جانب من هذه الجوانب.

أولاً: أثر الجباية البيئية على الجانب الإقتصادي

لقد كانت العلاقة بين الجباية البيئية والتنمية الإقتصادية محل خلاف بين الإقتصاديين، فالبعض يرى أن المجتمع يواجه إختياراً صعباً بين النمو الإقتصادي وتحسين نوعية البيئة، وعلى العكس، يرى آخرون أن تطبيق سياسة بيئية طموحة شرط ضروري لتحقيق نمو إقتصادي متواصل Sustainable Economic Growth، وفي هذا الإطار تعتبر الضرائب البيئية أداة جذابة لتحسين الأوضاع البيئية دون الإضرار بعملية النمو، فعن طريق زيادة الضرائب على الأنشطة المسببة للتلوث وتخفيض الضرائب المفروضة على الدخل والتي توصف بأنها ضرائب مشوهة تستطيع الدول أن تجني "ربحية مزدوجة Double Dividend" فهي لن تحصل فقط على بيئة نظيفة وإنما ستحصل أيضاً على نظام جبائي أقل تشويهاً، مما يقود لتحفيز النمو

الإقتصادي¹. وهكذا نجد أن هذا الاتجاه الأخير يزيد من دور الضريبة البيئية لتتجاوز غرضها الأساسي كأداة لحماية البيئة لتستخدم أيضا كأداة لرفع مستوى الدخل وتعزيز النمو الإقتصادي.

فالواقع أن الضرائب التقليدية كالضرائب على الدخل والضريبة على أرباح الشركات تستهدف العديد من الأغراض أبرزها الغرض المالي المتمثل في زيادة الحصيلة المالية، غير أنه في الفترة الأخيرة إزداد قلق الإقتصاديين بشأن الأثر السلبي لهذه الضريبة على النشاط الإقتصادي على المدى البعيد وعلى تكوين رأس المال مما يعوق نمو الإستثمار، فالبعض يرى أن تخفيض العبء الذي يتحمّله المكلفون بسبب هذه الضرائب وإستبدالها بضرائب بيئية تفرض على الكربون وغيره من الملوثات الأخرى سيشجع النمو الإقتصادي ومن ثم سيرفع من القدرة الإنتاجية للإقتصاد في المدى الطويل.

فالحماية البيئية قادرة على تعبئة الموارد المالية لنجاح سياسة الدولة لحماية البيئة، من خلال توجيه تلك الإيرادات نحو تمويل الإستثمارات والأبحاث العلمية اللازمة لمكافحة التلوث، أو إستخدامها لزيادة الإيرادات المالية بالنسبة للوكالات البيئية لتطوير التقنيات الإنتاجية ذات الكفاءة في إستهلاك الطاقة والمواد الأقل تلويث للبيئة.

ثانيا: أثر الحماية البيئية على الجانب الإجتماعي

يمكن أن تؤثر الحماية البيئية على الجانب الإجتماعي من خلال:

- تحقيق الهدف الأساسي للتنمية المستدامة والمتمثل في العدالة الإجتماعية من خلال زيادة الدعم والإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم، وتخفيض الدعم الضار بالبيئة²؛
- التأثير على العمالة والتشغيل، فزيادة إستثمارات حماية البيئة وتجهيز المصانع بمعدات نظيفة سيؤدي لا محالة إلى زيادة فرص عمل جديدة، كما أن تخفيض الضرائب على الدخل قد يؤدي إلى رفع معدل التشغيل ويقلل من البطالة³؛
- ضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع من خلال التخفيف من نسبة التلوث؛
- يمكن أن تؤثر الضريبة البيئية على تخفيض معدلات الضرائب على الدخل والذي من شأنه أن يحدث فوائد اقتصادية؛
- زيادة الوعي الإجتماعي من خلال تشجيع المجتمع على تعديل وتحسين سلوكه نحو استعمال الموارد المتاحة استعمالا فعّالا.

¹ .OATES W."Green Taxes : Can We Protect The Environment and Improve The Tax System at the Same Time?". Southern Economic Journal, 1995, Vol 61, p.915

² . SANJEEV Gupta and others, Op,Cit., p.13.

³ .طاهري الصديق. الآليات الجبائية لحماية البيئة. مذكرة ماجستير. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2008، ص.102.

ثالثاً: أثر الحماية البيئية على الجانب البيئي

تلعب الحماية البيئية دوراً هاماً في ضمان الإستخدام المستدام للموارد البيئية من خلال ضمان أن الأسعار تعكس التكاليف الإجتماعية لإنتاج السلع والخدمات، حيث يعد هذا النوع من التسعير هو الأكثر ملائمة للنمو على المدى الطويل، فالأسعار المفروضة على المنتجات النفطية يجب أن تعكس ليس فقط تكلفة شراءها أو بيعها في السوق، وإنما أيضاً التكاليف الإجتماعية لتلوث الهواء¹، كما تعمل الحماية البيئية على تشجيع تطوير أساليب إنتاج جديدة، النقل واستخدام الطاقة، و الحافز لمثل هذا التحديث البيئي مهم لتحقيق الاستدامة البيئية.

وبالتالي يمكن القول أن التصميم الجيد للضرائب البيئية هو المفتاح الأساسي لضمان عدم الإفراط في إستغلال الموارد البيئية وتعزيز الإستخدام المستدام لها.

رابعاً: شروط ومتطلبات نجاح الحماية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة

باعتبار الحماية البيئية أحد أهم الأدوات التي تساعد على التخفيف من حدة المشاكل البيئية فإنه يتعين مراعاة مجموعة من الشروط والمتطلبات التي تكفل النجاح للحماية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص أهم هذه الشروط والمتطلبات في النقاط التالية:

- العناية بحسن اختيار الضريبة البيئية وتعميمها بشكل يلائم الظروف والحاجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لكل مجتمع²، لذلك يتعين بذل جهود أكبر في جمع المعلومات وتطوير أساليب وآليات تحليلها لمساعدة متخذي القرارات على اختيار وتصميم الضريبة البيئية الملائمة.
- ربط الضرائب البيئية بأغراض وأهداف محددة مسبقاً كجعل هذه الضرائب مقبولة لدى أغلب المجتمع كأن يعلم سلفاً أين ستذهب الأموال المدفوعة.
- الإبتعاد عن التعقيد في تصميم الضريبة البيئية لتفادي النفقات الإدارية الكبيرة سواء بالنسبة للجهة المكلفة بتطبيقها أو للمؤسسات التي تفرض عليها تلك الضريبة، فإذا كانت قدرة المؤسسات على الاستجابة للضريبة محدودة بسبب التكلفة المرتفعة للتكنولوجيا اللازمة للتحكم في التلوث فإن الضريبة لن تشكل حينئذ أداة فعالة لسياسة حماية البيئة.
- التدرج في تطبيق الرسوم البيئية لتفادي التأثير السريع للتكاليف الاقتصادية منها والاجتماعية، والذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات على توفيق أوضاعها الاقتصادية والمالية مع الضرائب المفروضة مما يتسبب في مخاطر حقيقية تمس التنمية، التشغيل والعدالة.

¹ . SANJEEV Gupta and others, Op,Cit., p.11.

² . جمال الدين موسى أحمد. مرجع سابق، ص.36.

- التوفيق بين الطابع التحفيزي للضرائب البيئية والتطبيق الصارم للنصوص المتعلقة بها، لتمكين الضرائب البيئية من تحقيق التوازن بين مطلب البيئة وخيار التنمية الاقتصادية¹.
- توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تسهم في تخفيف درجة تلوث البيئة، والتي تؤدي إلى تعديل سلوك المؤسسات والأفراد إيجاباً نحو البيئة.
- منح الحوافز الجبائية لتشجيع الاستثمارات البيئية وتحفيز الملوّثين على تبني سياسات بيئية.
- مراعاة حيادية الضرائب البيئية أي لا يؤثر الإصلاح الجبائي على إجمالي الإيرادات الجبائية، وإنما يؤثر على توزيع العبء الضريبي².
- تعويض الضرائب البيئية الجديدة بتخفيض الضرائب الأخرى لضمان الحيادية الضريبية³، كتخفيض الضريبة على الدخل والأعباء الاجتماعية.

المطلب الثالث: فعالية الضريبة البيئية في مختلف بلدان OCDE

شهدت معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE إصلاحات جبائية هامة منذ بداية التسعينات تمهيدا لإضفاء البعد البيئي للحماية، وهذا الإصلاح لم يأت من فراغ، بل من منطلق تحقيق أهداف بروتوكول كيوتو التي تنص على ضرورة الإلتزام بتخفيض معدل الانبعاثات خلال فترة زمنية محددة بغية تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: الإصلاح الجبائي الأخضر في بلدان OCDE

إن نمط الإنتاج الصناعي المعتمد من طرف البلدان الصناعية الرأسمالية منذ قرنين من الزمن أدى إلى إستغلال البيئة إلى أقصى حد ممكن، وفي هذا الإطار تستأثر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بقدر هائل من الطلب على الموارد الطبيعية للككرة الأرضية، فقد وصل إستهلاكها للطاقة الحرارية لسنة 2008 إلى 50.3% من مجموع الإستهلاك العالمي من الطاقة، كما تساهم بنصيب كبير جدا في عبء التلوث العالمي، حيث وصلت نسبة إنبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون سنة 2008 ما يقارب 43% من الإنبعاثات العالمية⁴؛ ونتيجة لهذا التدهور البيئي تبنت العديد من هذه الدول منهج الإصلاح الجبائي الأخضر حيث رأت أنه يعد أكثر الطرق فعالية لبلوغ الأهداف البيئية وخفض معدل الإنبعاثات، وقد تمت الإصلاحات في إتجاهين:⁵

¹. عبد الباقي محمد. مساهمة الحماية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير. مالية ونقود. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص.155.

². المرجع نفسه، ص.156.

³. L'encyclopedie du développement durable. [en ligne]. Disponible sur:

< <http://encyclopedie-dd.org/encyclopedie/economie/la-fiscalite-ecologique-un-des.html>>. (consulté le 25-06-2011).

⁴. The International Energy Agency. **KEY WORLD ENERGY STATISTICS**. Paris: IEA, 2010, pp.31- 45.

⁵. OCDE. **Les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'OCDE**. Op.Cit., p.33.

- تخفيض معدلات الضريبة على الدخل بالنسبة للشرائح العليا من الدخل، حيث بلغ الإنخفاض أكثر من 10 % ما بين 1986-1997 وتم تخفيض الضريبة على المؤسسات بـ 10% خلال نفس الفترة؛
 - توسيع الوعاء الضريبي لرسوم الإستهلاك و الرسم على القيمة المضافة.
- لقد كانت هذه الدول تميل إلى إتخاذ ثلاث خطوات مكملة للإصلاح الجبائي الأخضر تتمثل

في:¹

- تخفيض النفقات الجبائية المضرة بالبيئة خاصة الإعانات الفلاحية والتي تعد أحد أسباب الإستغلال الفاحش للأراضي، حيث بلغت 362 مليار دولار سنة 1998²، كما أن تقويم مياه الري بأسعار أقل من السعر الحقيقي نتج عنه تبذير في هذا المورد الحيوي، هذا دون الحديث عن الإعانات المقدمة لقطاع الطاقة، لذا فالإصلاح الجبائي البيئي يهدف إلى تصحيح التشريعات الجبائية التي تنتج عنها أضرار بيئية.
- إعادة هيكلة الضرائب بمراعاة الإعتبارات البيئية وذلك في شكل يناسب متطلبات حماية وتحسين البيئة، حيث يجب أولاً فرض رسوم على المنتجات والأنشطة الأكثر تلويثاً وبعد ذلك يمكن التفكير في بناء تصوّر لإصلاح الرسوم الحالية أو تأسيس رسوم بيئية جديدة، ويتوقف التأثير البيئي لمثل هذه الإجراءات على العبء الضريبي الإجمالي الذي تحدته هذه الرسوم.
- إدخال ضرائب بيئية جديدة وذلك بالإعتماد على رسوم هدفها الأول حماية البيئة وتنظيم عملية إنبعاث الملوثات أو المواد المضرة.

ثانيا : تطبيقات الضرائب البيئية في مختلف بلدان OCDE

1. السويد: قامت السويد سنة 1991 باصلاح جبائي هام من خلال تخفيض ضرائب الدخل مقابل ادخالها لضرائب جديدة على الكربون والكبريت، و كانت الضريبة على الكبريت واقعيا ذات طابع تحريضي لأنها رفعت الإيرادات الجبائية بشكل مرتفع، وقادت بالانبعاثات الى مستوى معقول يتناسب مع التوقعات.

كما قامت السويد باستحداث ضريبة على إنبعاثات اكسيد الآزوت سنة 1992 حيث يعتبر هذا الغاز المسؤول عن الامطار الحمضية، وقد أثبتت هذه الضريبة فعاليتها في تخفيض المؤسسات لإنبعاثاتها من NOx خلال الفترة 1992 - 2007 من خلال إدخالها لتكنولوجيا نظيفة، حيث ارتفعت نسبة المؤسسات التي تعتمد على تقنيات وتكنولوجيا تحمي البيئة من 7% سنة 1992 إلى 62% سنة 1993³، ويعود السبب في التبنى السريع للتكنولوجيات الأنظف من قبل المؤسسات إلى إرتفاع معدل الضريبة، كما يلاحظ كذلك

¹. عبد الله الحرتسي حميد. السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، 2005. ص.70.

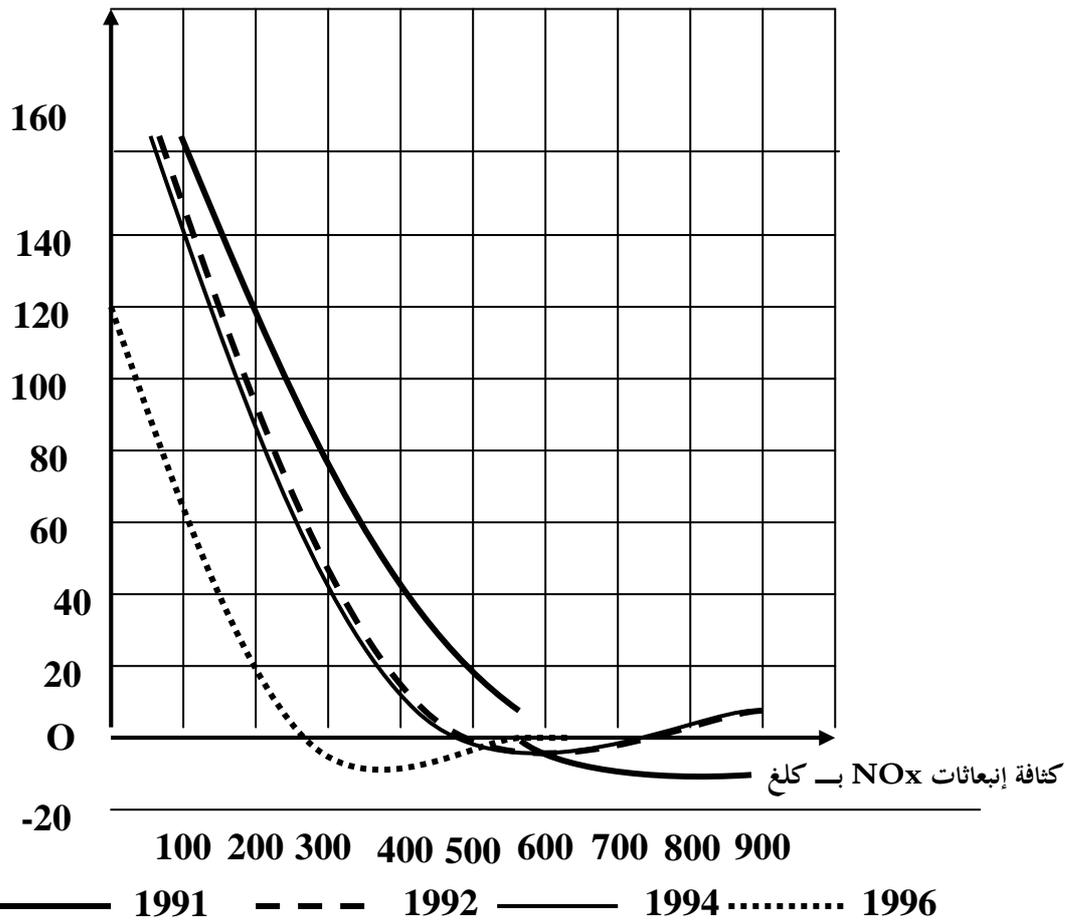
². OCDE. Les taxes liées à l'environnement, Op, Cit., p.34.

³. OCDE. La fiscalité, l'innovation et l'environnement, Op, Cit., p.78.

أن هذه الضريبة دفعت بزيادة براءات الاختراع والإبتكار نحو تكنولوجيا أنظف حيث سجلت السويد في تلك الفترة أعلى نسبة براءات اختراع¹، والشكل رقم (9) يوضح التكاليف الحدية لانخفاض انبعاثات NOx في قطاع الطاقة خلال السنوات الأولى من تطبيق الضريبة:

شكل رقم (9): منحني التكاليف الحدية لتخفيض التلوث

SEK لكل كلف من NOx*



Source : Organisation de Coopération et de Développement Economiques. **La fiscalité, l'innovation et l'environnement**. Paris : OCDE, 2010, p. 78.

يمثل المحور الأفقي من الشكل رقم (9) كثافة الإنبعاثات من NOx ، ويمثل المحور العمودي تكلفة التلوث (الضريبة)، حيث نلاحظ أنه بمجرد الشروع في تطبيق الضريبة على إنبعاثات NOx سنة 1992 انخفضت كثافة الإنبعاثات بسبب ارتفاع معدلها واستمر انخفاض كثافة NOx كل سنة حيث بلغت سنة 1996 مستويات أدنى مقارنة مما كانت عليه في بداية تطبيق الضريبة، ويرجع السبب إلى لجوء العديد من المؤسسات السويدية إلى إدخال طرق إنتاجية جديدة أقل تلويث للبيئة لتخفيض إنبعاثات NOx في الهواء.

¹ . Idem.

* تمثل SEK عملة السويد.

بالإضافة إلى ضرائب الكربون والكبريت وأكسيد الآزوت هناك ضرائب أخرى مطبقة في السويد منها الضريبة على الكهرباء، ضريبة النفايات، الضريبة على البترين، حيث فرضت هذه الأخيرة على الوقود الذي يتجاوز محتواه من الكبريت والرصاص الحد المقرر لتخفيض التلوث الجوي، وقد أظهر التطبيق حدوث إنخفاض حاد في محتوى الوقود من الكبريت، ويرجع الأثر المحفز لهذه الضريبة لسعره المرتفع .

2. هولندا: أنشأت هولندا لجنة الضرائب الخضراء سنة 1995، التي أوصت بإنشاء نظام جبائي ينظم ويرتب تحفيزات هامة في سبيل تبني سلوكيات تحمي البيئة وفي نفس الوقت لا تؤثر سلبا على المجتمع، فالمعدل المرتفع للبطالة الملاحظ في وسط التسعينات دفع بالدولة بإستبدال جملة من الضرائب على العمل إلى ضرائب على الطاقة (غاز طبيعي، كهرباء، بترول)، حيث اعتبرت أن الضرائب البيئية بالإضافة لكونها أداة للسياسة البيئية كذلك هي أداة للسياسة الاجتماعية¹، كما قامت هولندا باستحداث ضرائب بيئية أخرى سنة 1998 على النفايات وعلى المياه، وقد سجل سعر الضريبة على تلوث المياه ارتفاعا متواصلا، حيث يتحدد وعاءها من خلال الكميات التي تصرف من المواد المؤكسدة فيها، ثم امتد هذا الوعاء ليغطي جميع العناصر السامة، وتستخدم حصيلة هذه الضرائب في الاستثمارات المخصصة لمكافحة التلوث، خاصة في دعم تجهيزات التنقية لتحسين نوعية المياه .

أما في سنة 2008 قامت هولندا بإعداد برنامج حكومي باسم "طاقة جديدة من أجل المناخ"، حيث قامت برفع الضرائب البيئية المتعلقة بالطاقة من أجل خلق تحفيزات لدى المجتمع والمؤسسات بضرورة الإقتصاد في الطاقة، حيث بلغت إيراداتها العامة سنة 2009 إلى 4.110 مليون أورو²؛ فالإصلاح الجبائي البيئي في هولندا لم يقتصر فقط على فرض ضرائب بيئية، بل إشتمل كذلك على إعفاءات و تحفيزات، حيث قامت بإعفاء كلي للعائلات من الضريبة إذا لم يتجاوز الإستهلاك من الغاز الطبيعي 800 م³ و 800 كيلواط من كهرباء خلال السنة³، وإعفاء كلي من الضريبة على الكهرباء إذا كان إنتاج تلك الكهرباء يتم من خلال طاقات متجددة.

3. فرنسا: بموجب قانون المالية الفرنسي سنة 1999 تم إنشاء ضريبة تسمى الضريبة العامة على الأنشطة الملوثة TGAP^{*}، وتضم هذه الضريبة مجموعة من الضرائب المطبقة على التلوث. تم تقسيمها إلى:

▪ **الضريبة على الطاقة:** حسب المديرية العامة للطاقة والموارد الأولية DGEMP^{**} تشمل الضريبة على

الطاقة المنتجة البترولية، الغاز الطبيعي والكهرباء، وتحقق إيرادات الضريبة على المنتجات البترولية

¹. كتوش عاشور، عزوز علي. مرجع سابق، ص.11.

². CROSEMARIE Pierette. **Fiscalité Ecologique et Financement des Politiques Environnementales.**

Paris: Conseil Economique, Social et Environnemental, 2009, p.75.

³. OCDE. **Les taxes liées à l'environnement**, Op, Cit., p.65.

^{*} TGAP: Taxe Générale sur les Activités Polluantes.

^{**} DGEMP: Direction Générale de l'Énergie et des Matières Premières

أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات الطاقوية، حيث تحقق سنويا 24 مليار أورو وهي حصيلة جد معتبرة لخزينة الدولة¹، والهدف من هذه الضريبة تعديل سلوك المستهلكين نحو الإستخدام الأمثل للطاقة، وتطوير تقنيات الطاقات المتجددة، ويحظى الهدف الأخير بإهتمام كبير من قبل صناعات القرار لما له من أهمية في تحسين الفعالية الطاقوية.

■ **الضريبة على النقل:** تشمل هذه الضريبة بصفة عامة الضريبة على السيارات وتختلف باختلاف السيارة، والإنبعاثات الصادرة منها؛ والهدف من هذه الضريبة إلى جانب تخفيض إنبعاثات CO2، تخفيض الإستهلاك من البنزين المشبع بالرصاصة.

■ **الضريبة على تلوث المياه:** إن الإجراءات الجبائية في مجال المياه جد متنوعة و ذات صلة بخدمة تسيير المياه وحمايتها من التلوث، حيث يتم تحديد وعاء هذه الضريبة على أساس وزن المخلفات الملوثة التي يتم صرفها، ويتجه سعر الضريبة إلى الإرتفاع في المناطق التي تكون فيها المياه مصدرا لشبكات المياه العذبة أو تتميز بالتلوث المنخفض ويرغب الإحتفاظ لها بهذه الوضعية²؛ ويتم جمع إيرادات هذه الضرائب من قبل ست وكالات للمياه والصندوق الوطني لتنمية توصيل المياه FNDAE* ليتم تقديمها كإعانات مالية للهيئات المحلية والمشروعات الصناعية للقيام بمشاريع الحد من التلوث وتصفية المياه. والجدول رقم(2) يوضح مبالغ إعانات وكالات المياه والصندوق الوطني لتنمية توصيل المياه من أجل إستثمارات الحد من التلوث في المجال الصناعي والزراعي:

جدول رقم(2): مبالغ الإعانات المقدمة لتسيير المياه المستعملة

الوحدة : مليون أورو

الإعانة	السنوات	1990	1995	2000
إعانات FNDAE لتطهير المياه		35	47	45
إعانات وكالات المياه لتطهير المياه		248	656	808
إعانات تنقية المياه (الجماعات المحلية)		88	181	230
إعانات وكالات المياه لتصفية المياه في المجال الصناعي و الزراعي.		22	44	140
إعانات وكالات المياه للإنتاج		8	9	16
المجموع		312	755	1010

Source : Rapport de la Commission des Comptes et de L'Économie de l'Environnement. Op. Cit., p.20.

¹. Rapport de la Commission des Comptes et de L'Économie de l'Environnement. Op. Cit., p.15-16.

². جمال الدين موسى أحمد. مرجع سابق، ص.28.

* FNDAE: Fonds National pour le Développement des Adductions d'Eau potable

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم(2)، إرتفاع مبالغ الدّعم المقدّمة من قبل وكالات المياه للجماعات المحلية من أجل تنقية المياه وتحسين نوعيتها، حيث إرتفع المبلغ خلال الفترة 1990 – 2000 ب 698 مليون أورو ، فالحصيلة التي تتلقاها الوكالة من فرض الضرائب على الملوّثين تعيد توجيهها نحو تقديم الإعانات وتمويل المشاريع البيئية.

ومن المبادئ التي إعتمد عليها هذا الإصلاح الجبائي البيئي مايلي:¹

- التحفيز والتشجيع نحو السلوك المسؤول إتجاه البيئة.
- حيادية الإقتطاعات الضريبية.
- حماية القدرة الشرائية للعائلات و تنافسية المؤسسات.
- إحترام آجال تنفيذ الإصلاح مع مراعاة الإرتفاع التدريجي في فرض هذه الضرائب.
- البساطة والوضوح في التطبيق.

ثالثا: الصعوبات التي تحول دون انتشار الضرائب البيئية في الدول النامية

رغم إهتمام الاقتصاديين بدراسة وتحليل الضرائب البيئية فإنها لا زالت أداة إستثنائية في سياسات حماية البيئة و بصفة خاصة في الدول النامية، فمن بين المشاكل والصعوبات التي تحد من إمكانية تطبيقها نذكر ما يلي:

- اختلاف أهداف الإقتصاديين عن أهداف السياسيين، ففي حين يرى الإقتصاديون أن أهداف السياسة البيئية – مثلها مثل أي سياسة رشيدة- هي تحقيق الكفاءة (تعظيم المنافع) وتحقيق الفعالية (أي اختيار أقل الطرق والأساليب نفقة لتحقيق هدف معين)، فإن السياسيين يضعون في اعتبارهم عوامل أخرى كحجم المعلومات المطلوبة ومدى سهولة الحصول عليها، يسر وملائمة تطبيقها، تقبل المجتمع والمؤسسات لها، هذه العوامل قد تضعف من ميلهم للإدارة الضريبية.²
- صعوبة تحديد سعر الضريبة المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق المستوى الأمثل للتلوث، فلكي يتم تحديد هذا السعر يجب تحديد التكلفة الخارجية للتلوث، و التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى؛ ويواجه تقرير تلك التكلفة العديد من الصعوبات، يتعلق بعضها باختيار نماذج التقرير الملائمة والبعض الآخر يتعلق بصعوبة حصر التكاليف الخارجية و تحديد نطاقها و إيجاد أسس موضوعية لقياسها.³

¹. Entretien du Conseil d'Etat. **La Fiscalité Environnementale**. Paris : Conseil d'Etat, 2009, p.19.

². جمال الدين موسى أحمد. مرجع سابق، ص.35.

³. عبد العزيز عثمان سعيد. النظام الضريبي وأهداف المجتمع: مدخل تحليلي معاصر. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص.269.

- غياب الاهتمام لدى الأجيال الحالية للتوسع في فرض الضرائب البيئية، لأنها تؤدي إلى خسارة في مستوى رفاهيتهم، حتى ولو كانت تحقق مكاسب في الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وحمايتها من الآثار الخطيرة للتلوث.
- انخفاض الوعي الضريبي بصفة خاصة في الدول النامية، حيث أن فرض مثل هذه الضريبة خاصة إذا كانت ذات أسعار مرتفعة سوف يخلق حافز لدى الأفراد والمنشآت للتهرب الضريبي، وربما قد يتم التخلص من الملوثات والنفايات بطريقة غير قانونية تؤدي إلى زيادة الأضرار البيئية.¹
- البيروقراطية المهيمنة على المؤسسات والهيئات الإدارية، خاصة في حالة غياب الوعي البيئي لدى الإدارات.
- تأثير الآثار التوزيعية للضرائب البيئية تعقيدات تصعب فرص تطبيقها، فمن المتوقع أن يصاحب فرض الضريبة البيئية ارتفاع أسعار المنتجات التي يقترن إنتاجها بملوثات بيئية، بحيث قد يكون ارتفاع السعر غير مقبول اقتصاديا واجتماعيا.

رابعا: أبرز الانتقادات الموجهة للحماية البيئية

يمكن تلخيص أبرز الانتقادات التي توجه للحماية البيئية في النقاط التالي:

- إحداث آثار سلبية على مؤسسات الدول التي تفرض فيها الضرائب البيئية مقارنة بالدول الأخرى التي لا تطبق فيها، و الذي سيؤثر على قدرة الشركات القائمة على المنافسة سواء في الأسواق الدولية أو المحلية، فهذه الشركات تتحمل أعباء ضريبية إضافية لا تتحملها الشركات النظيرة في الدول الأخرى.
- عدم تماثل ملوثات البيئة، مما يصعب تقدير حجم الضرائب البيئية التي يمكن أن تفرض على المتسبب في التلوث.
- قد تؤدي الضرائب البيئية إلى غلق بعض المؤسسات التي لا تستطيع أن تقلل من حجم التلوث، وهو ما يؤدي إلى فقدان مناصب شغل، وإلى فقدان الخزينة العمومية بعض مواردها المالية.²
- يتطلب تطبيق الحماية البيئية خبرات ومهارات متنوعة، وهذا أمر يصعب توافره في الدول النامية.
- ظاهرة التهرب الضريبي والغش الضريبي، والتي تحد من مساهمة الحماية في حماية البيئة بصفة خاصة وتحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة.³
- تتنافى أساليب الدعم والإعانات مع مبدأ الملوث الدافع نظرا لتكريسها للحق في التلوث الذي يتعارض مع مفهوم التنمية المستدامة.

¹ .خوري عصام، ناعسة عبير. مرجع سابق، ص.77.

² . طاهري الصديق. مرجع سابق، ص.10.

³ . عبد الباقي محمد. مرجع سابق، ص. 108.

خلاصة الفصل

إن تحقيق التنمية المستدامة يستدعي اعتماد كل الوسائل الممكنة والمتاحة، وأحد أهم هذه الوسائل الحماية البيئية؛ فالدور الذي كانت تكتسيه الحماية سابقا كأداة لتمويل النفقات العمومية، توسع حاليا لتصبح أداة فعالة في الحد من التلوث البيئي وتغيير سلوك الملوّثين للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتحكم في استهلاك الطاقة بالإضافة إلى تصحيح فشل السوق واستدخال الآثار الخارجية، من خلال مختلف أدواتها المباشرة وغير المباشرة حيث أصبح كل من يقوم بأنشطة اقتصادية من شأنها أن تنتج منتجات أو نفايات تضر بالبيئة، عليه أن يستجيب لأداة من أدوات الحماية البيئية.

فقد أثبت حسن اختيار الضريبة البيئية والتوفيق بين الطابع التحفيزي لها والتطبيق الصارم للنصوص المتعلقة بما نجاعتها في العديد من دول OCDE من خلال الإصلاح الجبائي البيئي الذي انتهجته، حيث استطاعت تحقيق الهدف المزدوج الذي تسعى إليه والمتمثل في ترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض الانبعاثات لتحسين الظروف البيئية، مع استخدام الإيرادات المحققة من هته الضرائب في مشاريع حماية البيئة.

فالاستخدام الفعّال للحماية البيئية يمكن أن يجعل منها رهانا للتغيير المناخي والتقليل من التلوث البيئي وكأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

أثر الحماية البيئية على

الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية

تمهيد

في ظل التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المتسبب الأول في تلويث البيئة عن طريق مخلفات عملياتها الإنتاجية، وجب على هذه الأخيرة ضرورة السعي المستمر لتحسين أدائها، حتى ترقى إلى مستوى تلك التحديات، وذلك دون إهمال متطلبات التنمية المستدامة، ففي ظل هذه الأخيرة فإن مسؤولية المؤسسة لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، بل هي ملزمة على تحمل الجانبين الاجتماعي والبيئي معاً، خاصة وأن تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يعظم أرباحها قد يحدث بعض الآثار السلبية على البيئة. ولحث المؤسسات الاقتصادية على إدماج البعد البيئي في إستراتيجيتها عمدت الحكومات إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات حتى ينسجم نشاط المؤسسة الاقتصادية ومسعى تحقيق التنمية المستدامة، وتعد الجباية البيئية أحد الأدوات الاقتصادية الكفيلة بأن تدفع المؤسسات الاقتصادية إلى الإدراك أن للأضرار البيئية ثمناً يجب أن تدخله في حساباتها.

لهذا يتناول هذا الفصل أثر الجباية البيئية على الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية، من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: مدخل لأداء المؤسسة في إطار التنمية المستدامة

المبحث الثاني: ركائز الأداء الشامل وأدوات ومؤشرات قياسها

المبحث الثالث: أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: مدخل لأداء المؤسسة في إطار التنمية المستدامة

يعد الأداء الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة، كما يعتبر العامل الأكثر إسهاما في تحقيق هدفها الرئيسي ألا وهو البقاء والاستمرارية، ولكي تستطيع المؤسسة تحقيق هذه الأهداف يجب عليها تطوير أدواتها خاصة في ظل المتغيرات المعاصرة في بيئة العالم وظهور مفهوم التنمية المستدامة، حيث أصبحت المؤسسة ملزمة بالإهتمام بأدائها الاجتماعي والبيئي إلى جانب مراعاة أدواتها الإقتصادية وهذا لتحقيق التنمية المستدامة.

لذا فإن هذا المبحث سيتناول مدخل لأداء المؤسسة في إطار التنمية المستدامة، من خلال ثلاث مطالب أساسية، حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى المفاهيم الأساسية حول الأداء من خلال تعريف الأداء، العوامل المؤثرة فيه وأنواع الأداء، وفي المطلب الثاني يتم التطرق إلى الأداء الشامل في المؤسسة ومبادئه، أما المطلب الثالث فيتناول أدوات قياس الأداء الشامل.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسات بشكل عام، فهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، كما يعد عنصرا محوريا لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية فضلا عن كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف المؤسسات والذي يتمحور حوله وجود المؤسسة من عدمه.

أولا: تعريف الأداء والمصطلحات المرتبطة به

حظي مفهوم الأداء باهتمام واسع من قبل المفكرين والباحثين في مجال إدارة الأعمال، ورغم ذلك يشوب تعريفه الالتباس والغموض لاختلاف اتجاهات المفكرين، فهناك العديد من المصطلحات التي تتقارب في معناها بمفهوم الأداء، وهذا ما أدى إلى وجود التباس في هذا المصطلح، لهذا سيتم التطرق في هذا الفرع إلى أهم هذه المصطلحات المرتبطة به من أجل محاولة توضيح مفهوم الأداء والتفرقة بينه وبين تلك المصطلحات.

1. تعريف الأداء: لم يتمكن الباحثون لحد الآن من تقديم تعريف محدد ومتفق عليه لهذا المفهوم، وهذا راجع لتعدد الأبعاد التي يتكون منها الأداء، وفيما يلي سنحاول إدراج بعض التعاريف التي خصّ بها الباحثون مفهوم الأداء :

— حسب **Peter Drucker** الأداء هو "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمّال"¹.

¹. DRUCKER Peter.L' *Avenir du management selon Drucker*. Paris : Editions d'Organisations, 1999, p.73.

- وفي تعريف آخر، الأداء هو "تحقيق الأهداف التنظيمية، مهما كانت طبيعة وتنوع هذه الأخيرة، هذا التحقيق يمكن أن يفهم في اتجاهه المباشر بالنتائج، أو بالمفهوم الواسع العملية التي تؤدي للنتائج"¹.

- أما كل من **Robbins** و **Wierseman** فيعرفان الأداء على أنه " قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل"².

- وهناك من يعتبر أن الأداء هو "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"³.

- كما يرى **pearce** و **Zahar** بأن الأداء هو "النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية -على اختلاف أنواعها- والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المنظمة لتحقيق أهدافها"⁴، فقد ركزنا من خلال هذا التعريف على البعد البيئي الداخلي والخارجي للمؤسسة، ومدى قدرتها على تكييف عناصر ذلك البعد لتعزيز أنشطتها باتجاه تحقيق أهدافها.

من جملة هذه التعريفات يمكن أن نستخلص أنه مهما اختلفت التعاريف والمفاهيم الإدارية للباحثين عن الأداء، إلا أنهم يتفقون على أن الأداء مفهوم جوهري في المجال الإداري النظري والتطبيقي، حيث يمكن النظر إليه بصورة حيّة تعكس نتيجة ومستوى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها وقابليتها في تحقيق أهدافها الموضوعية من خلال أنشطتها المختلفة، وفقا لمحاور ثلاث المؤسسة وطبيعة عملها.

2. المصطلحات المرتبطة بالأداء: يرتبط مفهوم الأداء بمصطلحات كثيرة تقترب في مضمونها من مصطلح الأداء، لكن من أهم المصطلحات التي يقع الالتباس بينها وبين مصطلح الأداء نجد الكفاءة والفعالية.

أ- الكفاءة: عرفها **Henry Mintzberg** على أنها "القدرة على اختيار السبيل الذي يحقق أحسن نتيجة بتطبيق الإمكانيات المتوفرة. بعبارة أخرى الكفاءة تعني الوصول إلى الأعظمية في أي هدف تسعى إليه المؤسسة، أي تحقيق أكبر ربح مقابل تكلفة معطاة"⁵، فالمؤسسة الهادفة للنمو والتطور لا بد أن تؤمن إمكانيات استمرار تدفق مواردها لكي تعمل بشكل فعال ومستمر، خاصة وأن واقع البيئة المعاصرة يتسم بمحدودية الموارد المتاحة، مما يجعل المؤسسة تعاني باستمرار من شحة الحصول على الموارد بالكميات والنوعيات اللازمة لأداء أنشطتها، لذلك لا بد أن تقوم المؤسسة باعتماد الأسلوب الرشيد في التوجه نحو تحقيق الأمثلية **Optimisation** في استخدام الموارد المتاحة، وكذلك محاولة

¹. FERICELI Anne Marie, SIRE Bruno. **Performance et Ressources Humaines**, Paris : Edition Economica, 1996, p. 20.

². عداي الحسيني، فلاح الحسن. الإدارة الإستراتيجية. الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص. 231.

³. المرجع نفسه.

⁴. وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي. سلسلة ادارة الأداء الاستراتيجي: اساسيات الأداء وبطاقة القيم المتوازن. الطبعة الأولى. الاردن: دار وائل للنشر، 2009، ص. 39.

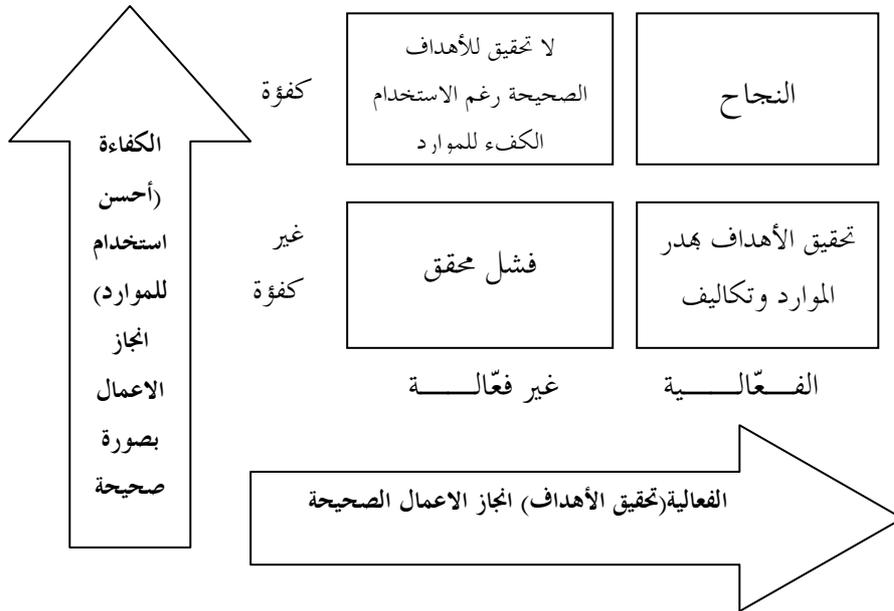
⁵. MINTZBERG Henry. **Le management au coeur des Organisations**. Paris: Edition des organisations, 1998, p.480.

التوفيق بين الأهداف المقصود الوصول إليها وما يتوافر لديها من موارد، فالمبالغة بإمكانية تحقيق الأهداف مع عدم كفاية الموارد المتوفرة يجعل المؤسسة تعاني من إخفاقات حادة في مجمل أنشطتها وعملياتها¹.

ب- **الفعالية:** هي درجة تحقق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة، أي التأكد من أن استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والمقاصد والأهداف المرجوة²، فالفعالية تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المخططة، وعلى هذا الأساس يتم قياس فعالية المؤسسة بنسبة ما تحققه من نتائج فعلية إلى ما كانت ترغب في تحقيقه طبقاً للخطة. والفعالية بهذا المفهوم ترتبط بكمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستنفذة في سبيل الحصول عليها³.

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن العلاقة بين الكفاءة والفعالية وطيدة جداً، فالكفاءة هي أحد عناصر الفعالية، ونجاح المؤسسة يتوقف من ناحية على مدى بلوغ الأهداف (الفعالية)، ومن ناحية أخرى القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد دون المساس بالأهداف المسطرة (الكفاءة)، فالمطلوب من المؤسسة أن تكون فعالة وكفؤة في نفس الوقت لضمان البقاء والنمو، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (10):

شكل رقم (10): مصفوفة الفعالية والكفاءة



المصدر: وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي. سلسلة ادارة الأداء الاستراتيجي: أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن. الطبعة الأولى. الاردن: دار وائل للنشر، 2009، ص.46.

¹ وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي. مرجع سابق، ص.46-47.

² المرجع نفسه، ص.46.

³ نور احمد. مبادئ محاسبة التكاليف الصناعية. الاسكندرية: الدار الجامعية، 1999، ص.59.

يتضح من الشكل رقم (10) أن المؤسسات التي تستطيع تحقيق عنصر الكفاءة والفعالية هي وحدها القادرة على النمو والبقاء وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، بينما المؤسسات غير الكفؤة وغير الفعالة يكون مصيرها الإخفاق لإبتعادها عن تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة، أما المؤسسات الفعالة التي لا تتمتع بالكفاءة سوف تستطيع البقاء من خلال تحقيق أهدافها ولكن ليس بالكفاءة المطلوبة، ما قد يعيق تنافسيتها على المدى الطويل، في حين أن المؤسسات الكفؤة التي لا تتمتع بالفعالية يكون الإنحدار التدريجي مصيرها لعدم قدرتها على تحقيق أهدافها رغم الإستخدام غير الكفء للموارد.

ثانياً: تصنيف الأداء

توجد عدّة تصنيفات للأداء، وقد تم تصنيفه حسب المعايير التالية³:

1. معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يصنف الأداء إلى:

أ- الأداء الكلي: ويتجسّد في الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ومن خلال الأداء الكلي يُمكن الحكم على مدى تحقيق المؤسسة وبلوغها لأهدافها العامة كالاستمرارية، النمو والربحية.

ب- الأداء الجزئي: وهو الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة.

2. معيار الطبيعة: يُصنّف الأداء وفق هذا المعيار إلى:

أ- الأداء الاقتصادي: يعتبر تحقيقه المهمة الأساسية للمؤسسة، ويتجسد من خلال الفوائد التي تُحقّقها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها وتخفيض مستويات استخدام مواردها.

ب- الأداء الاجتماعي: هو ترجمة لما تقدمه المؤسسة للمجتمع الذي تنشط فيه لترسيخ قيم اجتماعية، وهذا الأداء له أهمية كبيرة في التأثير على صورة المؤسسة في المحيط الذي تنشط فيه.

ج- الأداء التقني: يتحقق عندما تُسَطّر المؤسسة لنفسها أهدافاً تخص هذا المجال، كالسيطرة على مجال تكنولوجيا معين.

د- الأداء الثقافي: تسعى المؤسسة من خلال هذا الأداء الى تكوين ثقافة خاصة بها أو التأثير على السلوك الثقافي لمحيطها بخلق أنماط إستهلاكية جديدة.

هـ- الأداء السياسي: يعبر عن محاولات المؤسسة للتأثير على النظام السياسي القائم لإستصدار إمتيازات لصالحها.

³ مرهودة عبد المليك. الأداء بين الكفاءة والفاعلية. مجلة العلوم الانسانية. العدد1، جامعة محمد خيضر. 2001، ص.90.

ثالثاً: قياس الأداء

يعتبر قياس الأداء من بين أهم المرتكزات الأساسية لوجود المؤسسة، باعتباره منهجاً وجزءاً أساسياً لتحديد الطريقة التي يمكن للمؤسسات أن تحقق أهدافها، حيث يجب أن يغطي كافة المستويات داخل المؤسسة مع التوجه للتحسين المستمر لتحقيق أهدافها.

1. تعريف قياس الأداء: تعددت التعاريف المتعلقة بقياس الأداء ونورد أهمها فيما يلي:

يعرّف قياس الأداء على أنه "المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المنظمة وتوثيقها، ولاسيما مراقبة وتوثيق جوانب سير التقدم نحو تحقيق غايات موضوعة مسبقاً، وعادة ما تكون الجهة التي تقوم بإجراء عملية قياس الأداء هي الإدارة المسؤولة عن مفردات عناصر برامج المنظمة"¹. كما يعرّف كذلك "بأنه عملية اكتشاف وتحسين تلك الأنشطة التي تؤثر على ربحية المنظمة، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بأداء المنظمة في الماضي والمستقبل بهدف تقييم مدى تحقيق المنظمة لأهدافها المحددة في الوقت الحاضر"².

نستخلص من هذين التعريفين أن قياس الأداء هو أداة تساعد المؤسسة على فهم وإدارة وتحسين عملياتها من أجل التعرف على نقاط القوة والضعف لتوثيق خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف المطلوبة.

2. أهمية قياس الأداء: تكمن أهمية قياس الأداء فيما يلي:³

- يُمكن قياس الأداء من تركيز الإهتمام على ما يجب إنجازه ويجفز المؤسسات على توفير الوقت والموارد والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف؛
- إن قياس الأداء يؤدي إلى تحسين إدارة المنتجات والخدمات وعملية إيصالها إلى العملاء؛
- إن قياس الأداء يحسّن الإتصالات الداخلية بين العاملين، فضلاً عن الإتصالات الخارجية بين المؤسسة وعملائها و متعاملاتها؛
- إن قياس الأداء يساعد على تبرير تنفيذ البرامج وتكاليفها؛
- يوفر قياس الأداء بيانات حقيقية ملموسة يمكن الإستناد إليها في إتخاذ قرارات سليمة حول عمليات المؤسسة؛
- يمكن من التعرف على المحاور التي تحتاج إلى الإهتمام والتركيز ويجعل من الممكن تحقيق التأثير الإيجابي في تلك المحاور؛
- يُمكن قياس الأداء من إكتشاف المشاكل و معالجتها.

¹. وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي. مرجع سابق، ص.69.

². عبد الرحيم محمد. قياس الأداء: النشأة و التطور التاريخي و الأهمية"، في: الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص.499.

³. وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي. مرجع سابق، ص.71-72.

المطلب الثاني: الأداء الشامل للمؤسسة

منذ سنوات قليلة مرّ مفهوم الأداء من المفهوم الاقتصادي إلى مقاربات أكثر شمولية تتضمن أبعادا إجتماعية وبيئية، ذلك أن بقاء المؤسسة لا يرتكز فقط على الجانب الاقتصادي لنشاطاتها، بل توسّع ليشمل الجانبين الإجتماعي والبيئي وذلك في ظل تلبية متطلبات التنمية المستدامة؛ فظهر مفهوم الأداء الشامل والذي يعد ترجمة المؤسسة لهذا المفهوم.

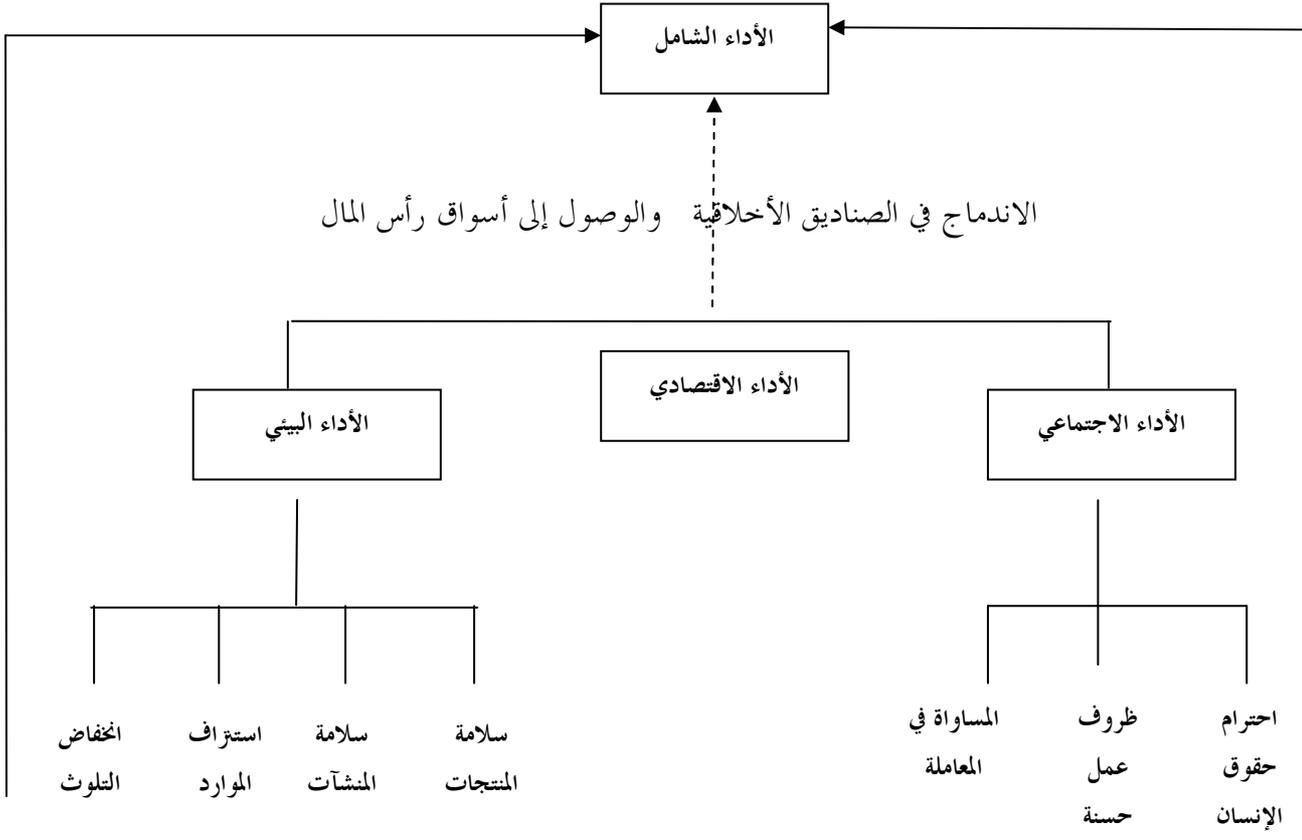
أولاً: مفهوم الأداء الشامل

يعرف الأداء الشامل على أنه "تجميع كل من الأداء الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي"¹، فالأداء الشامل لا يعني فقط النتائج المالية وتعظيم المنفعة للمساهمين، فديمومة الأداء تتطلب مراعاة مصالح العمال والمجتمع المحلي والزبائن والبيئة الطبيعية وكذلك الأجيال المستقبلية². و يوضح الشكل رقم (11) مكونات الأداء الشامل:

¹ . DOHOU Angèle, BERLAND Nicolas. **Mesure de la performance Globale des entreprises**. 28^{ème} CONGRES DE L'AFC - «COMPTABILITE ET ENVIRONNEMENT ».France. 2007. P.3.

² .العايب عبد الرحمان. التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة - حالة قطاع الاسمنت بالجزائر -، أبحاث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزء الأول، منشورات مخبر السياسات والاستراتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009، ص.571.

شكل رقم (11): مكونات الأداء الشامل



- انخفاض التكاليف المباشرة (انخفاض التبذير)
- انخفاض أخطار الحوادث والأخطار القانونية
- صورة/كسب حصص من السوق
- فرص خلق منتجات جديدة

- انخفاض احتمالات حدوث أحداث (اضطرابات، مقاطعات)
- زيادة تحفيز الموظفين
- سهولة توظيف الإطارات

Source : REYNAUD Emanuelle. **Développement Durable et Entreprise : vers une relation symbiotique**, Angers : Journée AIMS, Atelier développement Durable, ESSCA, 2003, p.8.

يوضح الشكل رقم (11) أن الأداء الشامل يراعي ويدمج ثلاث أبعاد للأداء: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي؛ فمن خلال الأداء الاقتصادي تستطيع المؤسسة أن تلي رغبات الأطراف ذات المصلحة وتعظم ربحيتها، ومن خلال الأداء الاجتماعي تضمن المؤسسة بقاءها واستمرارها نتيجة تحسينها لظروف الحياة الاجتماعية لمواردها البشرية ما يجعلهم أطرافا فاعلة، أما الأداء البيئي فيساعد المؤسسة على الحفاظ على البيئة ومنع تدهورها وتلوثها من خلال استخدام تكنولوجيا نظيفة وإنتاج منتجات تزيد من جودة الحياة وتحقق ترشيد استخدام الموارد والطاقة.

ثانياً: مبادئ الأداء الشامل

- يرتكز الأداء الشامل على جملة من المبادئ نورد أهمها في ما يلي:¹
- ينبغي أن يكون هناك تكامل بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية طويلة الأجل داخل إستراتيجية المؤسسة؛
 - ضرورة تفعيل الحوار مع الأطراف ذات المصلحة ومحاولة مقابلة احتياجاتهم بطريقة فعالة؛
 - الاهتمام بالابتكار من خلال الاستثمار في تطوير المنتجات والخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على المدى الطويل؛
 - إدارة الخطر عن طريق استغلال الفرص وإدارة المخاطر المتعلقة بالأموال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
 - الشفافية والإفصاح عند نشر المؤسسة لتقارير أنشطتها في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي؛
 - احترام حقوق الموظفين والأفراد ومعاملتهم بعدالة.

المطلب الثالث: أدوات قياس الأداء الشامل

تحتاج المؤسسات إلى أدوات لقياس وتقييم أدائها الشامل لتلبية رغبات الأطراف ذات المصلحة من داخل المؤسسة أو خارجها، ومن بين هذه الأدوات مايلي:

أولاً: بطاقة الأداء المتوازن المستدامة *The Sustainability Balanced Scorecard*

من أهم نماذج قياس الأداء الشامل بطاقة الأداء المتوازن المستدام، لكن قبل التطرق الى مفهوم هذه الأخيرة يجب التطرق أولاً الى تعريف بطاقة الاداء المتوازن والمحاور الأساسية لها.

1. تعريف بطاقة الأداء المتوازن: إن فكرة بطاقة الأداء المتوازن جاءت كاستجابة لحاجة المؤسسات إلى أدوات لترجمة استراتيجياتها إلى عمل، ورقابة تنفيذ تلك الاستراتيجيات، حيث قام Robert Kaplan & David Norton بابتكار بطاقة الأداء المتوازن كأداة لترجمة المسائل غير الملموسة إلى أهداف استراتيجية مؤثرة وفعالة.

فقد عرف كابلان ونورتون بطاقة الأداء المتوازن على أنها "مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تقدّم لمدراء الإدارات العليا صورة واضحة و شاملة عن أداء منظماتهم"². ومنذ بداية عرض كابلان ونورتون لمفهوم بطاقة الأداء المتوازن، إزداد الإهتمام الدولي بهذه البطاقة وأصبحت من أفضل النماذج

¹ . أمين السيد أحمد لطفي. المراجعة البيئية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص ص.33-34.

² . KAPLAN Robert, NORTON David. **The balanced scorecard-mesures that drive performance:** Havard Business Review, 1992, p.70.

متعددة الأبعاد والأوسع انتشارا على المستوى العالمي، باعتبارها شكلا للوصول الى الأداء المتميز والداعم للتفكير الإستراتيجي، فهي تساهم في:¹

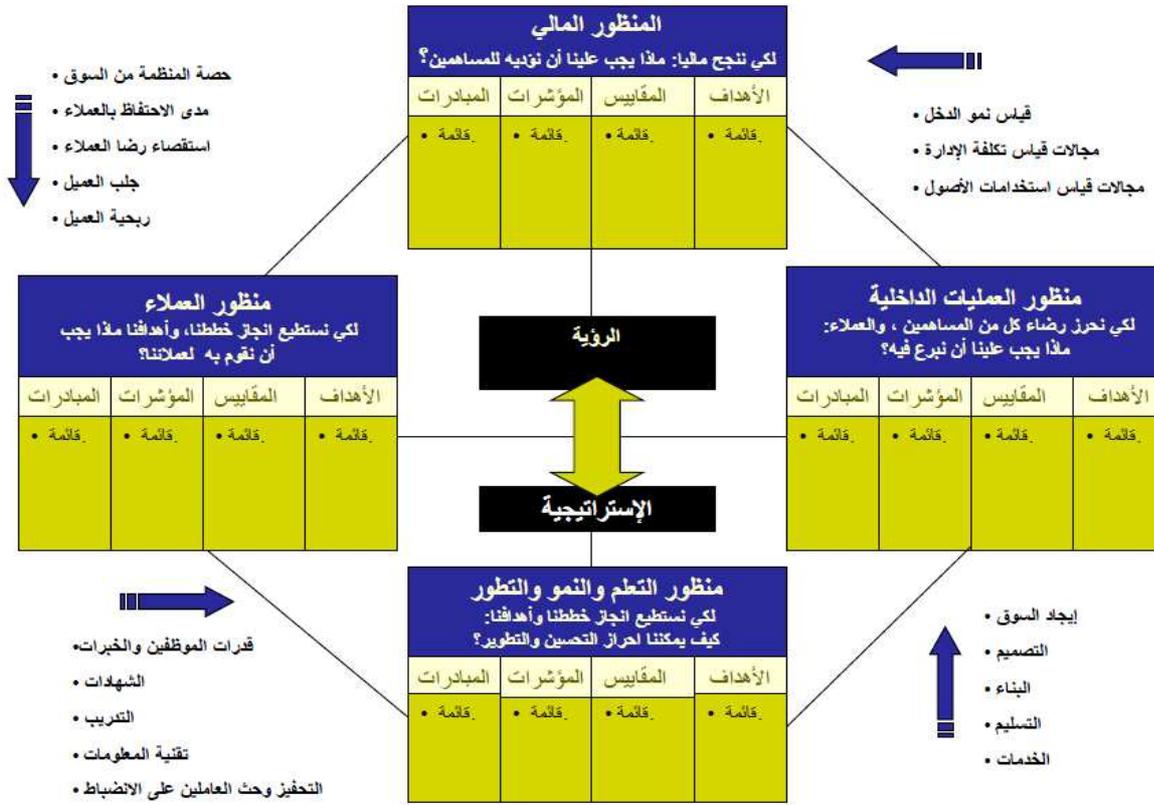
- تجمع بتقرير واحد العديد من العناصر المتفرقة لبرامج العمل التنافسية مثل التوجه نحو العملاء، تلبية وقت الاستجابة، تحسين النوعية، تأكيد العمل الجماعي، تقليل وقت طرح المنتجات الجديدة والادارة على المدى البعيد؛
- تترجم الرؤية والاستراتيجية؛
- تعمل على ايجاد ترابط بين الأهداف ومقاييس الأداء؛
- تعطي الادارة صورة شاملة عن طبيعة العمليات لمختلف الاعمال؛
- مساعدة المؤسسات بالتركيز الشمولي على ما ينبغي عمله لزيادة تحسين مستويات الأداء.

2. المحاور الأربعة المكونة لبطاقة الأداء المتوازن: تمكن بطاقة الأداء المتوازن المؤسسة من تقييم الأداء على نحو متكامل عن طريق ربط الأهداف المتعددة التي تسعى المؤسسة لتحقيقها وذلك بهدف تدعيم موقفها التنافسي. ويتم في البطاقة ترجمة رؤية المؤسسة واستراتيجياتها إلى أهداف ومقاييس يتم تبويبها في أربعة أبعاد يقوم كل منها بتقييم الأداء من منظور مختلف، وتمثل هذه الأبعاد فيما يلي: المساهمين، العملاء، العمليات التشغيلية الداخلية والتعلم والنمو²؛ ويوضح الشكل رقم (12) محاور بطاقة الأداء المتوازن:

¹ . وائل محمد صبحي ادريس، ادريس طاهر محسن منصور الغالي. مرجع سابق، ص.154.

2. محمد حسن محمد عبد العظيم، دور المعلومات الحاسوبية في تفعيل الإدارة الاستراتيجية في المنظمات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، 2005، ص.26.

شكل رقم (12): محاور بطاقة الأداء المتوازن



المصدر: محمد مظهر أحمد. تقويم ومراجعة الأداء المتوازن في منظمات الأعمال وأثر ذلك على نظرية المراجعة. رسالة دكتوراه.

جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006، ص.86.

من خلال الشكل رقم (12) نستنتج أن بطاقة الأداء المتوازن تحتوي على كل من المقاييس المالية وغير المالية، وتغطي أربع مجالات بالمؤسسة، يتضمن كل مجال من هذه المجالات أربع عناصر أساسية وهي: الأهداف، المقاييس، المؤشرات والمبادرات، بحيث تكمل هذه العناصر بعضها البعض في التعبير عن المنظور العام الحالي والمستقبلي للمؤسسة. وتمثل مجالات بطاقة الأداء المتوازن في:

▪ **المنظور المالي:** يعد هذا المنظور أحد أبعاد قياس وتقييم الأداء، وتمثل نتائج هذا المنظور مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف والوقوف على مستوى الأرباح المتحققة لإستراتيجية المؤسسة، من خلال العمل على تخفيض مستويات التكاليف بالمقارنة مع مستويات التكاليف لمؤسسة منافسة، ويركز المنظور على العائد على الاستثمار، تكلفة المنتجات، الربحية... الخ¹.

▪ **منظور العملاء:** تعتمد معظم المؤسسات في الوقت الحاضر على وضع متطلبات وحاجات العملاء في قلب إستراتيجياتها، لما يشكل لها هذا الجانب من أهمية كبيرة تنعكس في قدرة المؤسسة على المنافسة

¹. وائل محمد صبحي ادريس، ادريس طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سابق، ص.171.

وبقاءها واستمرارية نشاطها في سوق المنافسة، والذي يتحقق من خلال مقدرة المؤسسة على تقديم منتجات بجودة عالية وأسعار معقولة، فقد أخذت بطاقة الأداء المتوازن من خلال احتوائها على منظور العملاء حاجات ومتطلبات العملاء والتي تقيسها من خلال مؤشرات تعكس وضع العميل بالنسبة للمؤسسة، كرضا العميل، الحصة السوقية، معدل حجم العملاء، التكاليف الكلية للعملاء... الخ¹.

■ **منظور العمليات الداخلية:** تشكل العمليات الداخلية حجر الأساس في تكوين قدرة المؤسسة الأدائية والتنافسية، ففي إطار هذه العمليات تتجسد قدرة وامكانية المؤسسة على الأداء والإنجاز وتحقيق الأهداف، ومن بين المؤشرات التي وضعتها بطاقة الأداء المتوازن لهذا المنظور معدل دوران المخزون، سرعة الاستجابة لطلبات الزبائن، دقة التخطيط... الخ.

■ **منظور التعلم والنمو:** يرتكز منظور التعلم والنمو حول التعلم التنظيمي والنمو، الذي يقصد به تحديد وتشخيص البنية التحتية التي يجب أن تحققها المؤسسة لإيجاد ونمو وتحسين طويل الأجل، ويتحقق التعلم التنظيمي والنمو للمؤسسة من خلال ثلاث موارد أساسية متمثلة في قدرات العاملين، قدرات أنظمة المعلومات والإجراءات التنظيمية كالتحفيز، ومن بين مؤشرات هذا المنظور رضا العاملين، جودة بيئة العمل، إنتاجية العاملين، التحفيز... الخ².

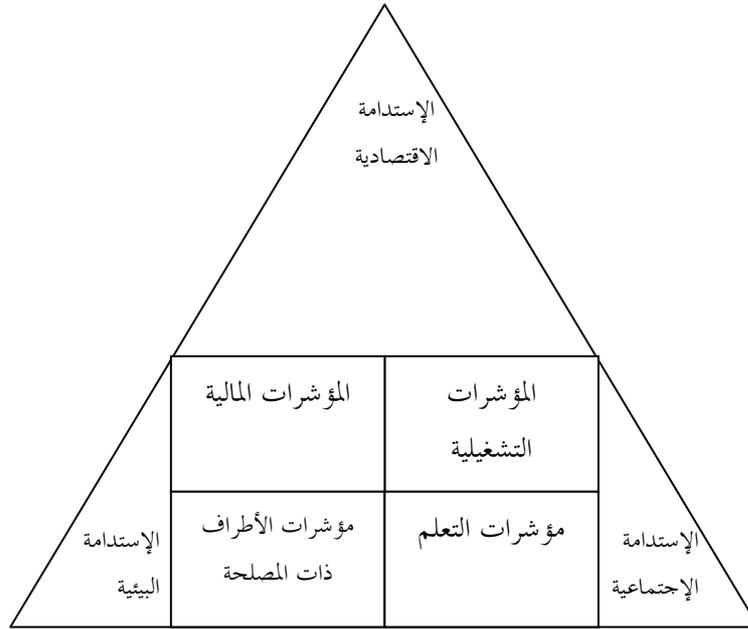
3. **بطاقة الأداء المتوازن المستدامة:** لقد لاقى نموذج بطاقة الأداء المتوازن انتقادات عديدة ومن أهمها أنها أهملت المعلومات الخاصة بالمسائل الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالأداء، بالرغم من حاجة أطراف كثيرة لها ومن كونها موضعا للقوانين والقوانين، حيث اقترح HOCKERTS عام 2001 إعداد بطاقة الأداء المتوازن المستدامة كإمتداد لبطاقة الأداء الأولى لكن تضيف بعدا خامسا يحتوي على مؤشرات تقيس كلا من الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات³. إن الهدف من دمج مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي في البطاقة الأولى هو قياس وتقييم الأداء الشامل للمؤسسة حتى تستطيع هذه الأخيرة تعظيم قيمة المساهمين وتقديم أحسن خدمة للعملاء في إطار المساهمة في التنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة، و يوضح الشكل رقم (13) كيفية دمج أبعاد التنمية المستدامة:

¹. وائل محمد صبحي ادريس، ادريس طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سابق، ص. 189.

². المرجع نفسه. ص ص. 217-244.

³. DOHOU Angèle, BERLAND Nicolas, Op.cit., p. 14.

شكل رقم (13): دمج محاور بطاقة الأداء المتوازن مع أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: نادية راضي عبد الحليم. دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2005، ديسمبر، المجلد 21، العدد 2، ص 23.

يتضح من خلال الشكل رقم (13) أنه يمكن ربط المحاور الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وذلك من خلال أربعة أنواع من المؤشرات التي تدعم الأداء الشامل، فإذا كانت التنمية المستدامة توفر موضوعات هامة يجب ادخالها في مهام واستراتيجيات وعمليات المؤسسة التي تهتم بالمستقبل، فإن إطار بطاقة الأداء المتوازن يناسب تماما هذا التحدي حيث يشمل مجالات هامة للإستدامة كرضا الأطراف ذات المصلحة، التعلم؛ وعلى هذا الأساس يمكن القول أن بطاقة الأداء المتوازن المستدامة تتناسب تماما مع مفهوم التنمية المستدامة التي تقوم على تحديد الأهداف البيئية والاجتماعية وربطها ببعضها البعض عن طريق سلسلة من السبب والأثر.

ثانيا: المبادرة العالمية للتقارير GRI*

إن من أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، احتياجها إلى خيارات وطرق تفكير جديدة ومبتكرة، فالتطورات الحاصلة في المعرفة والتكنولوجيا التي تساهم في التنمية الاقتصادية يمكن أن تهدد استدامة العلاقات الاجتماعية واستدامة البيئة. ولتحقيق التواصل بوضوح وشفافية فيما يتعلق بالاستدامة، كان لا بد من وضع إطار عمل عالمي مشترك من المفاهيم واللغة الموحدة والمعايير يتسم بالمصداقية والثقة،

*GRI : Global Reporting Initiative

والذي تمثل في إعداد تقارير المبادرة العالمية GRI التي يمكن أن تستخدمها المؤسسات أيًا كان حجمها أو موقعها أو القطاع الذي تعمل فيه كأداة لقياس الأداء الشامل.

1. مفهوم المبادرة: أنشئت هذه المبادرة سنة 1997 من قبل منظمة تسمى تحالف الاقتصاديات المسؤولة بيئياً CERES*، تكمن مهمتها في الرفع من جودة التقرير للتنمية المستدامة لمستوى يعادل تلك الخاصة بالتقرير المالي، حتى تتوفر في تلك التقارير القابلية للمقارنة والدقة والمصدقية وإمكانية التحقق من المعلومات المقدمة¹، وفي سنة 1999 تم نشر مسودة المبادئ التوجيهية للتقرير عن التنمية المستدامة، ليتم بعدها سنة 2000 ولأول مرة نشر الخطوط التوجيهية للمبادرة، حيث قامت خلالها 50 منظمة بإعداد تقرير الاستدامة استناداً على هذه المبادئ، وبعدها يتم ادخال تحديثات على هذه المبادئ كل سنة انطلاقاً من تجارب المؤسسات المطبقة للمبادئ التوجيهية في إعدادها لتقاريرها عن الاستدامة. وفي سنة 2007 قامت المبادرة العالمية للإبلاغ GRI بإعداد خطة التنمية لسنة 2008-2012 حيث قامت بنشر منشورات تشمل الإبلاغ عن الآثار التجارية لتغير المناخ في تقارير الاستدامة، الموارد والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى العديد من المنشورات ذات الصلة واطلاق مشروع الشفافية لسلسلة التوريد²؛ وتكمن أهمية المبادرة في العناصر التالية:

- مساعدة المؤسسات على القياس والإفصاح عن أدائها الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي انطلاقاً من المبادئ والمؤشرات الموضوعية من طرفها؛

- عرض كيفية تأثير المؤسسة وتأثرها بالتوقعات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ؛
- مقارنة الأداء داخل المؤسسة مع أداء مؤسسات أخرى ضمن إطار زمني معين؛
- قياس الأداء التنظيمي فيما يتعلق بالقوانين والمعايير والقواعد والمبادرات الطوعية³.

2. مبادئ المبادرة العالمية للتقارير: تتمثل مبادئ المبادرة لإعداد تقارير الاستدامة في مايلي:

أ- **الشفافية:** يعتبر هذا المبدأ، المبدأ الأساسي لإعداد تقارير الاستدامة وفقاً للمبادرة، حيث يجب على المؤسسة الإفصاح التام عن المعلومات الخاصة بالموضوعات والمؤشرات المطلوبة كي تعكس تأثيراتها على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، حيث يساعد هذا المبدأ بتمكين الأطراف ذات المصلحة من اتخاذ القرارات وتحسين العلاقات داخل السوق.

* CERES: Coalition for Environmentally Responsible Economies.

¹ .CAPRON Michel, QUAIREL Françoise. **Reporting sociale : limites et enjeux de la proposition de normalisation internationale « Global Reporting Initiative »**, 24 ème congrès de l'association Francophone de comptabilité et maîtrise des risques : enjeux pour l'audit, la comptabilité et le contrôle de gestion, Belgique, 2003, p. 3.

² .Global Reporting Initiative , disponible sur :< www.globalreporting.org/aboutGRI/history/ourhistory.htm > . (consulté le 24-10-2011).

³ . Global Reporting Initiative , disponible sur :< www.globalreporting.org/aboutGRI/whatIsGRI/ > . (consulté le 24-10-2011).

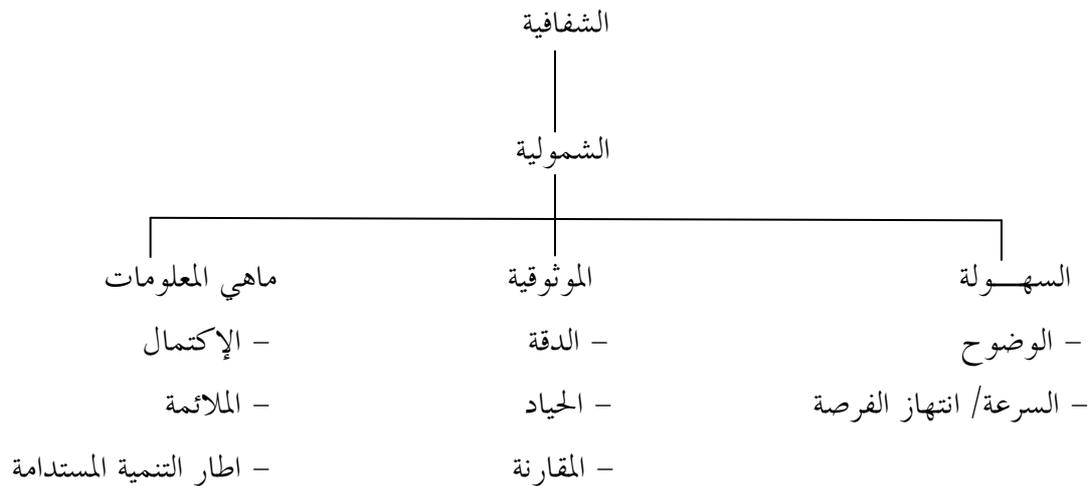
ب- الشمولية: وفقا لهذا المبدأ، ينبغي أن تكون تغطية الموضوعات والمؤشرات الهامة شاملة لكي تعكس التأثيرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وتمكّن الأطراف ذات المصلحة من تقييم أداء المؤسسة خلال الفترة التي يتناولها التقرير¹، كما يجب مشاركة الأطراف ذات المصلحة في تطوير محتوى التقرير لضمان التحسين المستمر وتعزيز مصداقية التقرير².

ج- الموثوقية: يجب أن تكون الوثائق المعتمد عليها في التقرير محايدة، كما يجب أن يكون هناك تفصيل في أساليب جمع ومعالجة البيانات.

د- السهولة: يجب أن يكون نشر التقرير منتظم وفي الوقت المناسب، على الأقل مرة واحدة كل سنة.

يوضح الشكل رقم (14) جملة المبادئ التي تقوم عليها المبادرة:

شكل رقم (14) : مبادئ المبادرة العالمية للتقارير



Source : CAPRON Michel, QUAIREL Françoise. **Reporting sociale : limites et enjeux de la proposition de normalisation internationale « Global Reporting Initiative »**, 24 ème congrès de l'association Francophone de comptabilité et maitrise des risques : enjeux pour l'audit, la comptabilité et le contrôle de gestion, Belgique, 2003, p.4.

يوضح الشكل رقم (14) جملة المبادئ التي تقوم عليها المبادرة، حيث يعد مبدأ الشفافية الحجر الأساس لباقي المبادئ يليه مبدأ الشمولية بحيث يجب أن يكون التقرير واضحا ودقيقا ومحايدا ومرجعا للمقارنة بين المؤسسات بإعتبار أن جميع المؤسسات اعتمدت على نفس الخطوط.

¹ .Global reporting Initiative. **Sustainability Reporting Guidelines**. Version 3. 2006 .[en ligne]. Disponible sur :

< <https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/G3.1-Guidelines-Incl-Technical-Protocol.pdf> >. (consulté le 04.11.2011), p.12.

² . CAPRON Michel, QUAIREL Françoise, Op.Cit., pp. 6-7.

ثالثا: الدليل SD 21000

تم نشر الدليل SD 21000 في فرنسا من قبل الجمعية الفرنسية AFNOR*، وقد جاء هذا الدليل ليساعد المؤسسات على تطبيق منهج التنمية المستدامة، حيث لم يُعد هذا الدليل للحصول على مواصفة معينة، وإنما يهدف لتسليط الضوء على مخاطر وفرص المؤسسة، بحيث يمكنها من تحديد إستراتيجيتها للتنمية المستدامة، ويوفر لها توصيات بشأن حماية البيئة ومسؤوليتها الاجتماعية¹. ويشتمل الدليل على ثلاثة أجزاء أساسية²:

- الجزء الأول من الدليل يهدف لتقديم المساعدة للمؤسسة من أجل تحفيزها على ادراج مبادئ التنمية المستدامة أثناء صياغة سياساتها واستراتيجياتها.
- الجزء الثاني من الدليل يهدف إلى تسهيل الخيارات الإستراتيجية أثناء اتخاذ قرارات تبني مبادئ التنمية المستدامة، من خلال تقديم التوصيات والمسائل ذات الأولوية لمساعدة المؤسسة على تحديد أهدافها ورهاناتها (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، أما تحديد هذه الرهانات يكون من خلال النقاشات مع الأطراف ذات المصلحة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع تطلعاتها؛ كما يؤكد هذا الجزء من الدليل كذلك على ضرورة تحليل المؤسسة لمخاطرها والفرص المتاحة أمامها وهذا لتحديد القضايا الهامة والأكثر إستراتيجية على المدى القصير مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ للتنمية المستدامة كمبدأ الوقاية، الحيطة، الشفافية والمشاركة، والذي سوف يساعد إدارة المؤسسة على تحديد رؤيتها الجديدة وتحديد استراتيجياتها، سياساتها، وأهدافها من أجل إعداد خطة عمل لتطبيق التنمية المستدامة.
- الجزء الثالث من الدليل يوضح المراحل الأولى لتطبيق التنمية المستدامة، كما يولي الإهتمام بالنقاط التي تزيد من إدماج مبادئ التنمية المستدامة وتركز على وظائف البحث والتطوير، إعادة تصميم معدات وأساليب إنتاج جديدة.

* AFNOR: Association française de normalisation

¹. VEDURA. **Guide SD 21000 pour la prise compte du Développement Durable dans l'entreprise.**

Disponible sur :< <http://www.vedura.fr/developpement-durable/normes-referentiels/guide-sd-21000-afnor-entreprises> >,(consulté le 17-10-2011).

². AFNOR. **Présentation du guide AFNOR, SD 21000.** France: AFNOR, 2004, pp. 5-6.

المبحث الثاني: ركائز الأداء الشامل وأدوات ومؤشرات قياسها

تزداد مسؤولية المؤسسة في ظل التنمية المستدامة بحيث أنها لا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط بل هي ملزمة كذلك على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، وعليه فإن أداء المؤسسة أيضا تغير بحيث أصبح أكثر شمولية كونه مس البعدين الاجتماعي والبيئي.

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للمؤسسة

يعد الأداء الاقتصادي للمؤسسة جزءا جوهريا لفهم مبادئها الأساسية للإستدامة، ويظهر دور المؤسسة في تحقيق أداء اقتصادي مستدام من خلال خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة لكافة الأطراف ذات المصلحة ويتطلب ذلك من المؤسسة أن تكون أكثر كفاءة وأقل تكلفة، مما ينتج عنه سلع وخدمات بجودة عالية وبأقل الأسعار.

أولاً: الأداء الاقتصادي في اطار التنمية المستدامة

يمكن للمؤسسة من خلال الأداء الاقتصادي اشباع رغبات المساهمين والعملاء وجميع الأطراف ذات المصلحة وكسب ثقتهم، لذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة يساهم بشكل أساسي في تحسين هذا الأداء من خلال:

- تحسين الشفافية في العلاقات مع الموردين والعملاء¹؛
- استمرارية المؤسسة في السوق بفضل مصداقيتها المكتسبة من خلال الممارسات الأخلاقية لمسؤوليتها؛
- إحترام المعايير البيئية والاجتماعية والإفصاح عنها للأطراف ذات المصلحة؛
- تحسيس وتزويد العملاء بالمنتجات المراعية للبيئة²؛
- تحسين الجودة البيئية للمنتجات والذي يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة وضمان حصتها السوقية مما ينعكس على زيادة ربحيتها.

¹. ROSA Anthony, DELCHET Karen, AUBERUN-VAROT Mérylle. **Guide pratique du développement durable**. Saint-Denis La Plaine Cedex : AFNOR, 2005, p. 66.

². Ibid, p. 68.

ثانياً: مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي للمؤسسة

تهدف مؤشرات الأداء الإقتصادي إلى قياس النتائج الاقتصادية لأنشطة أي مؤسسة، حيث تؤثر هذه النتائج بشكل كبير على الأطراف ذات المصلحة، وتنقسم هذه المؤشرات حسب المبادرة العالمية للتقارير إلى ثلاث فئات¹:

1. **المؤشرات الاقتصادية:** تتناول هذه الفئة من المؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة لهذه الأنشطة، بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية المباشرة لأنشطة المؤسسة، حيث تضم:

أ- **القيم الاقتصادية المباشرة الناتجة والموزعة:** تشمل القيمة الاقتصادية المباشرة الناتجة، مصادر الدخل كصافي المبيعات ومصادر الدخل من الإستثمارات المالية ومبيعات الأصول؛ أما القيمة الاقتصادية الموزعة فتشمل تكاليف التشغيل (مدفوعات الموردين والضرائب ومدفوعات الخدمات)، أجور الموظفين وإميازاتهم، إستثمارات المجتمع (المساهمات التطوعية متضمنة التبرعات)؛ بالإضافة إلى القيمة الاقتصادية المتبقية والمتمثلة في الإستثمارات والأسهم المعروضة.

ب- **المخاطر المالية والفرص المتاحة لأنشطة المؤسسة نتيجة التغيرات المناخية:** تمثل هذه التغيرات فرصاً ومخاطر للمؤسسة والمستثمرين بها، حيث قد تواجه المؤسسة مخاطر مادية نتيجة التغيرات في نظام المناخ وأشكال الطقس، ما قد يؤدي إلى التأثير على قوة العمل كالتأثيرات الصحية. ومثلما تتجه الحكومات نحو تنظيم الأنشطة التي تساهم في تغيرات الطقس، فإن المؤسسات مسؤولة بصورة مباشرة على مواجهة هذه المخاطر بتحمل مختلف التكاليف لكي لا تؤثر على تنافسيتها.

ج- **المساعدة المالية الهامة:** كإعفاءات الضريبة الممنوحة من الدولة والتي تساعد في تنمية صورة متوازنة للتعاملات التجارية بين الدولة والمؤسسة.

2. **مؤشرات تواجد المؤسسة داخل السوق:** يضم هذا المؤشر مايلي:

أ- **معدلات الأجور مقارنة بالحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي:** يساعد هذا المؤشر على توضيح كيف تساهم المؤسسة في الرفاهية الاقتصادية لموظفيها في مواقع العمل، كما يمدنا كذلك بإشارة عن التنافسية بالنسبة للأجور في سوق العمل.

ب- **سياسة المؤسسة مع الموردين المحليين:** من خلال التركيز على التعامل مع الموردين المحليين.

¹. Global Reporting Initiative. **Indicateurs & protocoles: Economie**. Version 3. [en ligne]. Disponible sur: <<https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/French-G3-Economic-Indicator-Protocols.pdf>>. 2006, (consulté le 30/10/2010).

ج. اجراءات التوظيف المحلي: و هذا معرفة نسبة موظفي الإدارة العليا الذين يتم توظيفهم من المجتمع المحلي في وظائف العمليات الهامة للمؤسسة، حيث يساعد هذا المؤشر على معرفة مدى فهم المؤسسة للإحتياجات المحلية، فالتنوع في فريق الإدارة ووجود أعضاء من نفس المنطقة يمكن ان يعزز رأس المال البشري والفوائد الاقتصادية للمجتمع المحلي.

3. مؤشرات الآثار الاقتصادية غير المباشرة

تساعد هذه المؤشرات في فهم وتوضيح أهم الآثار الاقتصادية غير المباشرة وتقييم مدى أهمية تلك الآثار، حيث تعد لهذه التأثيرات دورا هاما في معرفة تأثير المؤسسة الاقتصادية في محتوى التنمية المستدامة، فهي تعد نتائج للمعاملات التجارية قد تكون غير مالية، ومن أمثلة التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة مايلي:

- تطوير استثمارات البنية التحتية والخدمات المقدمة اساسا للمنفعة العامة، حيث تستطيع المؤسسة أن تؤثر على الإقتصاد من خلال استثماراتها في البنية التحتية كخطوط النقل والمراكز الرياضية ومراكز الصحة...، ويعتبر هذا المؤشر مقياسا لمساهمة رأس مال المؤسسة في الإقتصاد.
- توفر المنتجات والخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة؛
- مساندة المهارات بين مجتمع المهنيين؛
- تحسين الوضع الاقتصادي في المنطقة ذات المستوى العالي من الفقر من خلال دعمهم بدخل من وظيفة واحدة.

المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي للمؤسسة

تفرض الظروف الاقتصادية المعاصرة على كافة المؤسسات التكيف والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية من أجل ضمان استمراريتها في الأنشطة، ما أصبح يستوجب على تلك المؤسسات الإسهام بشكل فعال في تطوير أدائها الاجتماعي من أجل تعظيم هامش المنفعة الاجتماعية والعمل على خلق بيئة صحية خالية من الآثار السلبية المتولدة عن أنشطتها.

أولا: مفهوم الأداء الاجتماعي

يحتل موضوع الأداء الاجتماعي في العصر الحديث اهتماما بارزا و متزايدا على كافة الأصعدة، حيث أخذ حيزا واسعا من فكر الباحثين والمنظمات والهيئات العلمية إضافة إلى التشريعات القانونية لمعظم الدول، وقد ظهرت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي منذ أوائل العشرينات حينما أوضح (Sheldon) أن مسؤولية كل مؤسسة تتحدد بالدرجة الأولى بأدائها الاجتماعي وما تقدمه من منافع إلى المجتمع، وأن ذلك هو المعيار الأول لتطويرها واستمراريتها ضمن تلك البيئة، ثم توالى أفكار الباحثين والمنظمات، فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة

إلزام كافة المؤسسات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة المحيطة والإسهام بشكل فعال في تحسين مختلف نواحي الحياة في مجتمعاتها والتخلي عن فلسفة تعظيم الربحية الفردية كهدف وحيد وأساسي¹.

إن مصطلح الأداء الاجتماعي للمؤسسة يعكس أثر أنشطة المؤسسة على المجتمع، بحيث يتضمن ذلك أداء وظائفها الاقتصادية والتصرفات الأخرى المقررة للمساهمة في جودة الحياة، تلك الأنشطة قد تمتد لأبعد من مواجهة رسالة القانون وضغوط المنافسة أو متطلبات العقود²؛ كما يعرف كذلك بأنه "الترجمة الفعّالة للرسالة الاجتماعية لمؤسسة ما إلى ممارسة تتماشى مع القيم الاجتماعية المقبولة المرتبطة بخدمة أعداد أكبر من الفقراء والمعزولين، وتحسين جودة وملائمة الخدمات المالية؛ وخلق مزايا للعملاء وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"³. وعلى هذا الأساس تم تحديد أربعة مجالات رئيسية للأداء الاجتماعي تتمثل في:⁴

- **تطوير المجتمع:** يتضمن هذا المجال تلك الأنشطة الموجهة اجتماعيا والتي تعتبر بصفة رئيسية ذات فائدة للجمهور العام كالأنشطة الإنسانية العامة للمؤسسة، برامج الغذاء والتخطيط والتحسين المجتمعي.
- **الموارد البشرية:** يتعلق هذا المجال بالأداء الاجتماعي الموجه نحو العاملين، على سبيل المثال تحسين ممارسات التوظيف، برامج التدريب، ظروف التشغيل، سياسات التحفيز وتوفير فرص العمل الجيدة.
- **الموارد المادية والمساهمات البيئية:** هي تلك الأنشطة الموجهة من أجل تخفيف ومنع التدهور البيئي كتلوث الهواء، الماء، صيانة الموارد النادرة والتصرف في النفايات الصلبة.
- **مساهمات المنتج أو الخدمة:** يتضمن هذا المجال الاهتمام بالمستهلك وجودة المنتج والتغليف والإعلان وحماية المنتج.

¹ . حارس كريم العاني. دور المعلومات الحاسوبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية: دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، في المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة. جامعة فيلادلفيا كلية العلوم الإدارية والمالية، 2005، ص. 5.

² . أمين السيد أحمد لطفي. مرجع سابق، ص. 3.

³ . بوابة التمويل الأصغر. متاح على الموقع:

< <http://www.arabic.microfinancegateway.org/resource-centers/ht-socialperformance/ht> > (تاريخ الإطلاع: 11-11-2011-07).

⁴ . أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص. 4.

ثانياً: أدوات قياس الأداء الاجتماعي

تعتبر أدوات قياس الأداء الاجتماعي بمثابة معيار للحكم على مدى وفاء المؤسسة بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية، أي الحكم على الفوائد الاجتماعية لنشاطها الاقتصادي، وتتمثل هذه الأدوات في المحاسبة الاجتماعية، المعيار SA8000*، المعيار AA1000**، والتقارير الاجتماعي¹، بالإضافة لمواصفة ISO*** 26000 ونظام إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS 18001****.

1. **المحاسبة الاجتماعية:** تعتبر المحاسبة الاجتماعية من أحدث مراحل التطور المحاسبي، فقد ارتبط تطورها بالازدياد الكبير في حجم وقدرات المؤسسة، ما استلزم تجاوز الاهتمام بمصالح المساهمين والحفاظ عليها ليمتد إلى ضرورة دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المؤسسة على البيئة التي تعمل فيها وبذلك أضافت المحاسبة لجملة أهدافها بعداً جديداً وهو البعد الاجتماعي.

تعددت تعريفات المحاسبة الاجتماعية و نورد أهمها فيما يلي:

عرّفها Linowess بأنها "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال"².

أما لجنة المجلس القومي للمحاسبين الأمريكيين فقد عرّفها بأنها "تحديد وقياس ومتابعة والتقارير عن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لأحد التنظيمات على المجتمع"³.

أما رامانثان (Ramanthan) فقد عرف المحاسبة الاجتماعية على أنها "عملية اختيار تقوم بها المنظمة للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس والعمل على التطوير المنظم للمعلومات المفيدة في تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وتوصيل هذه المعلومات إلى المجموعات ذات العلاقة سواء داخل المنظمة أو خارجها"⁴.

* SA : Social Accountability

** AA1000: Accountability Assurance

¹ . DOHOU Angèle, BERLAND Nicolas, Op. Cit, p. 13.

*** ISO: International Organization for Standardization

**** OHSAS : Occupational Health and Safety Assessment Series

² . مطر محمد. التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية. الأردن: دار وائل للنشر، 2002، ص. 416.

³ . أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص. 5.

⁴ . إياد محمد عودة. قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية. مذكرة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط

للدراستات العليا. تخصص محاسبة، 2008، ص. 47.

وفي تعريف آخر، المحاسبة الإجتماعية هي "نظام للمعلومات يركز على توضيح المساهمة الايجابية أو السلبية للمؤسسة على بيئتها، وبالمقابل تسجيل آثار المجتمع على المؤسسة، وهذا ما يسمح لإدارة المؤسسة بتسيير مسؤولياتها في المجالات الاجتماعية والمجتمعية وفي نفس الوقت مع باقي الأطراف"¹.

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن المحاسبة الاجتماعية هي مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للأطراف المختصة بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي، وبناء على هذا يُمكن القول أن أهم أهداف المحاسبة الاجتماعية تتمثل في²:

- قياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة عن طريق مقارنة التكاليف والمنافع الاجتماعية؛
- تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال ما إذا كانت إستراتيجية وأهداف المؤسسة تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة وطموحها في تحقيق مستوى مرضي من الأرباح من جهة أخرى؛
- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات المؤسسة على صحة العاملين) وإيصال كل المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية.

2. المعيار SA8000: أنشأ المعيار SA8000 سنة 1997 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مجلس الأولويات الاقتصادية CEP*، والذي أصبح يُدعى حالياً بمنظمة المحاسبة الاجتماعية الدولية SAI**، وهدف هذه المنظمة غير ربحي حيث تضم مجموعة من النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية ONG***، مؤسسات، ممثلي الحكومات وهيئات رقابية³.

يقوم هذا المعيار على أساس احترام الحقوق الأساسية للعمال حسب⁴:

- الاتفاقيات الموقعة من قبل منظمة العمل الدولية؛
- التصريح العالمي لحقوق الإنسان؛
- اتفاقية منظمة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

¹. DOHOU Angèle, BERLAND Nicolas, Op. Cit, p. 13.

². إيداد محمد عودة. مرجع سابق، ص. 49.

* CEP: Council on Economic Priorities

** SAI: Social Accountability International

*** ONG: organisation non gouvernementale

³. IMS. **Réglementation, Normes et Référentiels : Impactant sur la DIMENSION SOCIALE de la responsabilité sociale des entreprises**, paris : IMS, 2004, p. 15.

⁴. Conseil en organisation Accompagnement en certification. **SA8000 : une démarche SOCIETALE**. Fiche d'expertise. Bois Colombes : Qualification des services intellectuels, 2009, p. 1.

يعتبر المعيار SA8000 مواصفة دولية لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة اتجاه مجتمعتها، حيث يضم هذا المعيار مجموعة من المجالات التي توضح كيف يمكن للمؤسسة تحسين أدائها الاجتماعي، وتمثل هذه المجالات في:¹

▪ **عمل الأطفال:** حيث يجب أن لا تشغّل المؤسسات عمالة من الأطفال دون سن الخامسة عشر، ما لم ينص القانون المحلي الخاص بالحد الأدنى للعمر.

▪ **العمل القاسي:** يجب أن لا تدّعم المؤسسات استخدام العمل الشاق.

▪ **الصحة والأمان:** يجب أن توفر المؤسسات بيئة عمل صحية وآمنة لموظفيها والعمل على توفير مختلف المرافق الضرورية.

▪ **حرية تكوين الجمعيات وحق المفاوضة الجماعية:** يجب أن تحترم المؤسسات حق كافة موظفيها في تشكيل نقابات أو اتحادات والانضمام إليها، والمفاوضة بشكل جماعي.

▪ **التمييز:** يجب أن لا تنخرط المؤسسات أو تدعم التمييز في التوظيف أو الأجور أو الاستفادة من التدريب أو الترقية، أو إنهاء التعاقدات أو التعاقد على أساس العرق أو الدين أو الإعاقة أو الجنس، أو الولاء السياسي أو عضوية الاتحادات.

▪ **الممارسات التأديبية:** يجب أن لا تمارس المؤسسات أو تدعم العقاب البدني أو المعنوي أو المادي أو إساءة المعاملة اللفظية.

▪ **ساعات العمل:** يجب أن تلتزم المؤسسات بالقوانين المطبقة في ما يتعلق بعدد ساعات العمل، حيث يجب أن لا تتجاوز 48 ساعة في الأسبوع.

▪ **الأجور:** يجب أن تضمن المؤسسات أن الأجور المدفوعة مقابل أسبوع العمل القياسي، تفي على الأقل بالحد الأدنى من المعايير القانونية.

إن التزام المؤسسة بتطبيق المعيار SA8000 يوفّر لها جملة من المزايا التي تنعكس على أدائها الاجتماعي، تتمثل في:

— تقديم مختلف المعلومات عن أدائها الحقيقي والذي يساعدها في إعداد التقارير عن الأداء الاجتماعي²؛

— دخول أسواق جديدة وجذب عملاء جدد باعتبار أن المؤسسة تراعي المعايير الأخلاقية للعمل³؛

¹.Andreas Sturm, Kaspar Muller, Virgilio Panapanaan.SA8000 : Corporate Sociale Accountability

Management. Switzer land : ELLIPSON, 2000, pp. 4-7.

². IMS. Op. Cit, p. 16.

³.Andreas Sturm, Kaspar Muller, Virgilio Panapanaan. Op. Cit, p. 5.

- زيادة ولاء الموظفين ورفع كفاءتهم في العمل؛
- تقديم صورة جيدة عن المؤسسة في سوق العمل؛
- تحسين أوضاع تعيين الموظفين وتطوير أدائهم.

3. المعيار AA1000: يعتبر المعيار AA 1000 أداة لقياس الأداء الاجتماعي والأخلاقي للمؤسسة، حيث أنشئ عام 1999، من قبل شبكة عالمية غير هادفة للربح تدعى (Accountability) بلندن، والتي تهدف أساساً إلى تشجيع الإبداعات التي تخص المساءلة لتحقيق التنمية المستدامة¹، وفي سنة 2003 نُشِرت النسخة الأولى من هذا المعيار (AA1000: Assurance Standard) والذي طور بهدف التأكيد على المصدقية وجودة الأداء والاتصال لتحقيق التنمية المستدامة².

و تضم مجموعة AA1000 ثلاث معايير فرعية:

أ- معيار مبادئ المسؤولية: AA1000APS* (2008) : يهدف هذا المعيار لتزويد المؤسسات بمجموعة من المبادئ المعترف بها دولياً والمتاحة بحرية في طريقة تطبيقها، إدارتها، تنفيذها، تقييمها والتواصل عن مساءلتها من أجل تحسين أدائها الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، وتمثل في ثلاثة مبادئ هي³:

- مبدأ الشمولية: يعني هذا المبدأ ضرورة مشاركة الأطراف ذات المصلحة في إعداد حلول مسؤولة واستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة باعتبار أن المؤسسة لها آثار على البيئة المحيطة بها.
- مبدأ النسبية: يعني هذا المبدأ ضرورة تحديد المؤسسة للرهانات التي تواجهها والذي يتطلب من المؤسسة تحديد طريقة تسمح لها بضمان معلومات كافية وصحيحة من أجل اتخاذ القرارات السليمة.
- مبدأ الاستجابة: يعني هذا المبدأ ضرورة استجابة المؤسسة مع المشاكل المطروحة من قبل الأطراف ذات المصلحة والتي تؤثر على أدائها اتجاه التنمية المستدامة، وتكون هذه الاستجابة من خلال وضع سياسات، أهداف، هيكل حوكمة، مؤشرات قياس لضمان تحسين أدائها.

ب- معيار التأمين القياسي AA1000AS** (2008): يعتبر هذا المعيار بمثابة القاعدة التي تسمح بالإفصاح عن المعلومات غير المالية للتنمية المستدامة في التقارير والقوائم المالية، حيث يجبر هذا المعيار المؤسسة على

¹. Accountability. Traduction Française: Deloitte France. Norme AA1000 relative aux mission d'Assurance 2008 :AA1000AS(2008). Seine Cedex: Accountability, 2008, p. 25.

². Ibid., p. 4.

³APS: AccountAbility Principles Standard

³. Accountability. Traduction Française: Deloitte France. Norme sur les principe d'Accountability AA1000: AA1000 APS (2008).. Seine Cedex: Accountability, 2008, pp. 8- 14.

** AS: Assurance Standard

الأخذ بعين الاعتبار أثناء تسيير أنشطتها رهانات التنمية المستدامة كانبعاث غازات الاحتباس الحراري، نظام الإدارة البيئية¹، كما يسمح هذا المعيار للمدقق بتقييم درجة مصداقية المعلومات المقدمة للجمهور.

ج- معيار التزام الأطراف ذات المصلحة AA1000SES^{*} (2005)** : نشر هذا المعيار عام 2005 ويهدف أساساً إلى جعل المؤسسة تشارك بفعالية مع الأطراف ذات المصلحة².

من خلال ما سبق يمكن القول أن سلسلة المعيار AA1000 تهدف لتقييم وتعزيز مصداقية وجودة الأداء الاجتماعي للمؤسسة من خلال التقارير التي تعالج بصورة منتظمة مجموعة الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

4. التقرير الاجتماعي: يعتبر التقرير الاجتماعي أحد الأدوات المهمة لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة، فهو يعكس نتائج قياس المساهمات الاجتماعية للمؤسسة ويتضمن المستويات القياسية التي يتطلبها القانون كحد أدنى لتحقيق الأهداف الاجتماعية مما يجعله يعطي معلومات تضيف دلالة اجتماعية أكثر وضوحاً بما يسمح بتقييمها، كما يوفر معلومات للأجهزة المعنية التي يتركز اهتمامها للتعرف على مدى وفاء المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية، حيث يعتمد على تقسيم الأنشطة الاجتماعية إلى مجموعتين، تشمل الأولى على الأنشطة التي لها تأثيرات اجتماعية موجبة، بينما تحوي الثانية على الأنشطة التي لها تأثيرات اجتماعية سلبية. يتم عرض تلك الأنشطة في شكل قائمة، حيث يتضمن الجانب الأول أنشطة الفئة الأولى، في حين يتضمن الجانب الآخر أنشطة المجموعة الثانية³، فهو يمثل محاولة للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة حيث يسمح التقرير الاجتماعي بمعرفة مدى مساهمة المؤسسة في المجال الاجتماعي من خلال تسجيل الانجازات المحققة من طرفها في هذا المجال وقياس التغيرات الحاصلة خلال السنة⁴.

5. مواصفة الايزو 26000: تعتبر المواصفة ISO 26000 أداة قوية لمساعدة المؤسسات على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن اهتماماتها المتعددة لتحسين أدائها الاجتماعي، حيث يجب على المؤسسة أن تدرك آثار أنشطتها وقراراتها على المجتمع، هذا ما جعل منظمة التقييس الدولية تبادر بإعداد أول مواصفة عالمية تحت اسم المواصفة العالمية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000 .

أ- ظهور المواصفة ISO 26000 وتعريفها: تعتبر لجنة السياسة الاستهلاكية ISO/COPOLCO* أول من اقترح المواصفة ISO 26000 عام 2001، وبناء على اقتراحاتها شكّل مجلس المنظمة العالمية للتقييس

¹ . Accountability. Norme AA1000 relative aux mission d'Assurance, Op Cit, p. 6.

^{***} SES: Stakeholder Engagement Standard

² Ibid., p.24.

³ أمين السيد أحمد لطفي. مرجع سابق، ص. 93.

⁴ . Syndicat national des personnels de l'enseignement et de la formation privés (La CGT.SNPEFP). **Le Bilan Social: mode d'emploi**, p.2.

* ISO/COPOLCO: Committee on Consumer Policy of the International Organization for Standardization

مجموعة استشارية تختص بالمسؤولية الاجتماعية عام 2003 تتكون من العديد من الأطراف ذات المصلحة، وفي عام 2004 تم عقد مؤتمر دولي، وقادت النتائج الايجابية للمؤتمر إلى إنشاء المواصفة ISO 26000 المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية¹.

فالايزو 26000 هي عبارة عن مواصفة دولية تعطي خطوط توجيه حول المسؤولية الاجتماعية، وهذه المواصفة موجّهة لجميع المؤسسات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، وفي كل من الدول المتقدمة والنامية²، فهي شكل جديد للمراقبة الاجتماعية وتعتبر كأداة مهمّة لتنظيم وتحقيق المسؤولية الاجتماعية؛ وتتضمن هذه المواصفة أربع جوانب رئيسية للمسؤولية الاجتماعية تتعلق بـ :

- الجانب الثقافي؛
- الجانب الاجتماعي الحضاري؛
- الجانب البيئي والقانوني؛
- جانب متعلق بالتنمية الاقتصادية.

ب- مضمون المواصفة ISO 26000: تتكون المواصفة من سبع مواد تتمثل في:³

- **مجال التطبيق:** تقوم هذه المادة بتعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه هذه المواصفة، وتحدد القيود والاستثناءات.
- **المصطلحات و التعاريف:** تحدّد هذه المادة وتقدم معاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المواصفة باعتبار أنّها أساسية ومهمّة لفهم المسؤولية الاجتماعية.
- **سياق المسؤولية الاجتماعية:** تضيف هذه المادة العوامل والشروط التي ساهمت في تطور المسؤولية الاجتماعية، كما تضيف مفهوم المسؤولية الاجتماعية وكيفية تطبيقها في المؤسسات، كما تحتوي كذلك على خطوط توجيهية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **مبادئ المسؤولية الاجتماعية:** تشرح هذه المادة مبادئ المسؤولية الاجتماعية.
- **تحديد المسؤولية الاجتماعية والحوار مع الأطراف ذات المصلحة:** تعالج هذه المادة ممارستين أساسيتين للمسؤولية الاجتماعية، تتمثل الأولى في تحديد المؤسسة لمسؤوليتها اتجاه المجتمع وتعلق

¹ . International Standard Organisation. **ISO26000 responsabilité sociétale : Le projet ISO 26000**

Tour d'horizon. Suisse : ISO, 2010, p.8.

² . International Organization for Standardization. **ISO 26000 responsabilité sociétale.** [En ligne]. Disponible sur: < www.iso.org/iso/fr/sr_iso_26000_overview.htm >. (consulté le 10-10-2011).

³ . International Standard Organisation. **ISO26000 responsabilité sociétale : Découvrir ISO 26000.** Suisse : ISO, 2010, p.5.

الثانية بتحديد لها للأطراف ذات المصلحة وكيفية الحوار معهم، مع تحديد القضايا الرئيسية التي تربطها مع تلك الأطراف.

■ **الخطوط التوجيهية المتعلقة بالقضايا الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية:** تشرح هذه المادة القضايا الرئيسية ومجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية، حيث تركز على المسائل التالية:

- حقوق الإنسان؛

- العلاقات و ظروف العمل؛

- البيئة؛

- قضايا المستهلك ؛

- الحوكمة المؤسسية؛

- المجتمع والتنمية المحلية؛

- الممارسات التشغيلية العادلة مع الأفراد والمؤسسات.

■ **الخطوط التوجيهية المتعلقة بإدماج المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة:** تورد هذه المادة توجيهها عمليا بشأن تطبيق وإدماج المسؤولية الاجتماعية وتحديد الموضوعات الأساسية وكيفية التواصل الفعال مع الأطراف المتعلقة بنتائج المؤسسة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، من خلال توفير كل المعلومات المرتبطة بالمصادقية والشمولية والشفافية أثناء تقديم التقارير.

ج- أهمية المواصفة ISO 26000 كأداة لقياس الأداء الاجتماعي: تكمن أهمية المواصفة في:¹

■ مساعدة المؤسسة في إدماج المسؤولية الاجتماعية التي قد تعزز من ورائتها ميزتها التنافسية وتحسن صورتها أمام المجتمع الذي تعمل فيه؛

■ تقديم التوجيه العملي المتعلق بما يلي:

- تفعيل المسؤولية الاجتماعية؛

- التعرف على الأطراف ذات المصلحة والتحاور معها؛

- تعزيز مصداقية التقارير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛

- التأكيد على نتائج الأداء الاجتماعي وتطويره؛

- زيادة رضا وثقة العملاء.

6. مواصفة نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001: نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية

OHSAS 18001 هو "الإدارة التي تقع عليها مسؤوليات وواجبات التوجيه والتخطيط والتنفيذ والمتابعة لكل

¹ . منظمة التقييس الدولية. المشاركة في المعيار القياسية الدولية المستقبلية ايزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية. طبعة باللغة العربية.

جنيف: الهيئة السويدية للتعاون الدولي، 2006، ص ص. 4-5.

ما يتعلق بالأمن والسلامة المهنية في المؤسسة ووضع القواعد والتعليمات الفنية لضمان سلامة العاملين والممتلكات والبيئة ووضع استراتيجية سواء في برامج التدريب أو التثقيف والوعي التي يمكن من خلالها الإرتقاء بمستوى أداء العاملين ومستوى وضع السلامة المهنية للوصول الى معايير الجودة في السلامة المهنية¹.

كما يعرف بأنه "ممارسات نظامية لتحديد الامكانيات لتقليل المخاطر وتقييمها، واتخاذ الضبط المناسب لتنفيذ ومراقبة نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية، فضلاً عن انه يحدد المتطلبات التي يجب توافرها في أي نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية لتمكين الجهات المطبقة لذلك النظام من التحكم في المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها"².

وعليه يمكن أن نستخلص أن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001 يهدف إلى تسهيل تسيير الصحة والسلامة المهنية المرتبطة بنشاطات المؤسسة، وتوفير بيئة صحية وسليمة لجميع العاملين بالمؤسسة، ومن المزايا التي يمكن تحقيقها من تطبيق نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية كأداة لقياس الأداء الاجتماعي، مايلي³:

- تهيئة أماكن العمل التي تشجع العاملين على العمل؛
- تحديد تشريعات العمل المناسبة والالتزام للعمل بموجبها؛
- تحسين قيم العمل وتحقيق رضا العاملين؛
- تحسين الانتاجية؛
- زيادة الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية؛
- تعزيز فكرة التعاون بين العاملين وإدارة الشركة؛
- الوصول ليس فقط إلى نشر الوعي في الصحة والسلامة بل إلى مرحلة تكوين ثقافة لدى الفرد؛
- تكامل النظم الإدارية المتضمنة إدارة الجودة، والإدارة البيئية، وإدارة الصحة والسلامة المهنية.

ثالثاً: مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي

تتناول مؤشرات الأداء الاجتماعي وفقاً للمبادرة العالمية للتقارير تأثيرات المؤسسة على الأنظمة الاجتماعية التي تعمل في نطاقها، حيث تحدد جوانب الأداء الاجتماعي المحورية المحيطة بممارسات العمل، حقوق الانسان، المجتمع.

¹ . رحيم حسين، مناصرة رشيد. مواصفات الإيزو كمييار لقياس كفاءة الاستعمال المستدام للموارد الاقتصادية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية. في منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي. ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، 07-08 أبريل 2008، سطيف. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص. 176-177.

² . زهرة عبد محمد الشمري. تقويم نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية على وفق المواصفة الدولية OHSAS 18001:2007:دراسة حالة في مصنع المأمون/ الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية. مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 53، 2009، ص. 105.

³ . المرجع نفسه. ص. 108.

1. مؤشرات أداء الممارسات العمالية والعمل اللائق: توضح هذه المؤشرات المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسة بخصوص الأداء المتعلق بجوانب العمل، وتعتمد هذه المؤشرات المدرجة تحت فئة ممارسات العمل على المقاييس الدولية العالمية والتي تشمل:¹

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- ميثاق الأمم المتحدة (الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المدنية، السياسية والثقافية)؛
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الرئيسية للعمل؛
- إعلان فيينا وبرنامج العمل.

تشتمل هذه المؤشرات على مايلي:²

أ- **مؤشر التوظيف:** يحد هذا المؤشر عنصرا هاما لمعرفة مدى مساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية وإستدامة قوة العمل وذلك من خلال معرفة:

- إجمالي القوى العاملة من حيث نوع التوظيف وعقود العمل والمنطقة، من خلال قياس انخفاض أو إرتفاع صافي العمالة على مدى ثلاث سنوات.
- إجمالي عدد ومعدلات الموظفين الذين يتركون العمل من حيث الفئة العمرية والنوع والمنطقة، حيث يشير معدل الدوران المرتفع لهذا المؤشر الى مستويات عدم التأكد وعدم الرضا بين الموظفين أو عدم المساواة في مكان العمل، مما قد يؤدي الى إرتفاع نفقات توظيف العمال.
- المزايا الممنوحة للموظفين، حيث يقدم هذا المؤشر مقياساً لإستثمار المؤسسة في الموارد البشرية والحد الأدنى من المزايا التي تمنحها لموظفيها.

ب- **مؤشر السلامة والصحة المهنية:** يُساعد هذا المؤشر على معرفة فيما إذا كانت ممارسات إدارة الصحة والسلامة ينجم عنها تقليل الحوادث المرتبطة بالصحة والسلامة المهنية، ويشتمل هذا المؤشر على مايلي:

- نسبة إجمالي قوة العمل الممثلة في اللجان الرسمية المشتركة لإدارة صحة وسلامة العامل، حيث تساعد هذه اللجان في مراقبة وتقديم النصح فيما يتعلق ببرامج السلامة والصحة المهنية من خلال تسهيل عملية التثقيف الإيجابية حول الصحة والسلامة للعامل، كما يعد استخدام اللجان أحد الوسائل الفعالة لإشراك العمال في تسيير عملية تحسين السلامة والصحة المهنية في مكان العمل.

1. Global Reporting Initiative. **Lignes directrices pour le reporting développement durable**.2006. [en ligne]. Disponible sur: < <https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/French-G3-Reporting-Guidelines.pdf> >. (consulté le 15-10-2011), p.30.

2. Global Reporting Initiative. **Indicateurs & protocoles: Emploi, relations sociales et travail**. Version 3. 2006. [en ligne]. Disponible sur: < http://www.globalreporting.org/NR/rdonlyres/C5E61A92-7CE0-403C-B9EC-7BABC182FDA8/5239/G3_FR_IP_LA_Final_with_cover.pdf >. (Consulté le 26/10/2011).

- معدلات الإصابات والأمراض والغيابات المتكررة بدون إذن مسبق وعدد حوادث العمل، فمعدلات الغيابات والإصابات المنخفضة ترتبط بوجه عام بالإنتاجات الإيجابية في معنويات العاملين وإنتاجيتهم، حيث يوضّح هذا المؤشر ما إذا كانت ممارسات إدارة الصحة والسلامة ينجم عنها تقليل الحوادث المرتبطة بالصحة والسلامة.

- الإرشاد والوقاية وبرامج التحكم في المخاطر لدعم الموظفين وعائلاتهم وأفراد المجتمع حول الأمراض الخطيرة، حيث يعتبر هذا المؤشر كجزء من الإستراتيجية الوقائية لإدارة صحة وسلامة قوة العمل، وهذا المؤشر يناسب أي مؤسسة، كما أنه يناسب المؤسسات التي تتزايد فيها الأخطار أو تحدث بها أمراض معدية، فهو يساعد في توضيح إلى أي مدى تم تناول هذه القضايا في برامج تنظيمية وإلى أي درجة تطبق أفضل الممارسات، حيث تُساهم عملية الوقاية في إرضاء، إستقرار ودوام صحة قوة العمل بالاضافة إلى الحفاظ على الترخيص بعمل المؤسسة في المجتمع الذي تعمل فيه.

ج- مؤشر التدريب والتعليم: يعد الحفاظ على رأس المال البشري وتحسينه، خاصة من خلال التدريب الذي يوسّع قاعدة المعرفة لدى الموظّفين، عنصراً أساسياً في التنمية المؤسسية والتعمق في مقدار إستثمار المؤسسة في هذا المجال، ويضم هذا المؤشر المؤشرات الفرعية التالية:

- معدل ساعات التدريب كل عام لكل موظف وفقاً لطبيعة عمله، حيث يُساهم هذا المؤشر في عملية التحسين المستمر على المستوى الشخصي للعامل والمؤسسة.

- برامج إدارة المهارات والتعليم المستمر، حيث تُساعد برامج إدارة المهارات عملية التخطيط في المؤسسة لإكتساب المهارة التي تُؤهل الموظّفين لتلبية أهداف إستراتيجية في بيئة عمل متغيرة، وتساهم في تحقيق رضا الموظف الذي يرتبط بقوة بالأداء المطوّر، كما أن الهدف من التعليم المستمر هو الإرتقاء بعملية تطوير المعرفة والكفاءات التي تمكّن الموظف من المشاركة بفعالية في كافة مجالات الحياة الإقتصادية.

- نسبة العمال الذين يحصلون على تقييمات منتظمة لأدائهم، حيث يساعد تقييم أداء الموظّفين في التطوير الشخصي لهم و تعزيز إرضائهم.

د- مؤشر التنوع وتكافؤ الفرص: يقدّم هذا المؤشر إجراء كمّي للتنوع داخل المؤسسة، الذي يُساعد على التعمق في رأسمال المؤسسة البشري و تنويع فريق العمل، و ينقسم هذا المؤشر إلى:

- تكوين هيئات الحوكمة،
- معدل الرواتب للرجال بالمقارنة بالنساء في نفس الوظيفة.

2. مؤشرات حقوق الإنسان: تُظهر مؤشرات الأداء لحقوق الإنسان، التأثيرات والأنشطة التي تؤثر بها المؤسسة على حقوق الإنسان المدنية والسياسية لأطرافها ذات المصلحة، حيث تعتمد هذه المؤشرات على المواصفات المعترف بها دولياً وبصفة أساسية الإعلان العالمي للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، ومن بين هذه المؤشرات:

- نسبة وإجمالي عدد إتفاقيات الإستثمار الهامة التي تتضمن بنوداً عن حقوق الإنسان؛
- إجمالي عدد حالات التمييز والإجراءات المتخذة لمواجهة ذلك؛
- عمالة الأطفال والإجراءات المتخذة للمساهمة في القضاء عليها.

3. مؤشر أداء المجتمع: يركز هذا المؤشر على الآثار التي تسببها أنشطة المؤسسات على المجتمعات المحلية التي تعمل بها، من خلال معرفة طبيعة وفعالية البرامج والممارسات التي تعمل على تقييم تأثيرات عمل المؤسسة على المجتمعات المحلية، هذا ما يساعد على معرفة الآثار الناجمة عن مختلف انشطتها¹.

المطلب الثالث: الأداء البيئي للمؤسسة

أصبحت حماية البيئة من الإهتمامات الأساسية للمؤسسة في الوقت الراهن، فمنذ مطلع تسعينات القرن الماضي لوحظ تغير سريع ومذهل نحو الاهتمام بحماية البيئة من قبل مسيري المؤسسات الاقتصادية، حيث لم يعد موضوع حماية البيئة والمحافظة عليها أمراً اختيارياً من قبل المؤسسات، بل أصبح أمراً حتمياً، وذلك يعود لجملة من الظروف والعوامل الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية والاجتماعية التي تحيط ببيئة العمل في الوقت الحالي، وعلى هذا الأساس أصبحت تحاول المؤسسات ممارسة أنشطتها بطريقة تقلل من التأثيرات البيئية السالبة وتُعظم التأثيرات الموجبة من خلال التحسين المستمر لأدائها البيئي.

أولاً: تعريف الأداء البيئي

لقد حظي مصطلح الأداء البيئي باهتمام العديد من الباحثين وبالتالي حظي بجملة من التعاريف، من بينها:

الأداء البيئي هو "كل النشاطات والعمليات التي تقوم بها المنظمة سواء بشكل إجباري أو اختياري من شأنها منع الأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاطات المنظمة الإنتاجية أو الخدمية أو التخفيف منها"².

¹ . Global Reporting Initiative. **Indicateurs & protocoles: Société.** Version 3. 2006. [en ligne]. Disponible sur: <http://www.globalreporting.org/NR/rdonlyres/C5E61A92-7CE0-403C-B9EC-7BABC182FDA8/2671/G3_FR_IP_SO_Final_cover.pdf>. (consulté le 30/10/2011).

² . عبد الرزاق قاسم الشحادة، القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2010، المجلد 26، العدد الأول، ص. 283.

أما ب النسبة للمعيار ISO14031 الأداء البيئي بأنه "مجموع النتائج المحققة من قبل إدارة المؤسسة والتي تخص الجانب البيئي".¹

أما كل من Jean François Henri و Alexandre Giasson حاولا تعريف الأداء البيئي من خلال المصنوفة الموضحة في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3): مصنوفة الأداء البيئي حسب Henri و Giasson

الأبعاد		
الخارجية	الداخلية	
العلاقات من الأطراف ذات المصلحة	تحسين المنتج والعمليات	العمليات
الآثار البيئية وصورة المؤسسة	المطابقة مع القوانين والنتائج المالية	النتائج

Source : Moes Essid. *Quels Outil de Contrôle pour décliner les stratégies Environnementales ?*, Actes du 28^{ème} congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Poitiers, 2007, p.18.

يوضح المحور الأفقي من الجدول رقم (3) أبعاد العمليات والنتائج، أما المحور العمودي فيوضح الأبعاد الداخلية والخارجية، وتقاطع المحورين يحدد الأبعاد الأربعة للأداء البيئي وتمثل في:

- تحسين المنتج والعمليات من خلال البرامج البيئية المعتمدة من طرف المؤسسة داخليا؛
- التفاعل الجيد للمؤسسة مع علاقتها بالأطراف ذات المصلحة؛
- احترام وتطبيق القوانين وإدخال المعايير البيئية؛
- تحديد الآثار الخارجية السلبية للمؤسسة على بيئتها لمعرفة أثرها على صورة المؤسسة.

ويمكن تحديد أهم النشاطات المرتبطة بالأداء البيئي من خلال الجدول رقم (4):

¹. Loetitia Vaute. *Contrôler et améliorer le système de management environnemental*. AFNOR Editions, 2007 [en ligne]. Disponible sur : < <http://www.bivi.qualite.afnor.org/ofm/certification-iso-9000/viii/viii-65/1>>. (consulté le 23-10-2011).

جدول رقم (4): نشاطات الأداء البيئي

<ul style="list-style-type: none"> - كفاءة استخدام الموارد الخام؛ - كفاءة استخدام مصادر الطاقة؛ - الإسهام في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة. 	الموارد الطبيعية
<ul style="list-style-type: none"> - تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء؛ - تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بما يكفل تقليل المخلفات؛ - التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث. 	الإسهامات البيئية

المصدر: بالرقمي تيجاني، غربي عبد الحليم. نظام المحاسبة الخضراء في إطار التنمية المستدامة، في منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغربي. ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، 07-08 أبريل 2008، سطيف. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 336.

من خلال الجدول رقم (4) يمكن القول أن الأداء البيئي للمؤسسة يتضمن المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي لها، بحيث تتم الرقابة على التلوث ومنع الأضرار البيئية، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية، وتوجيه البحث نحو تقنيات نظيفة تساعد في تخفيض استخدام الموارد الطبيعية.

ثانيا: أدوات قياس الأداء البيئي

تواجه المؤسسات مهمة قياس وتقييم أدائها البيئي، وتبحث وهي في سبيلها لأداء تلك المهمة عن الأدوات المناسبة التي تساعد على قياس أدائها البيئي من أجل تلبية رغبات الأطراف ذات المصلحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن أهم هذه الأدوات المحاسبة البيئية، المعيار ISO14001، المعيار EMAS*¹.

1. المحاسبة البيئية: إن تنامي الاهتمام بموضوع حماية البيئة والحفاظ عليها بما يحقق التوازن بين احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل، ألزم المؤسسة على ضرورة حماية البيئة وتنميتها، إلا أن هذا التوافق البيئي يحمل المؤسسة الكثير من التكاليف سواء، لمنع الأضرار البيئية من خلال استخدام الأساليب التكنولوجية المناسبة، أو لأجل علاج الأضرار البيئية السلبية التي لم تتمكن المؤسسة في منع حدوثها، هذا ما أدى إلى

* EMAS : Eco-Management and Audit Scheme

¹ .DOHOU Angèle, BERLAND Nicolas, Op. Cit, p.1

إدخال مفهوم جديد ضمن الإطار العام للنظام المحاسبي وهو المحاسبة البيئية، حيث أصبحت تعتبر هذه الأخيرة مصدر رئيسي للمعلومات المرتبطة بأنشطة العمليات البيئية.

أ- تعريف المحاسبة البيئية: ظهر مفهوم المحاسبة البيئية في نهاية القرن 19، وبالضبط سنة 1970 أين تم صقل هذا المفهوم بشكل دقيق تحت ضغوط الأطراف ذات المصلحة، سواء الداخلية منها كالعمال أو الخارجية (حملة الأسهم، الموردون، العمال، السلطات العمومية، البنوك، جماعات الضغط...) والتي أصبحت تمارس ضغوط على المؤسسة¹، ومن أهم تعاريف المحاسبة البيئية ما يلي:

المحاسبة البيئية هي "نظام فعال للمعلومات يقيس درجة ندرة العناصر الطبيعية المستخدمة أثناء أنشطة المؤسسة، بحيث يهدف لتقليل من استخدام الموارد الطبيعية النادرة"².

وفي تعريف آخر المحاسبة البيئية هي "استخراج وتحليل واستخدام المعلومات البيئية ذات القيم النقدية، وذلك بهدف تحسين الأداء البيئي والاقتصادي للمنظمة، وكذا قياس التكاليف والعوائد البيئية لتحديد نتيجة أكثر شمولاً"³.

كما عرفت كذلك بأنها "مجموعة من النشاطات التي تختص بقياس الأداء الاجتماعي والبيئي وتحليله لوحدة محاسبة معينة، وتوصيل المعلومات اللازمة إلى الفئات المختصة، وذلك بغرض مساعدتهم في عملية تقييم القرارات واتخاذها"⁴.

وفي تعريف آخر المحاسبة البيئية هي "تقنية لقياس التكلفة التي تتحملها المؤسسة لأجل حماية البيئة، والتي تسمح للمؤسسة من خلالها بإعداد تقرير سنوي تقوم بالإفصاح عنه للأطراف ذات المصلحة"⁵.

ومن جملة هذه التعاريف يمكن أن نستخلص أن المحاسبة البيئية مصدر رئيسي للمعلومات البيئية، بحيث تمكن المؤسسة من قياس تكاليف حماية البيئة من ناحية، ومن ناحية أخرى تقدير تكاليف التدهور البيئي.

¹. Pierre Borie. **Qu'est que la comptabilité Environnementale ?**. [en ligne]. disponible sur: <<http://www.fiscalite-environnementale.net/article-qu-est-ce-que-la-comptabilite-environnementale-74659827.html>>. (consulté le 30-07-2011).

². BERNARD Christophe. **comptabilité Environnementale : Les nouveaux enjeux pour l'Auditeur Comptable**. Magazine the certified Accontant. 2004, July, Issue 19, p.77.

³. كمال محمد منصوري، جودي محمد رمزي، المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، في منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي. ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامة للموارد، 08-08 أبريل 2008، سطيف. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص. 609.

⁴. عبد الرزاق قاسم الشحادة، مرجع سابق، ص. 283.

⁵. BORIE Pierre, Op. Cit, p.1.

ب- أهداف المحاسبة البيئية: تهدف المحاسبة البيئية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها¹:

- إعداد تقارير للنفقات البيئية مما يوضح إلتزام المؤسسة بتطبيق القوانين والتشريعات السائدة لأغراض الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- توضيح المسؤولية الاجتماعية البيئية للمؤسسة، حيث لم يعد هدف تعظيم الربح بمفرده صالحا لضمان استمراريتها في تحقيق النمو المستمر والمستدام لاستثماراتها، بل أصبح تعظيم الرفاهية الاجتماعية وتوفير البيئة النظيفة والحالية من التلوث ضمانا لاستمرار ونجاح المؤسسة اقتصاديا.
- إظهار المنافع التي حققتها المؤسسة خلال كل فترة، التي قد تتضمن زيادة إيرادات وأرباح المؤسسة من تطبيق نظم الإدارة البيئية.
- إدخال عناصر التكاليف البيئية ضمن متغيرات عملية اتخاذ القرارات.
- إظهار الوفورات التي حققتها المؤسسة في التكاليف، وذلك من خلال التخفيض في خسائر وأضرار عناصر التلوث البيئي.
- عرض المعلومات التفصيلية المرتبطة بالأداء البيئي بالقوائم المالية للمؤسسة عن فترة محاسبية معينة، وذلك من أجل:
- إعلام المساهمين بحجم الإنفاق عن الأنشطة البيئية ومدى تطور النفقات من فترة لأخرى، مما قد يعكس صورة واضحة عن تحديد حجم المخاطر البيئية المستقبلية للمؤسسة.
- ترشيد الإنفاق البيئي ومساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات لتحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.
- تمكين الجهات والأجهزة الخارجية التي تقوم بالرقابة على الأنشطة البيئية من الحصول على المعلومات التي تمكنهم من متابعة الأداء البيئي أو تقييم الالتزامات البيئية المؤثرة على مركز المؤسسة الحالي والمستقبلي.

ج- مجالات المحاسبة البيئية: تتلخص مجالات المحاسبة البيئية في المجالات التالية²:

- التقييم والإفصاح عن المعلومات المالية المرتبطة بالبيئة في مجال المحاسبة المالية والتقارير الصادرة عنها؛
- تقييم وإستخدام المعلومات المالية والفيزيائية المرتبطة بالبيئة في مجال المحاسبة الإدارية للبيئة، حيث تقوم المحاسبة الإدارية للبيئة بتقييم نفقات المؤسسة لأغراض أجهزة مراقبة التلوث، والإيرادات المتحققة من إعادة معالجة المواد، و التخفيضات السنوية الناتجة عن إستخدام المعدات الحديثة ذات الكفاءة العالية في الطاقة؛
- تقدير المؤثرات الخارجية وتكاليفها التي يطلق عليها محاسبة التكلفة الكلية؛

¹. أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص. 42.

². تيجاني بالرقبي، غربي عبد الحليم، مرجع سابق، ص. 340-342.

– المحاسبة عن التخزين والتدفقات المرتبطة بالموارد الطبيعية بقيم مالية وفيزيائية في مجال محاسبة الموارد الطبيعية؛

– دراسة المعلومات المالية والفيزيائية المتعلقة بالبيئة في مجال المحاسبة عن الرفاهية المستدامة وإدارة الأداء البيئي من خلال تهيئة وتطوير نظم محاسبة ملائمة تتعلق بالبيئة وتطبيقها.

2. معيار نظام الإدارة البيئية ISO14001: يعد المعيار ISO14001 مواصفة دولية طوّرتها منظمة التقييس الدولية، وعلى ضوءها حدّدت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية، وقد اعتمد النص الرسمي لهذا المعيار بعد نشره عام 1996، حيث يمكن المؤسسة من صياغة السياسة والأهداف مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بشأن الجوانب البيئية المهمة فهو يعتبر كأداة لقياس الأداء البيئي للمؤسسة.

أ- **تعريف ISO 14001:** عرف المعيار ISO 14001 بأنه "عنصر توحيد للمبادرات البيئية للمؤسسات، حيث يوفر منهجية شاملة يصف من خلالها الشروط المطلوبة لإنشاء نظام إدارة بيئية من أجل إدارة الآثار البيئية للمؤسسة وتخفيضها مع الوقت"¹

كما عرفت اللجنة الفنية TC207* المعيار ISO14001 بأنه "أسلوب منهجي في التعامل مع الجوانب البيئية للمؤسسة، فهو أداة تمكنها من السيطرة على تأثير أنشطتها، منتجاتها وخدماتها على البيئة الطبيعية"².
ومن هذين التعريفين يمكن أن نستخلص أن تطبيق المعيار ISO 14001 يساعد المؤسسة على تحقيق التحسين المستمر لأدائها البيئي مع ضمان استمرار تحقيق الأهداف البيئية.

ب- **متطلبات نظام الإدارة البيئية:** يتوقف تطبيق المعيار ISO 14001 على جملة من المتطلبات التي يجب توافرها لضمان فعالية تطبيقه، حيث جاءت هذه المتطلبات وفق تحديث اللجنة الفنية TC207 التابعة لمنظمة التقييس الدولية لعام 2004، وتمثل هذه المتطلبات في:

▪ **السياسة البيئية:** هي عبارة عن بيان تُصدره الشركة يتضمن نواياها ومبادئها، وتتناسب هذه السياسة مع أنشطة ومنتجات وخدمات المؤسسة، وتعد هذه السياسة البيئية المعلنه العنصر الأساسي في تطبيق المعيار ISO14001 بحيث تمثل دافعا في التنفيذ والتحسين المستمر للأداء البيئي، لذا يجب على الإدارة العليا وضع سياسة بيئية بحيث:³

- تتلاءم مع طبيعة وتنوع التأثيرات البيئية الناتجة عن أنشطة، منتجات وخدمات المؤسسة؛

¹. BARACCHINI Paolo. **Guide à la mise en place du Management Environnemental en entreprise selon ISO 14001**, 3^{ème} Edition. Lausanne : Press Polytechniques et Universitaires Romandes, 2007, p. 26.

* TC 207 : Technical Committee 207

². Technical committee tc 207. [en ligne]. disponible sur: < www.tc207.org/Faq.asp?question=5 > . (date de consultation 22-10-2011).

³. BARACCHINI Paolo. Op.Cit., p. 62.

- تشمل الالتزام بالتحسين المستمر والحد من التلوث؛
- تتضمن الالتزام باحترام المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى والمتعلقة بالجوانب البيئية؛
- توفر إطار للأهداف والبرامج البيئية؛
- توثق، تطبق وتقوم بإبلاغ كافة العاملين؛
- متاحة للجمهور.

■ **التخطيط:** تعتبر عملية التخطيط من المتطلبات الأساسية لنظام الإدارة البيئية ISO 14001، حيث تبدأ بتحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية، ومن ثم تحديد المتطلبات القانونية التي تتفق المؤسسة معها وبأني بعد ذلك تطوير الأهداف والغايات البيئية لإعداد برنامج عمل لإنجازها على وفق ما هو مطلوب.

■ **التنفيذ والتشغيل:** إن تنفيذ برامج الإدارة البيئية ليس مسؤولية قسم البيئة فقط، بل هي مسؤولية جميع العاملين بالمؤسسة، ونظرا لأهمية هذه المرحلة فهي تمر بسبع خطوات حددها المعيار ISO14001.

■ **الفحص:** يجب على المؤسسة إجراء الفحص ومتابعة الأنشطة البيئية وقياسها، فضلا عن تحديد الإجراءات التصحيحية والاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالأداء البيئي.

■ **مراجعة الإدارة:** تعتبر مراجعة الإدارة الخطوة النهائية في نظام الإدارة البيئية، حيث تقوم الإدارة العليا بمراجعة النتائج وتقييم الأداء البيئي لتحديد فعالية وكفاءة نظام الإدارة البيئية ومدى ملائمة سياستها البيئية لنشاط المؤسسة، وتنتج هذه المرحلة الفرصة للقيام بالتغذية العكسية للبيانات بهدف التحسين المستمر للأداء البيئي.

ج- أهمية المعيار ISO 14001 كأداة لقياس الأداء البيئي: إن الخبرة العملية تشير إلى أن الحصول على المعيار ISO 14001 يحتاج إلى تكاليف باهظة، إضافة إلى تكاليف متابعة النظام والحفاظة على استمراره، إلا أن الفوائد التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة ISO 14001 تفوق ما تكبده من تكاليف، و من أهم الفوائد التي تحصل عليها المؤسسة مايلي¹:

- تخفيض النفقات الناجمة عن اتخاذ إجراءات ترشيد الطاقة، وتحسين كفاءة إستخدامها؛
- يمنح المؤسسة القدرة على تقييم مخاطر التلوث الناتج عن عملياتها بشكل مسبق بدلا من معالجتها بعد وقوعها، حيث أن تنفيذ نظام الإدارة البيئية يضمن إتزام المؤسسة بمتطلبات التشريعات البيئية من خلال إنجاز الخطط والإجراءات التصحيحية الواجب إتخاذها في حال حدوث المشكلات؛

¹. عماد مكي. نظام الإدارة البيئية في صناعة تكرير النفط. مجلة النفط و التعاون العربي. الكويت: المجلد 37، العدد 136، 2011، ص ص.

- يساهم في تحسين قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات بمواصفات عالية الجودة تمكنها من كسب أسواق خارجية للتصدير، وخاصة في ظل تنامي الوعي لدى المستهلكين في تفضيل شراء منتجات تلتزم بمتطلبات حماية البيئة من التلوث؛

- الإهتمام بتدريب العاملين على ممارسة أفضل الوسائل الممكنة للحد من انبعاث الملوثات الى البيئة؛
- تحسين صورة المؤسسة في الوسط الذي تعمل فيه، إضافة الى إعطاء مصداقية للبرامج البيئية التي تتبّعها، حيث أن منظمات حماية البيئة والهيئات المسؤولة عن تطبيق التشريعات والأنظمة البيئية تنظر الى نظم الإدارة البيئية كمؤشر عن رغبة المؤسسة في الإهتمام بقضايا المجتمع وصحة المواطن؛

- جعل المؤسسة تلتزم بإجراءات تحسين سلسلة التوريد، بالإضافة الى تحسين علاقتها مع الموردين لتضمن حصولها على المواد اللازمة للتصنيع في أفضل مواصفات وأقل تكلفة، كما تحرص على تحقيق رغبات العملاء وتلبية احتياجاتهم؛

- تحسين الروح المعنوية للعاملين من خلال تكثيف الدورات التدريبية التي تؤدي الى تنمية مهاراتهم العملية، وبالتالي تخفيض حوادث العمل والحد من إنتشار المواد الملوثة التي تؤثر سلبا على حالتهم الصحية.

3. مواصفة نظام الإدارة البيئية والتدقيق EMAS: اعتمد الاتحاد الأوروبي في جوان 1993 التشريع EMAS كمواصفة إقليمية لنظام الإدارة البيئية للمنظمات العاملة في الاتحاد، وأصبحت سارية المفعول في أبريل 1995 وتم تنقيحها وأعيد نشرها عام 1999، وتعد EMAS من أكثر المواصفات تشددا وتفصيلا وذلك بفعل تأثير التشريعات البيئية الألمانية المشددة¹.

والمواصفة EMAS عبارة عن نظام تسجيل طوعي يمكن المؤسسات الصناعية الأوروبية التحقق من إيفاء نظام إدارتها البيئية لعدد من المتطلبات المحددة في المواصفة، ومن متطلباتها الرئيسية إعداد كشف بيئي تفصيلي يقدم معلومات صريحة للأطراف ذات المصلحة حول الجوانب والتأثيرات البيئية للمصانع، وتنص المواصفة صراحة على وجوب التحسين المستمر للأداء البيئي والكشف عن نجاح وإخفاق المؤسسة في تحقيق الأهداف والغايات البيئية المعلنة، كما تشترط القيام بالتدقيق من قبل طرف ثالث لنظام إدارة البيئة، وتعد المواصفة EMAS النموذج الأفضل للمواصفات البيئية من منظور تحسين الأداء البيئي لاعتماده على مدخل العملية-الأداء Process – Performance Approach ومن أهم الخصائص الأساسية للمواصفة مايلي:

- تنفذ وتسجل في الأنشطة التصنيعية وإنتاج الطاقة فقط؛
- تركز على التحسينات المستمرة في الأداء البيئي وتشترط وضع أهداف وبرامج لذلك؛
- تشترط إعداد سجل بالتأثيرات البيئية المهمة والتشريعات ذات الصلة؛

¹ . إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي. تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO14001:2004. مجلة الإدارة والاقتصاد. المستنصرية: 2008، العدد70، ص. 112.

- تشترط إجراء أنشطة تدقيقية شاملة ومتكررة من قبل طرف ثالث؛
- تشترط إعداد كشف بيئي شامل ونشره، وجعل السياسات والبرامج البيئية معلنة ومتاحة للجميع؛
- يشير المعيار إلى ضرورة استخدام أفضل أنواع التكنولوجيا المتوفرة التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية.

ثالثاً: مؤشرات قياس الأداء البيئي

تغطي المؤشرات البيئية الأداء المتعلق بموارد المؤسسة كالطاقة، المياه، مختلف الانبعاثات والنفائات السائلة والمخلفات، علاوة على ذلك تغطي تلك المؤشرات أيضاً الأداء من حيث التنوع البيولوجي والتوافق البيئي وغيرها من المعلومات وثيقة الصلة كنتأثيرات المنتجات على البيئة، حيث تم تصميم المؤشرات البيئية لكي تعكس نتائج وأشكال تأثير المؤسسة على البيئة، وتمثل هذه المؤشرات وفقاً للمبادرة العالمية للتقارير في¹:

1. مؤشر المواد: يشتمل هذا المؤشر على المؤشرين الفرعيين التاليين:

- المواد المستخدمة من حيث الوزن أو الحجم أثناء العملية الإنتاجية، حيث يصف هذا المؤشر مساهمة المؤسسة في الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية العالمية ومجهوداتها المبذولة لتقليل كثافة المواد وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.
- نسبة المواد المستخدمة كموارد يتم إعادة تدويرها، حيث يسعى هذا المؤشر إلى تحديد قدرة المؤسسة على استخدام مواد المدخلات المعاد تدويرها، حيث يساعد استخدام هذه المواد على تقليل الطلب على الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.

2. مؤشر الطاقة: تغطي مؤشرات الطاقة مجالات استخدام المؤسسة للطاقة، ويعد قياس استهلاك الطاقة وثيق الصلة بالانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبالتغير المناخي، حيث أن توليد الطاقة الناتج من حرق الوقود الأحفوري يتسبب في إصدار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والذي يعد أحد أهم غازات الاحتباس الحراري وينبغي أن يتم تقليل الاحتياج إلى الطاقة وذلك لتحقيق الأهداف المتضمنة في بروتوكول كيوتو ومخاطر التغير المناخي الحاد، من خلال استخدام أقل للطاقة واستبدال مصادر الوقود الأحفوري بغيرها من المصادر المتجددة ووسائل التكنولوجيا الموفرة للطاقة، مما يساعد المؤسسة على تقليل الاعتماد الحالي أو المستقبلي على مصادر الطاقة غير المتجددة، وكذلك التقليل من مخاطر تعرضها للتقلبات في أسعار الطاقة وعمليات الإمداد؛ ويضم مؤشر الطاقة المؤشرات الفرعية التالية:

¹ . Global Reporting Initiative. **Indicateurs & protocoles: Environnement**. Version 3. [en ligne]. Disponible sur: < http://www.globalreporting.org/NR/rdonlyres/C5E61A92-7CE0-403C-B9EC-7BABC182FDA8/2662/G3_FR_IP_PRFinal_with_cover.pdf >. 2006. (consulté le 26/10/2010).

- الاستهلاك المباشر للطاقة من المصادر الرئيسية للطاقة كالفحم والغاز الطبيعي والوقود، حيث يعد هذا الإستهلاك مصدرا رئيسيا لإنبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ويعد إستبدالها عاملا رئيسيا لمكافحة التغير المناخي.

- الاستهلاك غير المباشر للطاقة كالتكاليف الكهربية أو البخارية أو الحرارية، حيث يقاس هذا المؤشر الطاقة المستهلكة من قبل المؤسسة لإتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيدها.

- الطاقة التي تم توفيرها نتيجةً للترشيد وتحسين الكفاءة، حيث يوضح هذا المؤشر نتائج الجهود المبذولة لتطوير كفاءة استخدام الطاقة كإدخال المؤسسة تطورات تكنولوجية على العمليات، حيث يمكن أن يترتب على ذلك ترشيد في التكاليف ويمكن أن يؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة؛ فدعم التكنولوجيا الموفرة للطاقة له تأثير مباشر على تكاليف التشغيل ويقلل من الاعتماد المستقبلي للمؤسسة على مصادر الطاقة غير المتجددة، كما يعد الاستخدام الكفء للطاقة أحد الاستراتيجيات المحورية في مكافحة التغير المناخي وغيره من التأثيرات البيئية .

- المبادرات التي تهدف إلى تقديم المنتجات والخدمات التي تعتمد على الطاقة المتجددة، فتقديم منتجات وخدمات موفرة للطاقة يعد مصدرا هاما للميزة التنافسية من خلال تعزيز تميز المنتج وسمعته، كما يمكن أيضا للوسائل التكنولوجية الموفرة للطاقة أن تقلل من تكلفة هذه المنتجات.

3. مؤشر المياه: إن المؤشرات المرتبطة بالمياه توضح مراقبة وتحسين الاستخدام الكفء للمياه، حيث يشتمل هذا المؤشر على مايلي:

- كمية المياه الإجمالية، فمؤشر إجمالي كمية المياه المستهلكة يساهم في فهم النطاق العام للتأثيرات والمخاطر المرتبطة باستخدام المؤسسة للمياه، حيث يعد إجمالي كمية المياه مؤشرا حول الحجم النسبي لإستهلاك المؤسسة للمياه ومستوى الخطر الذي تفرضه الاضطرابات الحادثة في عمليات إمداد المياه خاصة وأن المياه العذبة نادرة بشكل متزايد .

- نسبة وإجمالي حجم المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها، حيث يمكن أن تستخدم نسبة المياه المعاد استخدامها وتدويرها كمقياس للكفاءة، ويمكن أن توضح مدى نجاح المؤسسة في تقليل إجمالي عمليات سحب المياه والتصريف، وزيادة هذه النسبة يمكن أن تؤدي إلى تقليل تكاليف استهلاك ومعالجة المياه والتخلص منها، فالتقليل في الاستهلاك من خلال إعادة الاستخدام والتدوير يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف المحلية أو الوطنية لإدارة إمدادات المياه.

4. مؤشر التنوع البيولوجي: يمكن للمؤسسة تحديد المخاطر المرتبطة بالتنوع البيولوجي وذلك من خلال عمل التقارير حول التأثير المحتمل لنشاطها على هذا التنوع، فمراقبة الأنشطة المنفذة في المناطق التي تتمتع بتنوع بيولوجي تمكن المؤسسة من تقليل مخاطر التأثيرات عليها، وتمكنها أيضا من إدارة التأثيرات الواقعة

على التنوع البيولوجي أو من تجنب الإدارة الخاطئة لها، حيث أن الإخفاق في إدارة تلك التأثيرات من الممكن أن يتسبب في تشويه سمعة المؤسسة وفقدان القبول الاجتماعي لعمل المؤسسة.

5. مؤشر الانبعاثات الغازية والنفايات السائلة والصلبة: يتناول هذا المؤشر جملة من المؤشرات الفرعية التي تقوم بقياس الانبعاثات البيئية المصنفة على أنها ملوثات طبقاً للمعايير البيئية المتعارف عليها، وتشمل هذه المؤشرات أنواع مختلفة من الملوثات كالانبعاثات الغازية، النفايات السائلة، والمخلفات الصلبة وبالإضافة إلى ذلك، هناك مؤشرات حول نوعين من الانبعاثات الخاضعة للمعاهدات الدولية وهما غازات الاحتباس الحراري و المواد التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون، وتمثل المؤشرات الفرعية لمؤشر الانبعاثات في:

▪ حجم الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة لغازات الاحتباس الحراري، حيث تعد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الأسباب الرئيسية في التغير المناخي، والتي تم تنظيمها من خلال ميثاق إطار عمل الأمم المتحدة حول التغير المناخي (برتوكول كيوتو)، ونتيجة لذلك فإن معظم القوانين المحلية والدولية تهدف إلى الحد من كمية تلك الانبعاثات وتحديد المكافآت عند التقليل منها، وهناك 6 انبعاثات رئيسية لغازات الاحتباس الحراري هي:

- ثاني أكسيد الكربون CO₂؛
- الميثان CH₄؛
- أكسيد النيتروز N₂O؛
- هيدروفلورو كربون (مجموعة مكونة من مركبات متعددة) HFCs؛
- الهيدروكربونات المشبعة بالفلور PFCs؛
- سادس فلوريد الكبريت SF₆ .

▪ حجم انبعاثات المواد التي تساهم في تآكل طبقة الأوزون، فطبقة الأوزون تقوم بتنقية معظم الأشعة فوق البنفسجية الضارة للشمس، ويتيح قياس انبعاثات المواد التي تؤدي إلى تآكل الأوزون إمكانية تقييم مدى توافق المؤسسة مع القوانين الحالية والأخطار المحتملة في المنطقة التي تعمل بها، وهذا يرتبط تحديداً بالمؤسسات التي تشمل عملياتها ومنتجاتها وخدماتها المواد التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون، حيث يتعين عليها أن تتحول إلى استخدام التقنيات الحديثة لكي تتوافق مع التزامات الإزالة التدريجية لتلك المواد الضارة، والتزام المؤسسات بالإزالة التدريجية للمواد الضارة بالأوزون يساعدها في تحديد مستوى الأسبقية التقنية والوضع التنافسي في الأسواق للمنتجات والخدمات المتأثرة بالضارة بالأوزون.

▪ كمية المياه التي يتم تفريغها من حيث الجودة والمكان، فهذا المؤشر يقيس الحجم الكلي لعمليات تصريف المياه، ويكون ذلك بالتر المكعب مع تحديد مكان التصريف وطريقة المعالجة، فكمية المياه

المصرفة من قبل المؤسسة ترتبط بشكل مباشر بالتأثير البيئي وبتكاليف عمليات التشغيل، ومن خلال تطوير جودة المياه المصرفة وتخفيض كمياتها أو إحداهما يمكن للمؤسسة تقليل الآثار السلبية على البيئة، كما تؤثر الإزالة غير المنظمة للنفايات السائلة ذات الملوثات الكيميائية (وفي المقام الأول النيتروجين، الفسفور والبوتاسيوم) على موارد المياه التي تصرف فيها تلك النفايات، وهو ما يؤثر بدوره على علاقتها مع المجتمع ومستخدمي المياه الآخرين؛ فمعالجة المياه من مستويات التلوث يخفف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة بالإضافة إلى تجنب المؤسسة مواجهة مخاطر الإجراءات القانونية حيال عدم توافقها مع القوانين البيئية، ويعزز من الرخصة الاجتماعية للمؤسسة.

■ حجم الانسكابات الكيميائية، يعمل المؤشر على تصنيف كل الانسكابات (الزيوت، الوقود، المواد الكيميائية) المسجلة وحجمها، ويعد كمقياس غير مباشر لتقييم ومراقبة المهارات داخل المؤسسة؛ فإنسكابات المواد الكيماوية والزيوت والوقود له آثار سلبية على البيئة مع احتمال التأثير على التربة والمياه والهواء والتنوع البيولوجي وأيضاً على صحة الإنسان، وترتبط الجهود التنظيمية لتجنب انسكابات المواد الضارة مباشرة بتوافق المؤسسة مع القوانين والمخاطر المالية وأيضاً مخاطر الإجراءات القانونية،

■ إجمالي حجم النفايات من حيث نوعها وطرق التخلص منها، فالمؤشر يقيس كمية النفايات التي خلقتها عمليات الإنتاج بالمؤسسة، وإذا لم تكن هناك بيانات متاحة عن الكمية، يتم تقديرها من خلال استخدام المعلومات المتاحة حول حجم وكثافة النفايات المجمعة من خلال إعداد التقارير عن الكمية الإجمالية للنفايات بالطن من حيث النوع، طرق الإزالة وإعادة الاستخدام، المعالجة، دفن النفايات، إعادة التدوير؛ فتقليل النفايات يساهم بشكل مباشر في تخفيض تكاليف المعالجة والإزالة.

6. مؤشر المنتجات والخدمات: يقيّم هذا المؤشر الإجراءات التي تتخذها المؤسسة اتجاه تقليل الآثار البيئية السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية الخاصة بتصميم وتوصيل المنتج والخدمة، ويمكن أن يساهم التصميم البيئي في الوقوف على فرص عمل تجارية جديدة، وتحفيز الابتكار التكنولوجي، بالإضافة إلى أن مراعاة الاعتبارات البيئية عند تصميم المنتج أو الخدمة من شأنه أن يقلل من خطر عدم التوافق مع التشريعات البيئية المستقبلية، ومن شأنه أيضاً تعزيز سمعة المؤسسة، فمن خلال هذا المؤشر يتم تحديد:

■ المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة الآثار البيئية للمنتجات والخدمات، مع تحديد مدى تحقيق ذلك من خلال:

- استخدام المواد (المواد غير المتجددة والمواد التي تستخدم الطاقة بكثافة والمواد السامة).
- استهلاك المياه (كميات المياه المستخدمة خلال فترة الإنتاج أو الاستهلاك أو كلاهما)؛

- الإنبعاثات (انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والانبعاثات السامة والضارة بطبقة الأوزون)؛
- النفايات السائلة (جودة المياه المستخدمة خلال فترة الإنتاج أو الاستهلاك)؛
- الضوضاء؛
- المخلفات (المواد و المركبات غير القابلة للتدوير والسامة).

■ نسبة المنتجات المباعة وما يتعلق بها من مواد التعبئة، حيث يتم تحديد حجم المنتجات ومواد تغليفها التي تم إعادة استخدامها أو تدويرها في نهاية عمرها الافتراضي، المؤشر يقوم بتحديد نسبة المنتجات ومواد تغليفها المعاد تدويرها حسب صنف كل منتج على حدة.

7. مؤشر التوافق البيئي: ويتضح التوافق البيئي من خلال:

■ القيمة المالية للغرامات وإجمالي عدد العقوبات غير المالية التي يتم فرضها نتيجة عدم الإمتثال للقوانين واللوائح البيئية، حيث تساعد عملية الامتثال للقوانين من المنظور الاقتصادي على تقليل المخاطر المالية التي تفرض بشكل مباشر في صورة غرامات أو بشكل غير مباشر في آثار تضر بسمعة المؤسسة، كما يمكن أن يؤثر على مدى قدرتها على توسيع نطاق عملياتها أو الحصول على التراخيص التي تحتاجها.

■ إجمالي مصاريف حماية البيئة واستثماراتها حسب نوعها، حيث يتيح تقدير حجم المصاريف إمكانية تقييم مدى كفاءة مبادرات المؤسسة اتجاه البيئة، حيث يركز هذا المؤشر على قضايا التخلص من النفايات ومعالجة الانبعاثات وتكاليف تلك المعالجة بناء على العناصر التالية:

- معالجة النفايات والتخلص منها؛
- معالجة الانبعاثات (مثل المصاريف المنفقة على المرشحات والأدوات)
- إهلاك المعدات وأعمال الصيانة والمواد والتكاليف الخاصة بالموظفين.
- كما يركز المؤشر كذلك على نفقات حماية البيئة وإدارتها من خلال العناصر التالية:
- الخدمات الخارجية الخاصة بالإدارة البيئية؛
- الموظفين القائمين على الأنشطة العامة للإدارة البيئية؛
- أعمال البحث والتطوير؛
- المصاريف المنفقة على ابتكار تكنولوجيات أنظف؛
- المصاريف المنفقة على شراء المساحات الخضراء؛
- التكاليف الخاصة بالإدارة البيئية.

المبحث الثالث: أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية

تعتبر الجباية البيئية من بين أهم الوسائل الاقتصادية التي تلجأ لها الدول للحفاظ على البيئة والحد من ظاهرة التلوث وذلك لتحقيق التنمية المستدامة، فهي تعمل على تصحيح فشل السوق وإعطاء أسعار لموارد البيئة، حيث يترتب على كل من يلوث البيئة أن يدفع ثمن تلويثه وهذا طبقاً لمبدأ الملوث المدفع؛ إلا أن تطبيق الجباية البيئية يؤدي إلى إحداث آثار متعددة على المؤسسات، بإعتبار هذه الأخيرة الأكثر تسبباً بالتلوث البيئي، وسيتم من خلال هذا المبحث تبيان أثر الجباية البيئية على كل من الأداء الاقتصادي، الإجتماعي و البيئي للمؤسسة.

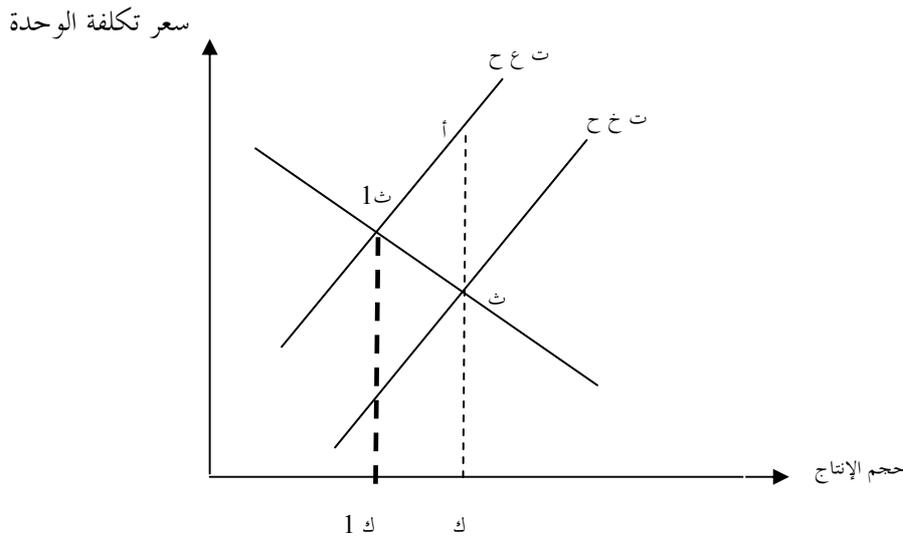
المطلب الأول: أثر الجباية البيئية على الأداء الاقتصادي للمؤسسة

إن مدى فعالية أي سياسة لحماية البيئة تتحدد بالنتائج التي تتمخض عنها، والجباية البيئية هدفها تغيير سلوك المؤسسة في الاتجاه الذي يحافظ على البيئة من خلال ترشيد أداؤها الاقتصادي بالشكل الذي يسمح لها بمراعاة الإعتبارات البيئية، فتطبيق الجباية البيئية يؤدي إلى إحداث آثار عديدة على الأداء الاقتصادي للمؤسسة قد تكون هذه الآثار ايجابية كما قد تكون سلبية، ويتمثل أثر فرض الضريبة البيئية في:

أولاً: التأثير على تكلفة إنتاج المؤسسة

يمكن توضيح أثر فرض الضريبة البيئية على تكلفة إنتاج المؤسسة من خلال الشكل رقم (15):

شكل رقم (15): أثر فرض الضريبة على تكلفة إنتاج المؤسسة



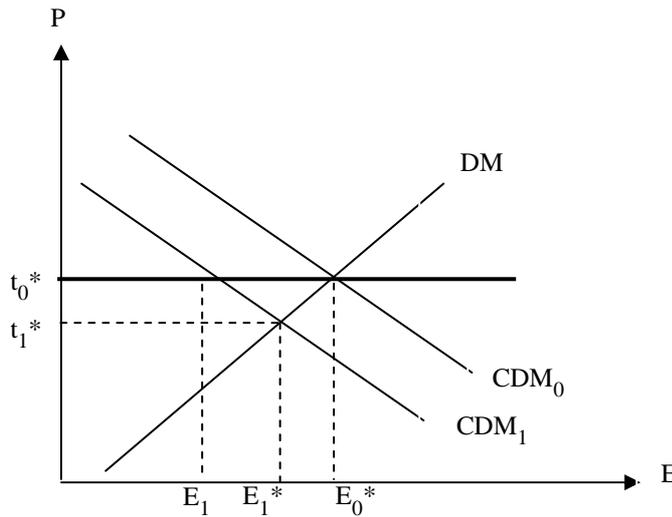
المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي. تقييم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، ص. 398.

يعبر المنحنى (ت ع ح) من الشكل رقم (15) عن التكاليف الإجتماعية الحدية، والمنحنى (ت خ ح) عن التكاليف الخاصة الحدية، فإذا لم تكن هناك سلطة تحمل المؤسسة الملوثة على دفع التكاليف الحدية للتلوث، فإن المنحنى الملائم لصنع قراراتها يكون (ت خ ح) وتكون كمية إنتاجها (ك)، وهي كمية أكبر من اللازم من وجهة نظر المجتمع الذي يضطر إلى تحمل تكاليف التلوث والمقدرة بـ (أ ث)؛ أما بمجرد فرض ضريبة على المؤسسة الملوثة فعندئذ تتحمل المؤسسة النفقة الكاملة لإنتاج تلك السلعة والممثل في المنحنى (ت ع ح) وتصبح تنتج فقط الكمية (ك1) بتكلفة إنتاج أعلى (ث1)، وبالتالي يمكن القول أن تطبيق الضريبة البيئية تكفل تضمين تكاليف الأضرار البيئية في تكلفة المنتجات ما يؤدي إلى ارتفاعها، وبذلك تخلق حوافز للمؤسسات الملوثة بتخفيض الأضرار البيئية.

ثانياً: تشجيع الابتكارات وتعزيز القدرة التنافسية

تعد الضريبة البيئية أكثر كفاءة في المعالجة الوقائية للمشاكل البيئية وأشد تحفيزاً نحو تطوير ابتكارات وتقنيات حماية البيئة، حيث تدفع بالمؤسسات الملوثة للبيئة بتقليل التلوث إلى أدنى حد ممكن من خلال استثمارها في معدات مكافحة التلوث، ما قد يؤدي إلى ارتفاع المقدرة التنافسية للمؤسسات وتطور الإنتاج وتسويق السلع الاستثمارية البيئية، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات لإختراق ودخول أسواق واسعة لتصريف منتجاتها، والشكل رقم (16) يوضح أثر الضريبة كحافز للإستثمار في تكنولوجيا تخفيض التلوث:

شكل رقم (16): أثر الضريبة البيئية على الإستثمار التكنولوجي للمؤسسة



Source : OCDE, La Fiscalité, l'innovation et l'environnement, Op.Cit., p .117.

يمثل المحور الأفقي (E) إنبعاثات المؤسسة والمحور العمودي (P) معدل الضريبة، وتمثل النقطة E_0^* المستوى الأمثل للتلوث والناتج عن تقاطع منحني التكاليف الهامشية لأضرار التلوث (DM) مع منحني التكاليف الهامشية لتخفيض التلوث (CDM_0)، ففي حالة ما إذا كان سعر الضريبة البيئية ثابت في البداية عند النقطة t_0^* والذي يمثل معدل مرتفع، يكون منحني التكاليف الهامشية لتخفيض التلوث مساوي لمنحني تكاليف الهامشية لأضرار التلوث يكون مستوى الانبعاثات عند النقطة E_0^* ، فإذا اختارت المؤسسة الإبتكار واقتناء تكنولوجيات مكافحة التلوث فإن المنحني CDM_0 ينتقل نحو الأسفل ويصبح CDM_1 ، وتنخفض الانبعاثات إلى المستوى E_1^* ، فما يمكن استنتاجه أن تبني المؤسسة لمعدات مكافحة التلوث يترجم من خلال منحني التكاليف الهامشية لتخفيض التلوث وانخفاض الإنبعاثات يقود بدوره معدل الضريبة نحو الانخفاض.

كما أن إستثمار المؤسسات في معدات مكافحة التلوث قد يمنحها مزايا ضريبية كالإستفادة من تخفيض الرسم على القيمة المضافة نتيجة إقتناء مثل هذه المعدات، أو الإستفادة من الإهلاك المتسارع لهذه المعدات¹.

ثالثا: التأثير على أسعار المنتجات

إن فرض الضرائب البيئية على المدخلات التي تسبب تلوثا أثناء العملية الإنتاجية يؤدي بالضرورة إلى زيادة تكاليف العملية الإنتاجية وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الملوثة للبيئة، ما قد يؤثر سلبا على ربحية المؤسسة نتيجة انخفاض الطلب على منتجاتها بسبب ارتفاع أسعارها، كما يترتب على فرض هذه الضريبة بعض الآثار التوزيعية غير المرغوب فيها، فمن المتوقع أن يكون ارتفاع أسعار هته المنتجات كبير بحيث يصبح غير مقبول اقتصاديا واجتماعيا، وتزداد المشكلة صعوبة إذا كانت تلك المنتجات أساسية وضرورية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية (كالإسمنت، الحديد والصلب وبعض المنتجات البتروكيمياوية...)، مما يتوجب على الدولة دعم الأبحاث وتشجيع تطوير التكنولوجيا النظيفة والأقل تلويثا للبيئة مع تقديم إعانات للمؤسسات للاستثمار في معدات مكافحة التلوث، هذا ما قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار واستقرار المستوى العام لها، وهذا يجد ذاته حماية وقائية للبيئة.

كما قد تتحمل المؤسسة مدفوعات ضريبية كليا، وذلك إما بـ²:

- تخفيض أرباحها الموزعة؛
- أو زيادة الاقتراض؛
- أو تخفيض الاستثمارات الجديدة.

¹. Ibid., p. 134.

². محمد ابراهيم منصور. دور الضريبة في مكافحة التلوث وحماية البيئة (تحليل الآثار التخصيفية). مجلة أسبوط للدراسات البيئية، القاهرة، العدد الأول، 1991، جوان، ص.101.

رابعاً: إعادة توجيه الموارد الاقتصادية

كما قد يؤدي فرض الضرائب البيئية بالمؤسسة إلى إعادة توجيه مواردها الاقتصادية المتاحة، إما داخليا داخل الدولة، أو خارجيا (على المستوى الدولي)، مما يؤدي بها إلى الاستثمار في المناطق التي تقل فيها أضرار التلوث، وتنخفض فيها معدلات الضريبة كالمناطق النائية داخل الدولة، أو تحويل استثماراتها إلى الدول التي لا توجد فيها تشريعات بيئية أو تحفظات فيما يختص بالأضرار البيئية، وهذا هو الاتجاه السائد لدى الشركات العالمية متعددة الجنسيات، والتي تقوم بإعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة في الدول النامية، خاصة تلك التي لا يوجد فيها تشريعات بيئية، أو قيود مفروضة لحماية البيئة، إلا أن هذا التوجه يفقد الضريبة البيئية دورها في حماية البيئة.

المطلب الثاني: أثر الجباية البيئية على الأداء الاجتماعي للمؤسسة

إن تطبيق الجباية البيئية يمكن يحدث آثار متعددة على الأداء الاجتماعي للمؤسسة تتمثل في:

أولاً: التأثير على العمالة والتشغيل

إن الطلب المتزايد على المعدات والتجهيزات البيئية، أي على التكنولوجيا البيئية، قد يوفر فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات، نتيجة زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات ما قد يوفر أماكن وفرص عمل جديدة، إلا أن فرض الضريبة البيئية قد يؤثر على العمالة والتشغيل في اتجاه معاكس، بحيث قد تصبح بعض المؤسسات ذات تكلفة عالية ولا تستطيع تنفيذ الشروط والمتطلبات البيئية، ويمكن لهذه التكاليف الإضافية أن تؤدي إلى توقف بعض المؤسسات عن العمل، وسيترتب على ذلك حدوث آثار سلبية على التشغيل والعمالة حيث يؤدي إلى خسارة العديد من فرص وأماكن العمل بسبب¹:

- عرقلة الاستثمارات؛
- توجيه الاستثمارات وانتقال الإنتاج إلى الخارج نتيجة القيود والتعليمات البيئية المشددة؛
- إغلاق بعض المصانع بسبب ارتفاع التكاليف الناجم عن إجراءات حماية البيئة.

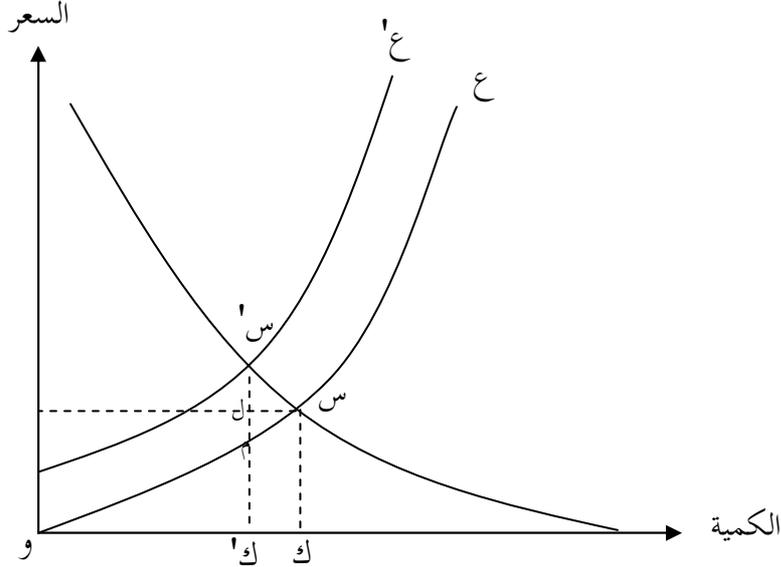
ثانياً: التأثير على المستهلكين

إن المؤسسات الملوثة قد تقوم بعملية نقل عبء الضريبة البيئية بالتساوي بينها وبين المستهلكين، أو بنقلها صورة جزئية أو كاملة إلى مستهلكي السلعة أو الخدمة الخاضعة لضريبة التلوث، حيث:

¹ عبد الباقي محمد. مرجع سابق، ص. 103.

- في حالة ما إذا كان الطلب على السلعة وعرضها مرنا، أو تكون مرونة الطلب تساوي مرونة العرض، فإن عبء الضريبة يتوزع بين المؤسسة والمستهلكين بالتساوي تقريبا والشكل رقم (17) يوضح ذلك:

شكل رقم (17): نقل عبء الضريبة



المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي. تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد 49، ص. 411.

يتضح من الشكل رقم (17) أنه بمجرد فرض الضريبة على التلوث تتغير ظروف العرض وينتقل منحني العرض ع إلى الوضع ع'، فيرتفع السعر من ك س إلى ك' س' وتنخفض الكمية المطلوبة من وك إلى وك'، فالسعر ارتفع بمقدار ل س' وانخفضت الكمية المطلوبة بمقدار ك ك'، وبهذا يتوزع عبء الضريبة م س' بين المؤسسة والمستهلكين، فيتحمل المستهلكون الجزء ل س' لأنه عبارة عن الزيادة في السعر نتيجة الضريبة وتحمل المؤسسة الجزء الباقي م ل.

- وفي حالة ما إذا كان الطلب على السلعة مرنا، أي إذا كان التغيير النسبي في سعر منتجها المباشرة عند فرض الضريبة سيؤدي إلى تغيير نسبي أقل في الكمية المطلوبة منها، وعرضها غير مرن، فتتحمل المؤسسة في هذه الحالة الجزء الأكبر من عبء الضريبة ويتحمل المستهلكون الجزء الأقل.

- أما في حالة ما إذا كان الطلب على السلعة غير مرن، وعرضها مرنا، فيتحمل المستهلكون في هذه الحالة الجزء الأكبر من عبء الضريبة وتحمل المؤسسة الجزء الأقل.

ففي هذه الحالة الأخيرة فإن الإيراد الكلي الخاص بالمؤسسة لا يتأثر¹؛ و يتحمل المستهلكين المبلغ الأكبر للضريبة، وبالتالي فعلى الرغم من أهمية مبدأ الملوث الدافع من الناحية المالية والاقتصادية في إيجاد موارد مالية لمباشرة الأعمال الوقائية والأعمال التدخلية لحماية البيئة، إلا أنه يعترضه نوع من عدم الوضوح في تحديد المخاطب الحقيقي به، فإذا كان الملوث هو الدافع من خلال النص القانوني، فإنه ليس إلا الدافع الأول لأنه يدرج تكلفة الرسوم البيئية ضمن سعر السلعة أو الخدمة النهائية التي يقدمها، وبذلك يصبح الدافع الرئيسي هو المستهلك، واستعادة الملوث لما دفعه من جراء التلوث لا يحفزّه على بذل عناية فائقة في البحث عن أفضل الأساليب والطرق لتخفيض التلوث، لذلك فإن تطبيق الضريبة دون تناسب مع درجة التلوث التي تحدثها المؤسسة مع تحميل عبئها على المستهلك يجعل من الأثر التحفيزي للضريبة منعدم ويقل أيضا تأثيرها الإيجابي على معدلات التلوث البيئي.

المطلب الثالث: أثر الجباية البيئية على الأداء البيئي للمؤسسة

تعد الجباية البيئية أداة هامة للتخصيص الكفء للموارد البيئية وتشجيع الإستخدام الرشيد لها، فهي في حقيقتها محدودة ويؤدي إستخدامها عن طريق الإنتاج أو الإستهلاك الى تدهورها والإقلال منها، ويتمثل أثر فرض الضريبة البيئية على الأداء البيئي للمؤسسة في النقاط التالية:

أولاً: الكفاءة في تخصيص المواد التي تستخدم كمدخلات في العملية الإنتاجية

إن فرض الضرائب البيئية على المواد التي تشكل مصدر تلوث عند إستخدامها في العملية الإنتاجية، من شأنه أن يؤدي بالمؤسسة الى استبدال تلك المدخلات التي تم فرض ضرائب بيئية عليها بمدخلات أخرى أقل تلويث للبيئة، وقد يصل الأمر الى التوقف عن إستخدام تلك المدخلات لما لها من زيادة في الضرائب المدفوعة من قبل المؤسسة، مما قد يقود بالمؤسسة على المدى الطويل بتغيير مكونات مدخلاتها والإستثمار في تطوير وتنمية المدخلات البيئية المفضلة والتقنيات والتكنولوجيا الأكثر كفاءة²، إلا أن هذا الإجراء المتبع من قبل المؤسسة قد يؤدي بها الى تحمّل تكاليف إضافية والتي تزيد بدورها من تكلفة الإنتاج، ما قد يؤثر على الوضع التنافسي للمؤسسة في السوق؛ كما أن إرتفاع تكلفة الإنتاج خاصة بالنسبة للصناعات كثيفة التلوث قد يترتب عنه إنخفاض العرض من هذه الصناعات، وبالتالي إرتفاع أسعار منتجاتها، وفي حالة عدم قدرة المؤسسة على إستعاب هذه الضريبة، وفي نفس الوقت عدم قدرتها على الإستثمار في معدات مكافحة التلوث نظراً لإرتفاع تكلفتها، قد يؤدي بها في النهاية إلى التوقف عن الإنتاج والخروج من السوق.

¹ المرجع نفسه، ص. 100.

² عمرو محمد السيد الشناوي. مرجع سابق، ص. 419.

ثانياً: تخفيض إستهلاك المنتجات المضرّة بالبيئة

تستعمل الضريبة البيئية على المنتجات بشكل أكبر لتصحيح الآثار الخارجية أكثر من استعمالها للحد من التلوث، فإخضاع المنتجات والتي تعد مصدر للتلوث للضريبة يؤدي لا محالة إلى إرتفاع أسعارها نتيجة تضمين التكاليف البيئية بها من خلال ضريبة التلوث، مما يشجع المستهلكين على التحول إلى المنتجات البديلة التي هي أقل ضرراً بالبيئة والتي قد تعفى من الرسم على القيمة المضافة، وبالتالي ينخفض استهلاك منتجات المؤسسة مما يؤثر سلباً عليها كفقدانها لجزء كبير من حصتها السوقية و انخفاض عدد عملائها نتيجة توجيههم لمنتجات مؤسسة أخرى تراعي البيئة، إلا أن هذا التأثير يمكن أن يجعل لدى المؤسسات مرونة كافية لإختيار أسلوب أكثر فاعلية في تخفيض عناصر تلوث البيئة من خلال إجراء تغييرات في الآلات المستخدمة أو في أمطاط وأساليب الإنتاج، أو إيجاد نظام للتخلص من المنتجات أو مدخلات إنتاجها من خلال إعادة التدوير أو توافر بدائل سلعية بيئية سليمة وهنا لا يجب النظر إلى مدى توفر البدائل البيئية من الناحية الفنية فقط، ولكن أيضاً من الناحية الاقتصادية وسعر البديل ونسبة سعر المدخل إلى جملة تكلفة المنتج.

ثالثاً: تخفيض حجم النفايات والانبعاثات الغازية الملوثة

إن فرض ضرائب بيئية على النفايات يترتب عنه إجبار المؤسسة على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، ففرض هذه الضريبة سوف يحفز المؤسسة على التحكم في مستوى النفايات المصاحبة للإنتاج حتى لا تتحمل تلك التكلفة الإضافية التي تمثلها الضريبة، الذي سوف يجعل المؤسسة تقارن دائماً بين تكلفة التحكم في مستوى التلوث وبين تكلفة التخلص من النفايات والتي تعكسها الضريبة البيئية؛ وطالما أن هدف المؤسسة هو تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل التكلفة الحدية للتحكم في التلوث مع معدل الضريبة على النفايات، فالمؤسسة سوف تقارن بين مقدار الضريبة المفروضة على كل وحدة من النفايات مع التكلفة التي تتحملها في سبيل تخفيض حجم تلك النفايات سواء من خلال تغيير الأسلوب المستخدم في الإنتاج أو تغيير نوعية المدخلات الإنتاجية أو تخفيض حجم الإنتاج من الأنشطة الملوثة، وبالطبع سوف تتوقف المؤسسة عن تخفيض حجم النفايات عندما تتساوى التكلفة الحدية للتخفيض مع معدل الضريبة¹.

فما يمكن قوله أن فرض ضريبة على النفايات المتسببة للتلوث تجعل هناك سعراً لإستخدام البيئة كمستودع، أي أن الدولة تضع حقوقاً لموارد البيئة يتعين الدفع مقابلها، وبذلك تكون المؤسسة ملزمة بأخذ هذه الموارد في الإعتبار كتكاليف إضافية ضرورية للقيام بأنشطتها، مما يعني أن المؤسسة يجب أن تستأجر حقوق منحها استخدام الوسط البيئي للتخلص من نفايات أنشطتها، وهكذا فإن فرض ضريبة النفايات

¹. عبد العزيز عثمان سعيد، العشماوي شكري رجب. مرجع سابق. ص. 432.

سوف يشجع المؤسسة على البحث عن طرق أقل تكلفة للسيطرة على حجم النفايات وتخفيضها إلى المستويات المرغوبة ومعالجتها بطرق ملائمة، وهذا من أجل تخفيف العبء الضريبي.

كما أن فرض ضرائب بيئية على مختلف الانبعاثات الغازية كغاز أكسيد الآزوت، ثاني أكسيد الكربون، أكسيد الكبريت... الخ، والتي تعد مصادر هامة للإحتباس الحراري، يساهم في تحفيز المؤسسات على تخفيض نسبة انبعاثاتها من هذه الغازات ويحتم عليها إيجاد حلول سريعة وفعّالة وهذا لتخفيض أعباءها الضريبية، وبصفة عامة كلما زاد معدل الضريبة فإن مقدار الإنخفاض في معدل الانبعاثات الملوثة للبيئة سوف يكون أكبر والعكس صحيح، إلا أن فاعلية الضريبة في تخفيض التلوث والحد من آثاره السلبية سوف يختلف من مؤسسة إلى أخرى وفقا لإختلاف مرونة التكلفة الكلية للإنبعاثات بالنسبة لحجم الإنتاج، فكلما زادت مرونة التكلفة الكلية للإنبعاثات زادت مرونة التكلفة الحدية للإنبعاثات ومن ثم زادت استجابة المؤسسة لضريبة الإنبعاثات وزادت فاعلية الضريبة في الحد من التلوث البيئي و العكس صحيح، حيث إذا كانت استجابة التكلفة الكلية للتلوث الناتج عن الإنبعاثات ضعيفة للتغير في حجم الإنتاج كلما قلت فاعلية الضريبة في الحد من مشكلة التلوث البيئي الناتج عن الإنبعاثات.

ففي اليابان طالب العديد من المصايين بالأمراض الناجمة عن التلوث الهوائي لأكسيد الكبريت المنبعث بسبب إحتراق البترين بتعويض من قبل الدولة والقطاع الصناعي، وكنتيجة لهذا الوضع قامت الدولة بوضع ضريبة على انبعاثات أكسيد الكبريت (SOx) سنة 1973، وبدأت بتطبيقها سنة 1974 حيث أصبحت إيرادات هذه الضرائب البيئية توجه لتعويض المتضررين من انبعاثات SOx، إلا نسبة المتضررين استمرت في الإرتفاع كما استمرت الانبعاثات كذلك في الإرتفاع، فقررت الدولة مضاعفة معدل الضريبة بـ 7 مرات، مما ساهم بالعديد من المؤسسات بعد سنة 1987 بالتخفيض التدريجي لإنبعاثات NOx نتيجة إقتناءها لمعدات مكافحة التلوث والاستثمار في مشاريع الإبتكار والتطوير وهذا لتخفيض أعباءها الضريبية¹.

يمكن أن نستنتج أن فرض ضرائب على الإنبعاثات الملوثة بمعدلات مرتفعة سوف يقدم حافزا قويا للمؤسسات على الإبتكار والتجديد والحصول على التكنولوجيا الأقل تلوثا للبيئة، بل يمكن أن تقوم المؤسسات الكبرى بالإستثمار في البحوث والدراسات سعيا في ابتكار وسائل تكنولوجية تسمح بتخفيض معدلات الإنبعاثات إلى المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبيا.

¹. OCDE, La Fiscalité, l'innovation et l'environnement, Op.Cit., p. 115.

رابعاً: الكفاءة في ترشيد استهلاك الطاقة

إن زيادة استهلاك الوقود الأحفوري كالغاز الطبيعي، البترول والفحم أثناء العملية الإنتاجية، وُلد ضغوط على البيئة العالمية من التلوث إلى الاحتباس الحراري وصولاً إلى التغيرات المناخية وانعكاساتها، ومن هنا أصبح من الضروري جعل الضريبة البيئية أحد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها ترشيد وخفض استهلاك الطاقة، وبالتالي خفض انبعاث الغازات الدفيئة، كما تؤدي المؤسسة إلى البحث عن مصادر بديلة وأساليب تعتمد على الطاقة المتجددة قبل أن تعجز مصادر الطاقة الطبيعية غير المتجددة عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة منها.

وقد اعتمدت العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على فرض ضرائب بيئية على استهلاك الطاقة أثناء العملية الإنتاجية، لكن ليس بنفس معدلات الضرائب الأخرى المفروضة وذلك لتجنب التأثير السلبي على قطاع الطاقة والذي يعد من أهم القطاعات الذي يعتمد عليه اقتصادها، كما تعتمد بالإضافة للضرائب على الطاقة على إقرار الإعفاءات أو تخفيضات ضريبية لمدة محددة في القطاعات التي تستخدم الطاقة بكثافة والتي وافقت على تحقيق أهداف كفاءة الطاقة كالإستثمار في معدات الطاقة المتجددة.

خلاصة الفصل

بناء على ما سبق يمكن القول، أن المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها تسعى لتحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال أداؤها لنشاطها مجموعة من الآثار السلبية التي تؤثر على البيئة وعلى المجتمع المحيط بها. مما أصبح يفرض عليها في ظل الظروف الاقتصادية المعاصرة وتحديات التنمية المستدامة مراعاتها للجوانب البيئية والاجتماعية من أجل ضمان إستمراريتها، مع الإسهام بشكل فعال في تطوير أداؤها الشامل، من خلال تبني أدوات ومؤشرات قياسه والتي تسمح لها بتقييم مخاطر التلوث الناتج عن عملياتها بشكل مسبق وإنتاج منتجات بمواصفات عالية الجودة ومراعية للبيئة، بدل تحمل تكاليف إضافية ضخمة ناتجة عن الضرائب البيئية المفروضة عليها من قبل الدولة نتيجة حجم التلوث الناتج عن نشاطها، مما قد يؤثر سلباً على أداؤها كارتفاع تكلفة إنتاج منتجاتها نتيجة الضرائب المفروضة على المدخلات التي تشكل مصدراً للتلوث وبالتالي ارتفاع أسعارها، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجاتها، كما قد تؤثر هذه الضرائب البيئية بشكل إيجابي على المؤسسة من خلال استثمارها في معدات مكافحة التلوث أو إيجاد أساليب وطرق إنتاجية نظيفة تقلل من مختلف الإنبعاثات وتحافظ على بيئة المجتمع المحيط بها.

الفصل الثالث

أثر الرسوم البيئية على أداء شركة

TREFISOUD في إطار التنمية المستدامة

تمهيد

بعدها تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصلين السابقين، نحاول من خلال هذا الفصل التطرق أولاً إلى واقع الحماية البيئية في الجزائر من خلال دراسة مختلف الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر مع تقييم مدى فعاليتها في حماية البيئة والحد من التلوث البيئي، ثم إسقاط تلك الرسوم المتعلقة بالمؤسسة على الشركة محل الدراسة، وهي شركة القلد وصنع منتوجات التلحيم TREFISOUD بالعلمة، والتي يتركز نشاطها أساساً في صناعة وتسويق منتوجات قلد الفولاذ والتلحيم.

لهذا يتناول هذا الفصل أثر الرسوم البيئية على أداء شركة TREFISOUD في إطار التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع الحماية البيئية في الجزائر

المبحث الثاني: التعريف بشركة القلد وصنع منتوجات التلحيم TREFISOUD

المبحث الثالث: أداء شركة TREFISOUD في إطار التنمية المستدامة

المبحث الرابع: أثر الرسوم البيئية على أداء شركة TREFISOUD

المبحث الأول: واقع الحماية البيئية في الجزائر

تطبيقاً لمبدأ "الملوث الدافع" وبهدف حمل الأفراد والمؤسسات على تحسين أدائها البيئي من خلال إدراجها للاعتبارات البيئية في القرارات المتعلقة بأنشطتها الاقتصادية لتقليل من الانعكاسات السلبية لها على البيئة، أقرت الجزائر مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية خاصة وأما دولة بتروولية ولا يخفى ما للصناعة النفطية من آثار سلبية على البيئة، فالحماية البيئية في الجزائر جاءت كإستجابة لمتطلبات حماية البيئة وكذا لتحقيق التنمية المستدامة.

لهذا فإن هذا المبحث سيتناول واقع الحماية البيئية في الجزائر من خلال ثلاث مطالب أساسية، حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى مختلف الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر، ويتناول المطلب الثاني إجراءات تحصيل هذه الرسوم البيئية ومبررات تأخر اعتمادها، أما المطلب الثالث فقد خصص لتقييم فعالية الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر.

المطلب الأول: الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر

لقد تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة، لكن تجسيدها لم يتم إلا بعد استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية 2000-2001-2002-2003-2004.

أولاً: الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة T.A.P.D*

تم تأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة بموجب المادة 117 من القانون رقم 91 - 25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 ، ويحدد المعدل الأساسي للرسم كمايلي:¹

- 3000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح؛
- 30.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص.

أما بخصوص المنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين، فينخفض معدل الرسم الأساسي إلى 750 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة للتصريح وإلى 6000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة للترخيص.

والمؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص هي تلك المؤسسات التي يؤدي نشاطها الاستغلالي إلى أخطار ومساوئ، قد تكون لها آثار سلبية على الصحة العمومية، النظافة والأمن، الفلاحة، حماية الطبيعة

* T.A.P.D : Taxe sur les Activités Polluantes ou Dangereuses pour l'environnement

¹ . الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 91-25 . الجريدة الرسمية، 18 ديسمبر 1991، العدد 65، المادة رقم 117.

والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم التاريخية وكذلك المناطق السياحية؛ أما المؤسسات الخاضعة للتصريح فهي التي لا تشكل خطراً بالغاً على المجالات المذكورة آنفاً.

نصت المادة أيضاً، على أن يرتبط تطبيق هذا الرسم بمعامل مضاعف يتراوح بين 1 و 6 على كل نشاط من هذه النشاطات، وهذا حسب طبيعتها وأهميتها.

يُحصّل مبلغ الرسم من قبل قابض الضرائب المختلفة للولاية، على أساس تعداد المنشآت المعنية التي تقدمها المصالح المكلفة بحماية البيئة، كما تطبق غرامة تحدد نسبتها بضعف مبلغ الرسم على من يستغل المؤسسة وعلى الذي لا يقدم المعلومات الضرورية أو يعطي معلومات خاطئة من أجل تحديد نسبة الرسم.

وفي قانون المالية لسنة 2000 وبموجب المادة 54 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 تم تعديل واتمام المادة 117 من القانون رقم 91-25 المتعلقة بالرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة وقد تم التعديل في إحداث تغييرين، الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم والثاني يتعلق بتصنيف المؤسسات الملوثة.

لقد حُدّدت المعدلات السنوية الجديدة لهذا الرسم كما يلي:¹

- 120 000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة.
 - 90 000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لترخيص من الوالي المختص إقليمياً.
 - 20 000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي.
 - 9 000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل للتصريح.
- أما بالنسبة للمنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين، فتنخفض معدلات الرسم إلى:
- 24 000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة.
 - 18 000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص من الوالي.
 - 3 000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي.
 - 2 000 دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة للتصريح.

¹ . الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 99-11 . الجريدة الرسمية، 23 ديسمبر 1999، العدد 92، المادة رقم 54.

ثانياً: الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة

قبل صدور القانون الذي يحدّد مختلف الرسوم المرتبطة بالنفايات، صدر القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، حيث نصت المادة 2 من هذا القانون على المبادئ التي يركز عليها تسيير النفايات ومراقبتها والمتمثلة في¹:

- الوقاية والتقليل من إنتاج وضرر النفايات من المصدر؛
- تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها؛
- تميم النفايات بإعادة إستعمالها، أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول بإستعمال تلك النفايات، على مواد قابلة لإعادة الإستعمال أو الحصول على الطاقة؛
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات؛
- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها.

كما نصت المادة 6 من نفس القانون على التزام كل منتج للنفايات أو حائز لها بإتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن، من خلال:

- إعتداد وإستعمال تقنيات أكثر نظافة وأقل إنتاجاً للنفايات؛
- الإمتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للإنحلال البيولوجي؛
- الإمتناع عن إستعمال المواد التي من شأنها أن تشكل خطراً على الإنسان، لاسيما عند صناعة منتجات التغليف.

وقد حددت الرسوم المتعلقة بالنفايات حسب كل صنف من النفايات إلى:

1. الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة: نص قانون المالية لسنة 2002 من خلال المادة 203 على تأسيس رسم لتشجيع عدم التخزين للنفايات الصناعية، حيث حدّد مبلغ الرسم بـ 10 500 دج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة؛ وتخصّص نواتج هذا الرسم كما يلي²:

- 10% لفائدة البلديات؛
- 15% لفائدة الخزينة العمومية؛
- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

¹ الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 01-19. الجريدة الرسمية، 12 ديسمبر 2001، العدد 77، المادة رقم 02.

² الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 01-21. الجريدة الرسمية، 22 ديسمبر 2001، العدد 79، المادة رقم 203.

وتمنح مهلة 3 سنوات لإنجاز منشآت إزالة هذه النفايات إبتداء من تاريخ الإنطلاق في تنفيذ مشروع منشأة الإفراز.

2. الرسم على القمامات المتزلية: عدّل قانون المالية لسنة 2002 أحكام المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث حدّد مبلغ الرسم كما يلي¹:

- ما بين 500 دج و 1 000 دج عن كل محل ذي استعمال سكني؛
- ما بين 1 000 دج و 10 000 دج عن كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
- ما بين 5 000 دج و 20 000 دج على كل أرض مهيأة للتخميم والمقطورات؛
- ما بين 10 000 دج و 100 000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه يُنتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

ويتم تحديد وتطبيق هذه الرسوم على مستوى كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي، وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.

3. الرسم على النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية: تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبيّة، وقد حدد بسعر مرجعي قدره 24 000 دج للطن، ويضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأمنائه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق القياس المباشر. ويخصّص حاصل هذا الرسم كما يلي²:

- 10 % لفائدة البلديات؛
- 15 % لفائدة الخزينة العمومية؛
- 75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

كما تمنح مهلة ثلاث سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزود بتجهيزات الترميد الملائمة.

4. الرسم على الأكياس البلاستيكي: أسّس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004 ، وقد حدّدت قيمته بـ 10.5 دج للكيلوغرام الواحد من الأكياس البلاستيكية المستوردة و/ أو المصنوعة محليا؛ ويُدفع حاصل هذا الرسم لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث³.

¹ . المرجع نفسه، المادة رقم 11.

² . المرجع نفسه، المادة رقم 204.

³ . الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 03-22. الجريدة الرسمية، 28 ديسمبر 2003، العدد 83، المادة رقم 53.

5. الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة مستوردة أو منتجة محليا

- تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006 ، وهذا بالمبالغ التالية¹ :
- 10 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة؛
 - 5 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.
- وتخصّص مداخيل هذا الرسم كما يلي:
- 10 % لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي؛
 - 15 % لصالح الخزينة العمومية؛
 - 25 % لصالح البلديات؛
 - 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ثالثا: الرسوم المتعلقة بالتدفقات السائلة الملوثة

1. الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي: تم بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، إنشاء رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي وهذا وفقاً لحجم المياه المنتجة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة؛ ويُحدّد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حدّدته أحكام المادة 54 من القانون رقم 99-11 الموافق لـ 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، ومعامل مضاعف يتراوح بين 1 و 5 تبعاً لمعدل تجاوز حدود القيم².

وتطبيقاً لأحكام المادة 94 المذكورة أعلاه، صدر المرسوم التنفيذي 07-300 الذي يحدّد كميّات تطبيق الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، حيث حُدّد توزيع المعامل المضاعف كما يلي³:

- كمية التلوث التي تتجاوز 10 % الى 20 % من القيم القصوى: المعامل 1؛
- كمية التلوث التي تتجاوز 21 % الى 40 % من القيم القصوى: المعامل 2؛
- كمية التلوث التي تتجاوز 41 % الى 60 % من القيم القصوى: المعامل 3؛
- كمية التلوث التي تتجاوز 61 % الى 80 % من القيم القصوى: المعامل 4؛
- كمية التلوث التي تتجاوز 81 % الى 100 % من القيم القصوى: المعامل 5.

¹ . الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 05-16. الجريدة الرسمية، 31 ديسمبر 2005، العدد 85، المادة رقم 60.

² . الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 02-11. الجريدة الرسمية، 24 ديسمبر 2002، العدد 86، المادة رقم 94.

³ . الجمهورية الجزائرية. مرسوم. مرسوم تنفيذي 07-300. الجريدة الرسمية، 27 سبتمبر 2007، العدد 63، المادة رقم 03.

وتحدد كميات التلوث الصادرة بهدف تحديد المعامل المضاعف المطبق على أساس تحاليل مصبات المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي التي يقوم بها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وترسل مصالح البيئة للولاية المعنية المعامل المضاعف المطبق على كل مؤسسة مصنّعة الى قابض الضرائب المختلفة للولاية.

و يخصص حاصل هذا الرسم على النحو التالي:¹

- 50 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛
- 20 % لفائدة ميزانية الدولة؛
- 30 % لفائدة البلديات.

وفي 19 أبريل 2006 صدر المرسوم التنفيذي 06-141 الذي يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة*، حيث أقر بضرورة أن "لا تتجاوز المنشآت التي تنتج المصبات الصناعية السائلة القيم القصوى المحددة في ملحقي هذا المرسوم**"، كما يجب أن تزود بجهاز معالجة ملائم يسمح بالحد من حجم التلوث المطروح²، وإذا تم تجاوز القيم القصوى المفروضة، يجب على المستغل إتخاذ الإجراءات الضرورية لتقليل من التلوث الصادر و ذلك بتخفيض النشاطات المعنية أو توقيفها³.

2. الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم: تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006، حيث حدّد مبلغ الرسم بـ 12 500 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني من الزيوت والشحوم، والذي ينجم عن استعماله زيوت مستعملة.

وتخصص مداخيل هذا الرسم كالاتي:⁴

- 15 % لصالح الخزينة العمومية؛
- 35% لصالح البلديات؛
- 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

¹ . القانون 02-11. مرجع سابق. المادة 94.

* المصبات الصناعية السائلة عرفتها المادة 2 من نفس المرسوم بأنها كل تدفق وقذف و تجمع مباشر أو غير مباشر لسائل ينجم عن نشاط صناعي.

** أنظر الملحق رقم 01 ص. 172.

² . الجمهورية الجزائرية. مرسوم. مرسوم تنفيذي 06-141. الجريدة الرسمية، 19 أبريل 2006، العدد 26، المادة رقم 4.

³ . المرجع نفسه. المادة 5.

⁴ . القانون 05-16. مرجع سابق. المادة رقم 61.

رابعاً: الرسوم المرتبطة بالإنبعاثات الجوية الملوثة

1. الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي: بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 وبغية الحد من التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، تم تأسيس رسم تكميلي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم، ويُحدّد هذا الرسم بالاعتماد على المعدل الأساسي السنوي للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة كما تتم زيادة مبلغ هذا الرسم، بالاستناد على معامل مضاعف يتراوح بين 1 و5، وهذا حسب تجاوز حدود القيم.

ويُخصّص ناتج هذا الرسم كما يأتي¹:

- 10% لفائدة البلديات؛

- 15% لفائدة الخزينة العمومية؛

- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

كما صدر المرسوم التنفيذي 06-138 يهدف الى تنظيم الإنبعاثات الجوية لاسيما عن المنشآت الصناعية، حيث أكد على ضرورة تقليل المؤسسات لإنبعاثاتها الجوية عند المصدر والتي يجب أن لا تتجاوز حدود الإنبعاثات المحددة من القيم القصوى*، كما يجب أن تكون الإنبعاثات الجوية معروفة وملتقطة أقرب ما يمكن من مصدر إنبعاثها، بالإضافة إلى تقليل نقاط الإنبعاثات إلى أقل عدد ممكن، كما أكد المرسوم كذلك على كل من ينوي إنجاز منشأة تصدر إنبعاثات جوية لا تخضع للتنظيم المتعلق بالمنشآت المصنفة يجب أن يزود السلطة المختصة بكل المعلومات² التي تتضمن ما يلي:

- طبيعة الإنبعاثات وكميتها؛

- مكان الإنبعاث، الإرتفاع إنطلاقاً من الأرضية؛

- كل خاصية أخرى للإنبعاث ضروري تقييمها؛

- تدابير تخفيض الإنبعاثات.

وتطبيقاً لأحكام المادة 205 المذكورة سابقاً، صدر المرسوم 07-299 ليُحدد كفاءات تطبيق الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، حيث يخص هذا الرسم الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم القصوى المحددة في أحكام المرسوم التنفيذي 06-138 المذكور أعلاه، حيث يحدد توزيع المعامل المضاعف كما يلي³:

¹. القانون 01-21. مرجع سابق، المادة رقم 205.

* . انظر الملحق رقم 02 ص.178.

². الجمهورية الجزائرية. مرسوم. مرسوم تنفيذي 06-138. الجريدة الرسمية، 15 افريل 2006، العدد 24، المادة رقم 4-10.

³. الجمهورية الجزائرية. مرسوم. مرسوم تنفيذي 07-299. الجريدة الرسمية، 27 سبتمبر 2007، العدد 63، المادة رقم 03.

- الكميات المنبعثة التي تتجاوز 10% الى 20% من القيم القصوى: المعامل 1؛
- الكميات المنبعثة التي تتجاوز 21% الى 40% من القيم القصوى: المعامل 2؛
- الكميات المنبعثة التي تتجاوز 41% الى 60% من القيم القصوى: المعامل 3؛
- الكميات المنبعثة التي تتجاوز 61% الى 80% من القيم القصوى: المعامل 4؛
- الكميات المنبعثة التي تتجاوز 81% الى 100% من القيم القصوى: المعامل 5.

وتحدد كميات التلوث المنبعثة بهدف تحديد المعامل المضاعف المطبق على أساس تحاليل الانبعاثات الجوية ذات المصدر الصناعي التي يقوم بها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، حيث ترسل مصالح البيئة للولاية المعنية المعامل المضاعف المطبق على كل مؤسسة مصنفة الى قابض الضرائب المختلفة للولاية¹.

2. الرسم على الوقود: تم استحداث هذا الرسم لأول مرة، بموجب قانون المالية لسنة 2002 حيث حدّدت تعريفته بدينار واحد (1) دج لكل لتر من البترين سواء كان عادي أو ممتاز يحتوي على الرصاص، ويوزع ناتج الرسم على الوقود كما يأتي²:

- 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 100-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للطرق السريعة"

- 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 065-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث".

إلا أنه وبموجب قانون المالية لسنة 2007، تم تخفيض معدل هذا الرسم ليصبح كالاتي³:

- بترين بالرصاص (عادي و ممتاز): 0.10 دج لكل لتر؛

- غاز أويل: 0.3 دج لكل لتر.

المطلب الثاني: إجراءات تحصيل الضرائب البيئية و مبررات تأخر اعتمادها

أولا: إجراءات تحصيل الضريبة البيئية

تتولى المفتشيات الولائية عملية تحصيل الرسوم الناتجة عن النشاطات الملوثة أو الخطيرة، حيث تقوم بإعداد قائمة جرد وإحصاء المؤسسات المصنفة سنويا، وتحيلها إلى قبضة الضرائب المتعددة قبل الفاتح أبريل من كل سنة، وعند قيام المفتشيات الولائية للبيئة بإحصاء المؤسسات ذات النشاطات الملوثة التي تم إنشاؤها حديثا، تقوم بإبلاغ مسيري هذه المؤسسات بعملية الإحصاء قبل الفاتح ماي، وتمنح مهلة خمسة عشر يوما

¹ . المرجع نفسه. المادة 4.

² . القانون 01-21. مرجع سابق، المادة رقم 38.

³ . الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 06-24. الجريدة الرسمية، 26 ديسمبر 2006، العدد 85، المادة رقم 55.

للمخاطب بالضريرية من يوم تسلمه البلاغ المتعلق بالجرد لمنازعة المعلومات التي عرضتها مفتشية البيئة، حيث يتم تسديد مبلغ الرسم المحدد في إشعار الدفع بين الفاتح جوان و31 من نفس الشهر أمام قابض الضرائب المتنوعة، وإذا لم يتم تسديد المبالغ المطابقة في الآجال المحددة تضاعف نسبة الرسم بـ 10%¹.

أما إذا ما قدم المخاطب بالضريرية معلومات خاطئة، أو قام بإخفاء معلومات مهمة عن مفتشية البيئة تتعلق بتحديد نسبة الرسم وتحصيلها، تقوم المفتشية بتحرير محضر تبين فيه الغرامة التي تساوي مبلغ الرسم المحدد لهذه المؤسسة؛ وفي حالة إذا ما اكتشفت الإدارة مؤسسات ملوثة أو خطيرة وغير مصرح بها أو غير مرخص بها، فإنها تقوم بتحرير محضر وتبلغه إلى مسير النشاط الذي يتولى تسديد الرسم لدى محصل الضرائب المختص إقليميا، ويكون الرسم مستحقا بصدد السنة الأولى للنشاط مهما كان تاريخ الانطلاق الفعلي للمؤسسة المصنفة.

ويتم تحديد وعاء الرسم من قبل مصالح إدارة البيئة، وتتولى مصالح الإدارة الجبائية تحصيله، وتضع مديرية الضرائب بالولاية سجلات قبل تاريخ 30 سبتمبر من كل سنة، بناء على المعلومات المؤسسة للوعاء وكذا المبلغ المقدمين من قبل مفتشية البيئة للولاية قبل تاريخ 30 أفريل، وتتضمن هذه المعلومات: اسم وتسمية المؤسسة، العنوان الكامل والصحيح، والصنف والمعامل المضاعف المطبق على النشاط، ويخضع تسديد هذه الرسوم لقواعد دفع الضرائب المستحقة عن طريق الجداول، بحيث يقوم محصل الضرائب المختص إقليميا بتحصيل هذه الرسوم، كما يتم مسك الإحصائيات المتعلقة بهذه الرسوم البيئية من قبل مديرية الضرائب بالولاية، ويتم ضبط هذه الإحصائيات قبل تاريخ 31 ديسمبر من كل سنة، وفي حالة توقف المؤسسة الملوثة عن النشاط يبقى الرسم مستحقا على السنة مهما كان تاريخ التوقف عن النشاط الملوث أو الخطير، ويجب على الخاضع للرسم التصريح لدى مدير الولاية للبيئة بوقف النشاط الملوث أو الخطير خلال 15 يوما التي تلي الوقف الفعلي، وفي حالة تجاوز هذا الأجل ودخول السنة المدنية الجديدة، يصبح الرسم مستحقا على السنة الجديدة²؛ أما فيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بالرسوم البيئية، فيمكن لأي خاضع للرسم -المؤسسات المصنفة- منازعة البيانات أو الحصيلة النهائية المتعلقة بالرسم لدى مصلحة الإدارة الجبائية، وإذا تعلق الطعن بتحديد وعاء الرسم تقوم المصالح الجبائية بإرساله إلى مصالح الإدارة المكلفة بالبيئة قصد التكفل به، أما إذا تعلق الأمر بأخطاء مادية فإن مصلحة الإدارة الجبائية تعد هي الجهة المختصة للفصل في هذا الطلب.

¹ القانون 91-25، مرجع سابق، المادة 117.

² . وناس يحي. مرجع سابق، ص. 79-81.

ثانياً: مبررات تأخر اعتماد الضرائب البيئية

يعود تأخر اعتماد الضرائب الإيكولوجية إلى جملة من العوامل منها:¹

1. **عوامل سياسية:** تتمثل هذه العوامل في غياب مرجعية سياسية بيئية، والتي تتمثل في تغليب المنطق التنموي على الاعتبارات البيئية، وتفضيل أسلوب التدخل الإداري في معالجة المشاكل البيئية، مما أدى إلى تغييب الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة من برامج ورسوم بيئية.

2. **عوامل تتعلق بضعف وعدم اكتمال التنظيم الإداري لحماية البيئة:** وذلك بسبب عدم استقرار الإدارة المركزية للبيئة، وتأخر إحداث الهيئات الإدارية البيئية المحلية التي تسهر على متابعة تطبيق القوانين خاصة المتعلقة منها بالرسوم البيئية من خلال جرد وإحصاء المؤسسات الملوثة، حيث تم تداول مهمة حماية البيئة منذ سنة 1974 أي من تاريخ إنشاء أول لجنة وطنية لحماية البيئة (أنشأت اللجنة الوطنية للبيئة بموجب المرسوم رقم 74-156) إلى غاية 2001، تاريخ اعتماد أول وزارة مستقلة للبيئة لأول مرة في الجزائر، ولم يكن لأي منها الوقت الكافي لتقوم على الأقل بدراسة وتحديد مجال تدخلها نتيجة لتعدد مشاكل البيئة وتراكمها.

3. **عوامل تتعلق بتأخر المؤسسات الاقتصادية العمومية في المجال البيئي:** حيث على مدار ثلاث عشرات لم تقم الدولة أثناء إنشاء المؤسسات الاقتصادية العامة إلا بتجهيز 50 % منها بأنظمة مضادة للتلوث ولم تقم بتجديد هذه الأنظمة ونادرة هي المؤسسات التي أعيد تأهيلها.

4. **تأخر الوحدات الصناعية العامة في مجال معالجة النفايات:** فالوضعية المالية والاقتصادية الصعبة التي كانت تعاني منها معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية دفعت بالدولة إلى إنقاذ هذه المؤسسات خلال عشريني الثمانينات والتسعينات التي كانت تتلقى دعماً من قبل الدولة لتحديثها وتأهيلها للدخول في مرحلة إقتصاد السوق، كل هذا لم يشجع الدولة لإضافة أعباء مالية أخرى متعلقة بحماية البيئة.

المطلب الثالث: تقييم فعالية الجباية البيئية

يشوب الرسوم البيئية جملة من النقائص التي ينبغي إصلاحها أو إعادة النظر فيها من أجل تفعيل الطابع التحفيزي للجباية البيئية، وتتمثل هذه النقائص في إختلال وعدم تحديد الدافع الحقيقي للرسوم البيئية وعدم وضوح أهداف توزيع حصيلة الجباية البيئية، ونتيجة لهذه الأسباب فإنها تفقد أثرها التحفيزي، مما يستدعي إيجاد مرونة في تطبيقها.

¹. طاهري الصديق. مرجع سابق، ص ص. 137-138.

أولاً: تقييم مبدأ الملوث الدافع

رغم أهمية مبدأ الملوث الدافع من الناحية المالية والإقتصادية في إيجاد موارد مالية مباشرة الأعمال الوقائية والأعمال التدخيلية لحماية البيئة، إلا أنه يتميز بعدم الوضوح في تحديد المخاطب الحقيقي به، ذلك أن تأثيره يتراوح بين الملوث والمستهلك.

فإذا كان الملوث هو الدافع، فإنه ليس إلا الدافع الأول، لأنه يدرج تكلفة الرسوم البيئية ضمن ثمن السلعة أو الخدمة النهائية التي يقدمها، وبذلك يصبح الدافع الحقيقي هو المستهلك، لأن أي نشاط صناعي ملوث هو موجه لصالحه؛ هذه الوضعية تؤدي إلى مشاركة كل المستهلكين في تمويل إزالة التلوث - مبدأ الملوث الدافع- وبالتالي إلى فقدان الرسم لأية قوة رادعة، لأن أي مؤسسة لن تكون محفزة لتخفيض الأضرار البيئية، وبذلك لا يمكن توخي أي نمو للوعي البيئي، نتيجة لإسترداد تكلفة الرسم من قبل المنتج للسلعة.

إن إستعادة الملوث لما دفعه من جراء التلوث لا يحفره على بذل عناية فائقة في البحث عن أفضل الأساليب والطرق لتخفيض التلوث، فتطبيق الرسم دون أن يتناسب مع درجة التلوث التي تحدثها المؤسسة لا يدفع بالمؤسسات إلى البحث عن طريقة للتقليل من التلوث، وفي هذه الحالة يكون الأثر التحفيزي للرسم منعدم؛ وبذلك يصبح الملوث الدافع هو المستهلك الدافع الذي لا يستخدم الموارد البيئية بعقلانية، إلا أن تطبيق التكلفة الحقيقية للموارد البيئية على المستهلكين من الطبقات الإجتماعية المحرومة أو ذات الدخل الضعيف سيزيد من التأثير السليبي عليهم، وحتى لا يكون تحسين البيئة على حساب المستهلكين ذوي الدخل الضعيف وجب القيام بمراجعة شمولية للجباية البيئية، وتمثل هذه المراجعة في البحث عن أنجع السبل للتطبيق الموضوعي لمبدأ المستعمل الدافع، من خلال تحفيز المستهلك إلى احترام البيئة، وجعله يدرك حين إتخاذ قرارات الشراء الأضرار التي يسببها للبيئة إنتاج بعض السلع (حيث أنه سوف يدفع ثمناً أعلى لشراء السلع التي تنتج باستخدام طرق إنتاجية ملوثة للبيئة مقارنة بثمان السلع المماثلة المنتجة دون إضرار بالبيئة)¹؛ كما أن البحث عن تطبيق التكلفة الحقيقية للتلوث الذي يتسبب فيه المستعمل تؤدي إلى تضخم الرسوم على المواد الاستهلاكية.

لذا ولتحقيق الموازنة بين حماية البيئة وحماية المصالح الاجتماعية للمستهلك، وجب تخصيص عائدات هذه الرسوم على مجالات محددة كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، كما يمكن اعتماد أسلوب آخر يتعلق بتحويل بعض الرسوم المفروضة على المواد الإستهلاكية إلى رسوم بيئية عوض فرض رسوم بيئية جديدة.

¹ . عمرو محمد السيد الشناوي. مرجع سابق. ص 405.

ثانيا: غموض أهداف الرسوم البيئية

إن حصيلة الرسوم البيئية في الجزائر لم تخصص كلها لحماية البيئة ومكافحة التلوث، إذ تم تخصيص 75% منها للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، و25% المتبقية موزعة بين البلديات والخزينة العامة، وأما بالنسبة للرسم الخاص بالتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية أو الخاصة وكذا النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج، والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي، نجد بأن القانون لم يوضح بأن البلديات والخزينة العامة ملزمة بإنفاق نسبة 25% من حصتها في مجال مكافحة التلوث؛ كما أن الرسم المطبق على الوقود غير موجه بصورة كلية لأغراض بيئية، ذلك أن 50% من حصيلة الجباية المحصل عليها من هذا الرسم موجهة إلى الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة، أي مجال لا يتعلق بمكافحة التلوث وحماية البيئة¹.

ويؤدي هذا الإنفاق لوعاء الجباية البيئية في غير المجال البيئي إلى إبعاد الرسوم البيئية عن أهدافها الحقيقية المتمثلة في حماية البيئة، وتقليص الموارد المالية لمكافحة التلوث وإضعاف الاستثمار في مجال محاربة التلوث، مما يتولد عنه الحاجة إلى فرض رسوم بيئية جديدة، ويؤدي هذا الوضع بدوره إلى تضخم الرسوم البيئية مما يعيق تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما يبرز أثر الرسوم البيئية من خلال تأثير أسعار السلع والخدمات بفارق الرسم الأمر الذي يؤدي بالمستهلكين إلى ميلهم للسلع أو الخدمات الأقل ثمنا، إلا أن هذا التأثير في سلوك المنتج والمستهلك معا لا يكون حقيقيا إلا إذا كان مبلغ الرسم يعادل أو يقترب من تكلفة الاستثمارات التي تبذلها المؤسسة لحماية البيئة، أما إذا كان مبلغ الرسوم البيئية أقل بكثير من تكلفة الاستثمارات البيئية وبذلك تحدث في مثل هذه الحالة نتيجة عكسية، إذ تكون سلع المؤسسات التي لم تمتثل للشروط البيئية الصارمة وقامت بتسديد الرسم البيئي أقل تكلفة من المؤسسات التي طبق عليها قيمة الرسم وقامت باستثمارات معتبرة في مجال المحافظة على البيئة، وفي هذه الحالة سيختار المستهلك السلعة أو الخدمة الأقل تكلفة، وبهذا تعاقب المؤسسة التي التزمت بالتدابير البيئية الصارمة؛ هذا ما يؤدي إلى عدم إقبال المؤسسات على الإمتثال للقوانين البيئية وتنخفض جهودات المؤسسة في إدماج أساليب الإنتاج الأنظف، لذا ينبغي المراعاة في تطبيق مبدأ الملوث الدافع على المؤسسات الاقتصادية، لأن التطبيق الصارم لمبدأ الملوث الدافع قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية..

كما أن هذه الرسوم البيئية المعتمدة في الجزائر تؤثر سلبا على الوضع الاجتماعي للمجتمع لأنها تعتبر زيادة في تكلفة الإنتاج والتي تؤثر بدورها على الأسعار، بالإضافة إلى أن كيفية تحصيل وتوزيع الرسوم

¹. وناس يحي. مرجع سابق، ص ص 89-90.

البيئية لا تبين تصور واضح لطريقة تجميع وصرف هذه الإعتمادات لخدمة الأجيال القادمة، ومنه تظل فكرة الموازنة بين الأجيال في إستغلال الموارد الطبيعية مجرد فكرة نظرية.

أما من بين الإجراءات التحفيزية التي وضعتها الجزائر بخصوص الحماية البيئية، عقود حسن الأداء البيئي التي لجأت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لإبرامها مع كل مؤسسة ملوثة على انفراد، مراعاة للظروف المالية والتقنية الخاصة بكل مؤسسة، بغية وضع برامج تأهيل ملائمة لكل مؤسسة مقابل حصولها على مساعدات مالية وفنية من الوزارة تهدف من خلالها إلى تخفيض نسب تلوث هذه المؤسسات ضمن الآجال المحددة في العقد، فإذا تبين بعد المراقبة أن المؤسسة إلتزمت بالأحكام الإتفاقية المتعلقة بتخفيض التلوث ونفذت جميع إلتزامات العقد فإنها تحصل على الدعم المتفق عليه كاملا، أما في حالة عدم إمتثالها للأحكام الإتفاقية فإن الوزارة تلجأ إلى تخفيض الدعم أو إنهاء عقد حسن الأداء البيئي ووقف المساعدات المالية واللجوء إلى الأسلوب الردعي؛ وفي هذا الإطار تم إبرام 40 عقد حسن أداء بيئي مع مجموعة من المؤسسات من بينها أسميال، أسبات، والمجمع الصناعي للورق والسليولوز، والمؤسسة الوطنية للبطاريات¹، فمن الناحية الواقعية يعتبر هذا الدعم لازما لتفادي الصدمة الاقتصادية بالنسبة للملوثين في حالة تطبيق التدابير البيئية بصرامة.

إلا أن حداثة هذا الشكل من الدعم الممنوح للمؤسسات الملوثة لا يسمح بتقدير مدى مرونة الوزارة في تطبيقها لمبدأ الملوث الدافع، كما أنه إذا لم يستطع تخفيض التلوث فإن هذا الإنفاق يعتبر هدرا للمال العام، إلا أن عقود حسن الأداء التي أبرمتها وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة مع مختلف المؤسسات الملوثة اتسمت بالسرية، من خلال منع نشر واطلاع الغير على هذه العقود، وتعطيل مبدأ الحق في الإعلام والمشاركة، وكأن العقد يتضمن أسراراً مهنية أو تجارية ولا يتعلق موضوعه بصحة المواطن أو حماية العناصر الطبيعية التي تعتبر ملكاً مشتركاً؛ وباعتبار عقود حسن الأداء البيئي التي أبرمتها وزارة البيئة تعد تدابير موجهة لضمان حماية البيئة، فهي ملزمة بنشرها ولا تنحصر الشفافية في مجرد نشر أحكام العقود، بل ينبغي أن تتعداها إلى تقديم معلومات وبيانات دورية عن مدى إلتزام طرفي العقد بتنفيذ إلتزاماتهما المتعلقة بتطبيق التدابير البيئية.

¹. المرجع نفسه، ص. 112.

المبحث الثاني: تقديم شركة القلد وصنع منتجات التلحيم TREFISOUD

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة (شركة TREFISOUD)، ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية، حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى التعريف بالشركة من خلال إعطاء بطاقة تعريفية لها، وفي المطلب الثاني سيتم تناول الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة، أما المطلب الثالث فيتناول أهداف الشركة مع تبيان أسباب إختيارها لإجراء الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بشركة القلد وصنع منتجات التلحيم TREFISOUD ونشاطها

أولاً: التعريف بالشركة

شركة القلد وصنع منتجات التلحيم TREFISOUD*، هي شركة تعود ملكيتها للدولة، يقدر رأسمالها بـ 550 000 000 دج، تقع في مدينة العلمة ضمن المنطقة الصناعية من الناحية الجنوبية للمدينة التابعة لولاية سطيف، وتتوسع على مساحة تقدر حوالي 83 هكتار، وهي فرع تابع للمؤسسة الوطنية لتحويل المنتجات الطويلة Groupe TPL** التي يتواجد مقرها بوهران، وتعتبر وحدة العلمة من أهم المؤسسات الوطنية لتحويل المنتجات الطويلة.

يعود تاريخ إنشاء الشركة لسنة 1970، حيث بدأت الدراسات الأولية لإنجاز مشروع وحدة قلد الفولاذ اللين وإلكتروادات التلحيم (تريفيسود حالياً) بين الشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS)*** والشركة السويدية للتلحيم (ESAB)**** من أجل تنمية الصناعات التحويلية للمنتجات الطويلة، ويدخل هذا المشروع ضمن المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الرابعي الثاني، وطبقاً لسياسة التوازن الجهوي فقد تقرر إنشاء هذا المشروع بمدينة العلمة سنة 1979، وانبتقت هذه الوحدة الانتاجية من الشركة الوطنية لتحويل المنتجات الطويلة التي تم إنشائها بموجب مرسوم 35/83 المؤرخ في 01-01-1983¹، وفي 30-06-1998 بعد قرار مجلس الإدارة تم انشاء الشركة الوطنية للقلد وصناعة مواد التلحيم، والتي تضم حالياً ثلاث أقسام رئيسية للإنتاج إضافة إلى قسم خدمي رابع، وتتمثل هذه الأقسام في:

- قسم قلد الفولاذ اللين (TAD) (Trefilerie Acier Doux) ؛
- قسم إلكتروادات وأقطاب التلحيم EFS (Electrodes et Flux de Soudure)؛

* اسم الشركة هو إختصار لـ « SOCIETE DE **TREFILAGE** ET DE FABRICATION DES PRODUITS DE **SOU**DAGE »

** Groupe TPL: Groupe de Transformation des Produits Longs

*** SNS : Société Nationale de Sidérurgie

**** ESAB : Elektriska Svetsnings-Aktiebolaget

¹ الجمهورية الجزائرية. مرسوم 35-83. الجريدة الرسمية، 01 جانفي 1983، العدد 3، المادة رقم 01.

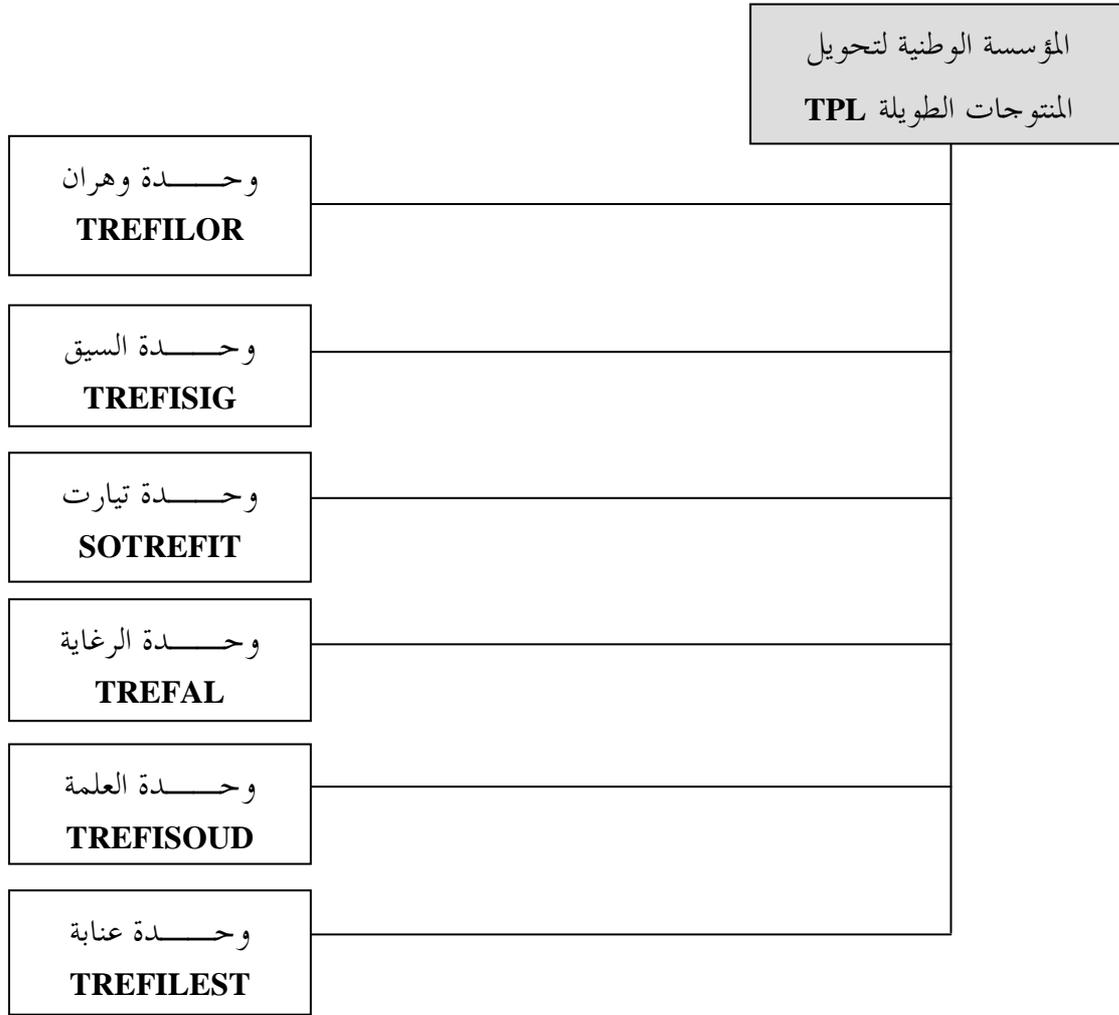
- قسم قلد الفولاذ الصلب **AcR** (Acier Dur)؛

- قسم الأمن الصناعي وصيانة الورشات (خدمي).

وتعد وحدة العلمة من أهم الوحدات الست المتفرعة عن المؤسسة الوطنية لتحويل المنتوجات

الطويلة، والشكل الموالي يوضح الوحدات المتفرعة عن هذه المؤسسة:

شكل رقم (18): وحدات المؤسسة الوطنية لتحويل المنتوجات الطويلة



Source: < http://www.tpl-algeria.com/filiales_ar.php >. (Consulté le 22-12-2011).

يوضح الشكل أعلاه الفروع التابعة للمؤسسة الوطنية لتحويل المنتوجات الطويلة **TPL**، حيث لها فرعين في الشرق الجزائري تتمثل في وحدة العلمة **TREFISOUD** ووحدة عنابة **TREFILEST**، وثلاث وحدات بالغرب تتمثل في وحدة وهران **TREFILO** ووحدة السيق **TREFISIG** بمعسكر ووحدة تيارت **SOTREFIT**، هذا إضافة إلى وحدة الرغاية بالجزائر **TREFAL**.

ثانياً: المنتجات الأساسية للشركة

تقوم شركة TREFISOUD بإنتاج ثلاث أنواع أساسية من المنتجات، ويوضح الجدول رقم (5) مختلف هذه المنتجات* والاستعمالات الأساسية لها:

جدول رقم (5): المنتجات الأساسية لشركة TREFISOUD والاستعمالات الأساسية لها

المنتج الرئيسي	المنتجات المتفرعة عنه	أهم الإستعمالات
منتجات قلد الفولاذ اللين	أسلاك ممددة رفيعة Fils tréfiles clairs	- تستعمل لصناعة البراغي والمسامير، - هياكل الأنابيب المرنة والقضبان الحديدية.
	أسلاك التلدين Fils recuits	- تستعمل لصناعة أسلاك الربط؛ - صناعة المسامير والمقابض
	أسلاك منحسدة للتلحيم Fils cuivrés pour soudage	- تستعمل في صناعة الأنابيب وقارورات الغاز.
	أسلاك مغلفنة Fils galvanisés	- يستعمل في صناعة المقابض؛ - صناعة مختلف أنواع السياج؛ - صناعة أسلاك الربط للزراعة.
	أسلاك الحزم Fils recuit (pick-up) de bottelage	- تستعمل هذه الأسلاك في آلات الجمع الزراعية لحزم التبن والعلف.
	السياج Grillage	- يستعمل في شتى أنواع الأسوار، في حماية الطرقات الريفية ووظائف الوديان.
منتجات قلد الفولاذ الصلب	أسلاك ممددة نصف صلبة Fils tréfilés clairs mi dur	- صناعة إطارات السرائر الحديدية؛ - النوابض الميكانيكية للشد.
	أسلاك صلبة Fils dur	- صناعة الأنابيب التي تستعمل في البناء
منتجات مواد التلحيم	أقطاب التلحيم Electrodes de soudure	- تلحيم تصليح جميع أنواع الحديد والهياكل المعدنية
	أسلاك التلحيم Flux de soudure	- تلحيم الأنابيب، الفولاذ، الصفائح المعدنية

المصدر: وثائق الشركة

يتضح من الجدول أعلاه أن مختلف المنتجات المنتجة من قبل الشركة لها أهمية في العديد من المجالات، إلا أن إنتاجها ينطوي على جملة من الآثار البيئية السلبية، وسيتم التطرق فيما بعد إلى مختلف الجوانب البيئية الناتجة عن إنتاج هذه المنتجات.

* انظر الملحق رقم (3) ص. 181.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة

أولاً: عرض عام للهيكل التنظيمي للشركة

بإعتقاد مجلس الإدارة بتاريخ 26-04-1999، تم تشكيل الهيكل التنظيمي لشركة TREFISOUD،

والذي يوضح الوظائف الأساسية لسير الشركة، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (19): الهيكل التنظيمي لشركة TREFISOUD



المصدر: الوثائق الداخلية للشركة

يبين الشكل أعلاه عرض عام للهيكل التنظيمي لشركة TREFISOUD، والذي يظهر ترأس المدير العام للهيكل الذي يتولى القيام بالإدارة وإتخاذ القرارات الهامة والإستراتيجية للشركة، وتتفرع منه مختلف المصالح والأقسام.

ثانيا: عرض تفصيلي للهيكل التنظيمي للشركة

يضم الهيكل التنظيمي للشركة مختلف المديرات والمصالح، التي من خلالها يتم القيام بمختلف أنشطة الشركة، والمتمثلة في:

1. مديرية التنمية: تحتوي على ثلاثة مصالح تتمثل في:

- مصلحة الإعلام الآلي: وهي المسؤولة عن الشبكة الداخلية للمؤسسة حيث تسهر على ضمان سير نظام المعلومات، صيانة أجهزة الإعلام الآلي وجلب برامج معلوماتية جديدة للشركة.
- مصلحة المناهج وتقنيات الصنع: وتتولى هذه المصلحة تقديم توضيحات تقنية خاصة بمناهج الإنتاج وإنشاء بطاقات تقنية خاصة بالمواد الأولية والمنتجات تامة الصنع.
- مصلحة مراقبة النوعية: وهي المسؤولة عن مراقبة النوعية لأقسام الإنتاج.

2. مديرية التسويق: مهمتها الأساسية البحث عن قنوات توزيع جديدة مع دراسة السوق والترويج لمنتجات الشركة في شروط النوعية وبأسعار تنافسية، وتطوير المنتجات أو الخدمات التي تشبع رغبات العملاء وتحقق للمؤسسة الربحية.

3. دائرة التموين: وهي المسؤولة عن تزويد المؤسسة بالمواد الأولية اللازمة للإنتاج، وكذلك قطع الغيار اللازمة لإصلاح الآلات، وتحتوي على مصلحتين: مصلحة الشراء ومصلحة التخزين.

4. دائرة المالية والمحاسبة: وتضم المصلحتين التاليتين:

- مصلحة المحاسبة: وتقوم بجميع الأعمال المحاسبية المطلوبة، كالقيام بإعداد الوثائق المحاسبية القانونية (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، إعداد جدول الإستثمارات والإهلاكات، متابعة وتقييم أصول وممتلكات الشركة... الخ.

- مصلحة الخزينة: ويتم من خلالها العمل على تمويل مختلف الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الشركة وكذا ضمان الإستعمال الرشيد والعقلاني للموارد المالية.

5. دائرة الموارد البشرية: تحتوي هذه الدائرة على ثلاث مصالح:

- مصلحة المستخدمين: وهي مكلفة برعاية شؤون العمال من جميع النواحي؛
- مصلحة الوسائل العامة: وهي المسؤولة عن مخزن الأدوات العامة؛
- مصلحة تكوين العمال: وتشرف هذه المصلحة على تكوين العمال وإعادة تأهيلهم، وذلك عن طريق دورات تكوينية.

6. مساعد التدقيق ومراقبة التسيير: من بين مهامه الأساسية القيام بإعداد الموازنات التقديرية السنوية وحساب الإنحرافات وتحليلها.

7. مساعد نظام تسيير النوعية والبيئة والصحة: يقوم بإعداد البرامج التي من شأنها:

- ضمان جودة الإنتاج والتقليل من حدوث أخطاء عدم المطابقة، والتحكم في تكاليف الإنتاج؛
- حماية صحة وأمن العمال؛
- تخفيض نسب حوادث العمل وتحليلها؛
- تحسين نوعية المخلفات السائلة والانبعاثات الجوية والتحكم فيها؛
- التقليل من إستهلاك الطاقة؛
- تحسين عملية فرز النفايات الناتجة وإعادة ترميمها.

8. مديرية الإستغلال: وهي المسؤولة عن أقسام الإنتاج، وتمثل هذه الأقسام في:

- قسم الفولاذ اللين: يقوم هذا القسم بتهيئة الأسلاك وإعطائها الأقطار المطلوبة ليوجه جزء منها لمختلف أقسام الإنتاج والجزء الآخر يوجه مباشرة للبيع، ويحتوي هذا القسم على ثلاث مصالح:
- خلية البرمجة: وهي خلية تقوم بالتنسيق مع مديرية التسويق من خلال وضع برنامج أسبوعي للإنتاج يحتوي على الكمية، نوع المنتج، تحديد التكاليف... الخ
- مصلحة الإنتاج: وهي المكلفة بإنتاج الفولاذ اللين؛
- مصلحة الصيانة: تقوم هذه المصلحة بإصلاح الآلات الإنتاجية وضمان السير الحسن لها.

- قسم الفولاذ الصلب: يضم فقط مصلحة الإنتاج.

- قسم صناعة مواد التلحيم: يتولى هذا القسم صناعة أقطاب التلحيم، وينتج هذا القسم حوالي 22 نوع من مواد التلحيم، كما يحتوي هذا القسم كذلك على نفس مصالح قسم الفولاذ اللين.

- قسم الأمن الصناعي والصيانة: يعد هذا القسم المسؤول عن الأمن داخل الشركة، حيث يتولى التدخل في حالة حوادث العمل مع ضمان صحة وسلامة العاملين، بالإضافة إلى تزويد الشركة بالطاقة والقيام بالصيانة في حالة حدوث عطب.

المطلب الثالث: أهداف ومبررات اختيار شركة TREFISOUD

أولاً: أهداف شركة TREFISOUD

تسعى شركة TREFISOUD باستمرار لتحقيق جملة من الأهداف، نورد أهمها فيما يلي:

- تحقيق الأرباح وتعظيمها والتي تضمن لها البقاء والإستمرار في الأجل البعيد؛
 - الحفاظ على وضعية الصدارة في سوق منتجات قلد الفولاذ والتلحيم مع توسيع الحصة السوقية؛
 - العمل على تطوير ثقافة الجودة عن طريق التكوين والتحسيس لأفراد الشركة، فمنتجات الشركة تتميز بجودة عالية ومطابقتها للمعايير الدولية، وهذا لكون الشركة متحصلة على شهادة الإيزو للجودة ISO 9001 والتي تحصلت عليها سنة 2008؛
 - ضمان سير كل نشاطات الشركة طبقاً للإطار التشريعي والقانوني الساري المفعول؛
 - العمل على الوفاء وتحسين إرضاء الزبائن من خلال حصر مطالبهم وتوقع إحتياجاتهم؛
 - تحقيق الإنتاج في ظروف مناسبة وقابلة للتطوير من خلال إقتناء تكنولوجيات جديدة وحديثة؛
- مراعاة مظاهر البيئة والأمن في كافة المشاريع الجديدة من أجل أخذ الإحتياطات اللازمة لحماية صحة وسلامة العاملين وتوقع مخاطر التلوث.

ثانياً: مبررات اختيار الشركة محل الدراسة TREFISOUD

لقد وقع اختيارنا على شركة القلد وصنع منتجات التلحيم TREFISOUD كموضوع للاختبار العملي والدراسة الميدانية لعدة اعتبارات نذكر منها:

- تعتبر شركة TREFISOUD شركة تابعة لقطاع الحديد والصلب، ولهذا القطاع دور مؤثر في التنمية الصناعية والاقتصادية نظراً لارتباطه الوثيق بالعديد من الصناعات الأخرى كصناعة التعدين والسبائك الحديدية، صناعة السيارات والأجهزة المنزلية، صناعة المعدات، مشاريع المياه والصرف الصحي.
- تعد الشركة من بين الشركات الجزائرية الناجحة، وذلك للمكانة المتميزة التي تحتلها في السوق فهي تعد من بين المؤسسات الرائدة في مجال صناعة الفولاذ ومنتجات التلحيم.
- بالنسبة لتأثيرها على البيئة، فنشاط الشركة يفرز تأثيرات على البيئة المحيطة بالمنطقة الصناعية وذلك بسبب:

- انبعاث غازات سامة من الأفران إلى الجو الخارجي؛
- التأثير السلبي على صحة العاملين؛
- ارتفاع درجة حرارة الجو؛
- إفراز مختلف النفايات الناتجة عن نشاط الشركة.

المبحث الثالث: أداء شركة TREFISOUD في إطار التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة تمثل إنشغالا حقيقيا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، باعتبار هذه الأخيرة المسؤول الأكبر عن انبعاث الغازات الملوثة والعديد من المشاكل البيئية الأخرى المرتبطة بأنشطتها والتي تؤثر سلبا على المجتمع المحيط بها، حيث أصبح لزاما عليها تحسين أدائها في إطار التنمية المستدامة من خلال الإعتماد على مؤشرات تساعد على تقييم أدائها، للحكم على مدى تطابقها مع المعايير المسموح بها مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والكفيلة بتطبيق الالتزامات البيئية والاجتماعية القانونية.

لهذا سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى أداء شركة TREFISOUD في إطار التنمية المستدامة، من خلال استعمال مؤشرات مبادرة التقارير العالمية المتطرق إليها في الفصل السابق والمتاح تطبيقها على الشركة، ومن أجل ذلك سيتم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية، حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى مؤشرات الأداء الإقتصادي للشركة، وفي المطلب الثاني مؤشرات الأداء الإجتماعي أما المطلب الثالث فيتناول مؤشرات الأداء البيئي، وهذا مع إعتداد فترة التحليل على الثلاث سنوات الأخيرة طبقا لما نصت عليه المبادرة.

المطلب الأول: مؤشرات الأداء الإقتصادي لشركة TREFISOUD

يعتبر الأداء الإقتصادي رأس الهرم في الأهمية بالنسبة للمؤسسة، فالتحسين المستمر للأداء الإقتصادي بزيادة الربحية والحصة السوقية يعبر عن إستمرارية نجاح المؤسسة ونموها، حيث سيتم فيما يلي إبراز الأداء الإقتصادي للشركة من خلال إستعمال مختلف المؤشرات الإقتصادية.

أولاً: الحصة السوقية لشركة TREFISOUD

تحتل شركة TREFISOUD مكانة جيّدة في السوق التابع لنشاطها، وتظهر هذه المكانة من خلال إمتلاكها حصة معتبرة في سوق منتجات القلد والتلحيم، حيث إستطاعت منتجتها أن تحقق النسب التالية خلال سنة 2010:

- 63 % من الحصة السوقية لمنتجات التلحيم؛
- 80 % من الحصة السوقية لمنتجات الفولاذ الصلب المستعمل للبناء؛
- 52 % من الحصة السوقية لمنتجات الفولاذ اللين.

فما يمكن ملاحظته من خلال هذه النسب أن منتجات الشركة تسيطر على جزء كبير من الحصة السوقية في قطاع نشاطها؛ وإحتلال الشركة لهذه المكانة السوقية يعود لجملة من الأسباب والعوامل التي نورد أهمها فيما يلي:

- إلتزام إدارة الشركة بالتحسين المستمر الذي يعتبر قاعدتها وأسلوبها الأساسي، لأن فرص التحسين لا تنتهي مهما بلغت كفاءة وفعالية الأداء الإقتصادي للشركة، حيث تسعى شركة TREFISOUD دائما إلى تحسين المجال التقني المرتبط بالآلات وتقنيات الإنتاج وذلك لرفع الكفاءة الإنتاجية، والتي ترفع من الأرباح المحققة وتزيد من الحصة السوقية؛
- القيام بتنفيذ المراجعات الداخلية على فترات محددة، للتحقق من متطلبات نظام إدارة الجودة المعد من طرف الشركة لمتطلبات المواصفة القياسية الدولية ISO 9001 لضمان جودة منتجاتها، حيث تحصلت الشركة على شهادة ISO 9002/1994 في أبريل 2002 وتم تجديدها في أبريل 2003 لتصبح ISO 9001/2000، واستمر تجديد الشهادة سنويا إلى غاية جانفي 2010 حيث انتقلت من ISO 9001/2000 إلى ISO 9001/2008* والمصادق عليها من قبل منظمة AFAQ AFNOR INTERNATIONALE؛
- الإهتمام المتزايد من قبل الإدارة العليا بجودة المنتجات وإدراجها ضمن التخطيط الإستراتيجي للشركة، وإستخدامها لتحقيق ميزة تنافسية لها؛
- السعي دائما نحو تحقيق رضا العميل وتوقع متطلباته.

ثانيا: مؤشر تطور مبيعات الشركة

عرفت شركة TREFISOUD تغيرات في حجم مبيعاتها خلال الفترة 2008-2010، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) : تطور مبيعات الشركة خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: ألف دج

السنة	2008	2009	2010
المبيعات (دج)	2 237 000	4 874 000	3 003 000
نسبة التغير (%)	79,67	**117,88	38,38-

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ميزانيات الشركة لسنوات (2008 - 2010).

يتبين من الجدول رقم (6) أن مبيعات الشركة كانت في تحسن مستمر خلال السنتين 2008-2009، حيث سجلت نسبة نمو خلال سنة 2008 تقدر بـ 79,67 % مقارنة بسنة 2007***، ليرتفع حجم المبيعات سنة 2009 بأكثر من 100 % حيث قدرت نسبة الإرتفاع بـ 117 %، مما يدل على قدرة

* انظر الملحق رقم (4) ص. 184.

** = $\frac{\text{المبيعات للسنة (ن+1)} - \text{المبيعات للسنة ن}}{\text{المبيعات للسنة ن}} \times 100$

*** تقدر مبيعات سنة 2007 بـ 1 245 000 000 دج

الشركة على تسويق منتجاتها ما ساهم في زيادة مبيعاتها بمعدلات مرتفعة، فيما سجّلت الشركة إنخفاضاً في مبيعاتها لسنة 2010 بنسبة 38,38 %، يعود سبب الإنخفاض إلى توقف الشركة عن إنتاج أحد المنتجات بسبب عطل في الآلات مما أثر على مبيعات ذلك المنتج.

ثالثاً: مؤشر تطور الأرباح الصافية للشركة

إن التحقيق المتواصل للأرباح هو الهدف الأساسي الذي تصبو إليه أي مؤسسة، وتعتبر شركة TREFISOUD كغيرها من المؤسسات تسعى لتحقيق أقصى ربح باستطاعتها لضمان بقائها في السوق، ومن خلال الجدول رقم (7) سيتم تبيان الأرباح الصافية للشركة محل الدراسة خلال الفترة 2008-2010:

جدول رقم (7) : تطور أرباح الشركة خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: ألف دج

السنة	2008	2009	2010
الأرباح (دج)	252 691	407 307	431 361
نسبة التغير (%)	172,86	61,18	5,90

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ميزانيات الشركة لسنوات (2008 - 2010).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن الشركة قد سجّلت زيادة جد معتبرة في قيمة الأرباح الصافية لسنة 2008 بنسبة تقدر بـ 172,86 % مقارنة بسنة 2007*، لتواصل الإرتفاع في تحقيق الأرباح في السنتين الموالتين 2009-2010 لكن بنسبة أقل من تلك المحققة في سنة 2008 حيث حققت نسبة إرتفاع تقدر على التوالي بـ 61,18 % و 5,90 %، وتعود نسبة الإرتفاع في أرباح الشركة إلى زيادة في أسعار منتجاتها.

رابعاً: مؤشر تطور ووفاء العملاء

يعد إرضاء العملاء رهان أساسي للمؤسسة وسبب رئيسي لإستمراريتها، فلا يكفي إنتاج سلع أو خدمات سليمة لتحقيق رضا العميل، بل هناك معايير أخرى تحقّق هذا الرضا كسرعة الإستجابة لطلباته، دقّة الفاتورة، خدمات ما بعد البيع...؛ ممّا دفع بشركة TREFISOUD إلى مضاعفة التحقيقات الخاصة برضا الزبائن حيث تبنت وسيلة "الإستماع للعملاء" للتحكم في علاقتها معهم، حيث ارتأت أن الإستماع للعملاء هي الركيزة الأساسية لتوجّحها نحوهم، كما أن نجاحها مرتبط بمدى فهمها لحاجاتهم ورغباتهم وبمستوى الرضا المحقّق لديهم، وتقوم TREFISOUD بالإستماع لعملائها من خلال فتح دفتر على مستوى مديرية التسويق في متناول العملاء يقومون بتسجيل آرائهم والشكاوي

* قيمة الأرباح لسنة 2007 تقدر بـ 92 607 000 دج.

المتعلقة بهم، ليتم معالجة تلك الشكاوي في أجل أقصاه 15 يوم، حيث يقوم مسؤولي إدارة التسويق وإدارة مراقبة الجودة بمعالجة المشكلات المطروحة مع إعلام العميل بكل الإجراءات التي اتخذتها الشركة لتصحيح الخطأ، وقد لقي هذا الإجراء قبولا كبيرا من طرف عملاء الشركة، كما يساعد هذا الإجراء قيام الشركة بتحقيقات حول رضا العميل، من خلال تقديم هذا الأخير معلومات حول نقاط قوّة وضعف عرض الشركة لمنتجاتها والذي يساعدها على خلق حلقة التحسين المستمرّ .

فشركة TREFISOUD من خلال خبرة أكثر من 30 سنة إستطاعت أن تحقق أكبر عدد من العملاء مقارنة بمنافسيها، خاصة وأن منتجاتها للتلحيم موافقة للمعايير المقدّمة من قبل الشركة السويدية العالمية الرائدة في منتجات التلحيم ESAB؛ ويوضح الجدول رقم (8) أهم عملاء شركة TREFISOUD:

جدول رقم (8): أهم عملاء شركة TREFISOUD حسب كل منتج

العملاء	المنتج
<ul style="list-style-type: none"> - E.N.T.P et ENAFOR (Hassi messaoud) - SPA PROMAINT Oran - BATICIM - SPA CR METAL Blida - EHCCA Alger - ENAC - ECRN- MDN Mers EL Kbir - COOJAL - ENCC (Relizane) - CABAM (Ain mlila) - PROMECH (Annaba) - ECM (Sidi Moussa) - SAPTA (Rouiba) 	منتجات التلحيم
<ul style="list-style-type: none"> - SARL SOALTIM (Alger) - SARL AGMC (Rouiba) - SARL GRIGADEM (Tizi ousou) - EMB BAG (Batna) - STFF SOUAHILIA (Tlemcen) 	منتجات الفولاذ اللين
<ul style="list-style-type: none"> - CIRTA MATELAS (Constantine) - MATELA SOUF (El Oued) - SARL SOCIETE ALGERIENNE DES FILTRES - AFRIC CABLES (Alger) - GROUPE HYDROCANAL - HYDRO AMENAGEMENT - MDN- EHCCA (Alger) 	منتجات الفولاذ الصلب

المصدر: وثائق الشركة

من خلال الجدول رقم (8) المبين أعلاه نلاحظ تعدد وتنوع عملاء شركة TREFISOUD، حيث إستطاعت الشركة تسويق منتجاتها عبر كل أنحاء الوطن، وتسجّل الشركة باستمرار دخول عملاء جدد، مما أدى بها إلى إختراق أسواق جديدة عزّزت الحصة السوقية لها، أما تطور عدد عملاءها فهو موضح في الجدول رقم (9):

جدول رقم (9) : تطور عدد عملاء الشركة خلال الفترة 2008-2010

السنوات	2008	2009	2010
عدد العملاء	319	419	430
نسبة النمو (%)	--	31,34	2,62

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مسؤول مديرية التسويق

يتضح من الجدول رقم (9) أن عدد العملاء في ارتفاع كل سنة، حيث ارتفع عددهم سنة 2009 بنسبة 31,34 % مقارنة بسنة 2008 وهذا لإيجاد الشركة لقنوات توزيع جديدة عبر مختلف أنحاء الوطن مما ساهم في إرتفاع عدد عملائها، في حين انخفض عددهم بنسبة 2,62 % سنة 2010 بسبب فقدان عملاء المنتج الذي توقفت الشركة عن إنتاجه في سنة 2010.

خامسا: مؤشر الموردين

يعد دور الموردين ذوي الكفاءات الفعّالة في توريد الشركة بالمواد الأولية بالجودة المطلوبة، من الركائز المهمة لتقديم منتجات ذات جودة عالية، وتعتمد TREFISOUD على هذه السياسة في توريد متطلباتها الأولية، حيث تقوم الشركة بإستيراد كل مستلزمات تقريبا من الخارج سواء فيما يخص المواد الأولية أو المعدات، وذلك من بلدان مختلفة أهمها: اسبانيا، ألمانيا، السويد، فرنسا... وهذا ما يوضحه الجدول رقم (10):

جدول رقم (10): أهم موردي شركة TREFISOUD

اسم المورد	بلد المورد
 ESAB AB INTERNATIONAL	السويد
 COGNIS	ألمانيا
 FERROTRADE	سويسرا
 ARCELOR MITTAL	فرنسا
 CONDAT	فرنسا
 ALZINC	الجزائر (تلمسان)
 TEAM MECANICA SPA	إيطاليا
 MERSEN	فرنسا
 WERNER	ألمانيا
 FIH MANUTENTION	فرنسا
 ArcelorMittal Spa (EL HADJAR)	الجزائر (عنابة)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق الشركة

يتبين من الجدول رقم (10) أن معظم موردي شركة TREFISOUD هم موردين من مختلف الدول ومن شركات كبرى عالمية معروفة وحاصلة على مواصفات الجودة، وأهم مورد هي الشركة السويدية ESAB الرائدة عالميا في تسويق منتجات التلحيم، وهذا يزيد من ضمان جودة المواد الأولية وجودة تجهيزات الإنتاج للشركة، والذي يساعدها بدورها على ضمان جودة منتجاتها المقدمة.

سادسا: مؤشر إستثمارات البنية التحتية

تستطيع المؤسسة أن تؤثر على الإقتصاد من خلال إستثماراتها في البنية التحتية، حيث يمكن أن تمتد تأثيرات البنية التحتية إلى أبعد من نطاق العمل الخاص بعمليات المؤسسة نفسها، حيث قد تتضمن خطوط النقل وخدمات المشاركة المجتمعية والمراكز الرياضية ومراكز الصحة والترفيه، حيث إستطاعت شركة TREFISOUD أن تساهم في البنية التحتية لمنطقة العلمة من خلال إنشائها لمركز رياضي، ملعب والمساهمة في تشجير 300 شجرة والذي يزيد من الغطاء الأخضر للمنطقة المحيطة بالشركة.

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الإجتماعي لشركة TREFISOUD

إن قياس الأداء الإجتماعي هو معيار للحكم على مدى وفاء شركة TREFISOUD بالتزاماتها ومسؤوليتها الإجتماعية، أي الحكم على الفوائد الإجتماعية لنشاطها الإقتصادي؛ حيث يمكن تحليل تطور الأداء الإجتماعي لشركة TREFISOUD من خلال دراسة تطور أهم المؤشرات الإجتماعية للشركة والتي من خلالها يتم تحديد أهم تأثيراتها على الأنظمة الاجتماعية التي تعمل في نطاقها، وتتمثل هذه المؤشرات في:

أولاً: مؤشر التوظيف

يشتمل هذا المؤشر على المؤشرات الفرعية التالية:

1. إجمالي القوى العاملة من حيث نوع التوظيف وعقود العمل: إن سياسة التوظيف المعتمدة في الشركة تقوم على نوعين من التوظيف، توظيف دائم و الآخر مؤقت، فإلى جانب العمال الدائمين تقوم الشركة بإبرام عقود عمل مؤقتة، هذه العقود قد تدمج صاحبها في العمل بشكل دائم، ويوضح الجدول رقم (11) تطور عدد العمال حسب نوع التوظيف:

جدول رقم (11): تطور عدد عمال الشركة خلال الفترة 2008-2010

السنوات	2008	2009	2010
عدد العمال الدائمين	310	314	359
عدد العمال بعقود عمل مؤقتة	50	17	18
إجمالي عدد العمال	360	331	377
نسبة التغير (%)	1,40	8,05-	13,89

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مسؤول الموارد البشرية.

يتبين من الجدول رقم (11) أن نسبة التوظيف إرتفعت بـ 1,40 % مقارنة بسنة 2007، في حين إنخفضت بـ 8,05 % سنة 2009، حيث يرجع هذا الإنخفاض إلى إحالة 29 عامل للتقاعد وإدماج 33

عامل كانوا يعقود عمل مؤقتة، مع عدم إبرام الشركة لأي عقد مؤقت سنة 2009، أما سنة 2010 فقد إرتفعت نسبة التوظيف في الشركة لتصل إلى 13,89 % وهذا بسبب مشاركة الشركة في برنامج التوظيف للدولة من خلال عقود ما قبل التشغيل DAIP، حيث قامت بتوظيف 45 عامل مع تجديد كل العقود المؤقتة لسنة 2009 وإبرام عقد مؤقت آخر فقط.

2. أجور العمال: بالنسبة لأجور عمال الشركة فتنقسم فئة الأجر إلى ثلاث فئات:

- فئة الإطارات: وتتقاضى هذه الفئة أجر يصل إلى 92 000 دج.

- فئة الأعوان المهرة: ويصل أجر هذه الفئة إلى 62 000 دج.

- فئة أعوان التنفيذ: يقدر أجر هذه الفئة بـ 46 000 دج

يتضح من مبالغ أجور موظفي الشركة أنهم يتقاضون أجورا معتبرة مقارنة بالعديد من المؤسسات الجزائرية التي يعد فيها مبلغ الأجر منخفض.

3. المزايا الممنوحة للعاملين: يمثل الإهتمام والإنفاق على الموارد البشرية في المؤسسة إستثمارا إستراتيجيا، حيث تمثل العمالة مجالا داخليا من مجالات المسؤولية الإجتماعية تلتزم المؤسسة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة الموظفين ورضاهم الوظيفي مع تقديم مختلف الحوافز التي تشجعهم على بذل المزيد من الجهد والعطاء، وتعتبر شركة TREFISOUD من بين المؤسسات التي بدأت تولي إهتماما بالعنصر البشري، حيث تسعى إدارة الشركة إلى زيادة إنتاجية الموظفين من خلال منحهم عدة حوافز من أجل تنمية الأداء المتميز لديهم، ومن بين المزايا التي تمنحها الشركة لموظفيها:

أ- علاوة توزيع الأرباح السنوية: وهي غلاف مالي يوزع على مجموع الموظفين بحسب أرباح الشركة وساعات العمل السنوية، وينخفض مبلغ العلاوة في حالة غيابات الموظف أو بسبب العقوبات، ومبلغ العلاوة متساوي بين جميع الموظفين. و يوضح الجدول رقم (12) علاوة توزيع الأرباح السنوية لموظفي الشركة:

جدول رقم (12) : علاوة النتائج السنوية لعمال الشركة خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: دج

السنوات	2008	2009	2010
علاوة النتائج السنوية للعامل	70 000	114 000	140 000
نسبة الزيادة (%)	55,55	62,85	22,80

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مسؤول الموارد البشرية.

يتبين من خلال الجدول رقم (12) أن علاوة النتائج السنوية لعمال شركة TREFISOUD في إرتفاع سنوي متواصل حيث قدر مبلغ العلاوة لسنة 2008 بـ 70 000 دج وبنسبة إرتفاع تقدر بـ 55,55% مقارنة بسنة 2007*، ليرتفع مبلغها خلال سنتي 2009-2010 على التوالي بـ 114 000 دج، 140 000 دج وبنسبتي إرتفاع 64,02% و 22,80%، وارتفاع مبلغ العلاوة بشكل سنوي وبنسب معتبرة يعد في حد ذاته تحفيزا للعمال لأداء العمل بشكل جيد لضمان ربحية المؤسسة والتي ستعكس على علاوهم السنوية.

ب- حوافز أخرى: تسعى الشركة كذلك لتوفير العديد من الإمتيازات الأخرى لموظفيها ولأسرهم، حيث يستفيد العمال من:

- التأمين الطبي الذي يغطي عمال الشركة وعائلاتهم، إلى جانب ذلك قيام الشركة بفحوصات طبية سنوية لعمالها لتضمن صحتهم ورفاهيتهم؛
- توفر الشركة للعمال إشتراكات في برامج التقاعد، حيث في نهاية الخدمة يتلقى العاملون مكافأة نهاية الخدمة؛
- رحلات صيفية لعمال الشركة بأسعار منخفضة مقارنة بأسعارها الحقيقية؛
- تنظيم دورات رياضية منافسة لعمال الشركة في بعض المناسبات.

ثانيا: مؤشر الصحة والسلامة المهنية

إن الصحة والسلامة المهنية للموظف من بين الأمور التي يجب على المؤسسة أن تهتم بها لاسيما وأن هذا المجال أصبح من المرتكزات التي تحقق التميز والنجاح في الأداء للأفراد، من خلال توفير بيئة عمل آمنة تضمن الحفاظ على صحة الموظفين، فالحوادث والأمراض المهنية لها آثار عديدة تؤثر سلبا على الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة وعلى ربحيتها وتصبح عبء مالي على المؤسسة؛ فشركة TREFISOUD وإدراكا منها لمسؤوليتها اتجاه عمالها والحفاظ على وسط عمل رائق لهم وضعت حملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها في مجال الصحة والسلامة المهنية، ومن أهم هذه الأهداف¹:

- إعداد وتطبيق برنامج يهدف الى خفض الأخطار ووقوع الحوادث، يسمح بوقاية الأمراض المهنية ويحمي صحة وأمن العمال؛
- خفض نسبة حوادث العمل والحد من خطورتها؛
- تحليل كافة حوادث العمل.

* . يقدر مبلغ العلاوة لسنة 2007 بـ 45 000 دج

¹ . سياسة الجودة - الأمن - البيئة لشركة TREFISOUD (انظر الملحق رقم (5) ص. 185)

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الشركة بالتحضير الأولي للبرنامج الذي تسعى لتحقيقه، من خلال تبني نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية وفقاً لمعيار OHSAS 18001، حيث شرعت في تنفيذ نظام OHSAS 18001 سنة 2008 وهي حالياً في المرحلة الأخيرة في تنفيذه، ومن المتوقع أن تحصل الشركة على شهادة المطابقة لمواصفة إدارة الصحة والسلامة المهنية مع بداية 2012.

وسيتم فيما يلي دراسة مؤشر الصحة والسلامة المهنية في الشركة محل الدراسة من خلال:

1. معدلات حوادث العمل: إن حوادث العمل قد تكلف العامل معاناة كبيرة لا يساويها أي تعويض كالإصابة بعجز أو مرض مزمن والتي تحدث إنعكاسات سلبية على الحياة الأسرية للعامل، وتعتبر حوادث العمل داخل مصنع TREFISOU خطيرة إذالم يتخذ العامل إجراءات الصحة والسلامة، فاستعمال أحماض إزالة الصدأ للحديد أثناء العملية الإنتاجية لها أثر كبير على الجهاز التنفسي للعمال، مما قد يؤدي بهم إلى فقدان هاته الحاسة بالإضافة إلى خطر إستعمال الآلات التي تقوم بتقطيع الحديد، هذا دون الضحيج الناجم عن عمل الآلات، إلا أن شركة TREFISOU تضع في متناول جميع عمال المصنع القفازات، النظارات الوقائية، ومختلف التجهيزات التي تحافظ على سلامة العامل. ويوضح الجدول رقم (13) نسبة حوادث العمل في الشركة محل الدراسة:

الجدول رقم (13): نسب حوادث العمل في الشركة خلال الفترة 2008-2010

السنوات	2008	2009	2010
حوادث العمل (%)	0,71	0,59	0,41

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مسؤول الموارد البشرية.

يتبين من الجدول رقم (13) أن نسبة الحوادث في إنخفاض مستمر منذ سنة 2008، حيث بلغت نسبة 0,71 % واستمرت في الإنخفاض خلال السنتين 2009-2010 على التوالي بـ 0,59 %، 0,41 %، ويفسر هذا الإنخفاض بأن المشروع التحضيري لتبني نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001 ساهم في تكثيف الإجراءات الوقائية وتكثيف التكوين في مجال السلامة والأمن الصناعي للعمال، وذلك لحماية أنفسهم أثناء تأدية عملهم (من خلال وضعهم للقفازات، النظارات الوقائية، الألبسة الخاصة...).

2. معدلات التغيب عن العمل: سيتم توضيح معدلات الغيابات بالشركة من خلال الجدول رقم (14):

جدول رقم (14): نسب الغيابات في الشركة خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: %

السنوات	2008	2009	2010
غيابات التأخر	0,21	0,31	0,30
الغيابات المسموحة	1,48	1,57	1,20
العطل المرضية	0,81	2,55	1,34
الغيابات غير المبررة	0,29	0,13	0,13
المجموع	2,79	4,56	2,97

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مسؤول الموارد البشرية.

يتبين من الجدول رقم (14) أن نسبة الغيابات لسنة 2009 تقدر بـ 4,56 % وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنتين 2008-2010، والتي قدرت خلالها نسبة الغيابات على التوالي بـ 2,79 % و 2,97 %، إلا أن إرتفاع الغيابات وإنخفاضها تبقى أسبابها ترجع لظروف العامل والتي قد تجهلها الشركة، إلا العطل المرضية التي يبقى سببها معلوما لدى الشركة ومبررا.

ثالثا: مؤشر التدريب والتكوين

إن إهتمام المؤسسة بالتدريب والتكوين يدخل ضمن مسؤوليتها الإجتماعية الداخلية، وشركة TREFISOUD من بين المؤسسات التي تولي إهتماما كبيرا بتكوين وزيادة معارف عمالها وإطاراتها، حيث تقوم بتنظيم العديد من الدورات التدريبية سواء داخل المؤسسة أو خارجها، حيث تتولى إدارة الموارد البشرية لشركة TREFISOUD وضع خطة التكوين السنوية والميزانية الخاصة بها والمبنية على الدعائم التالية:

- تحديد متطلبات تدريب الموارد البشرية؛
- قياس نتائج التدريب.

يتم تحديد متطلبات التدريب عن طريق تحديد إحتياجات التدريب لكل عامل لأداء مهامه على الوجه الأكمل، إلى جانب تنسيق إحتياجات التدريب بين العامل ورئيسه المباشر. وتهدف خطة التكوين إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تأهيل أكبر عدد من العمال؛

- تطوير قدرات العمال المكلفين بالوسائل التقنية الحديثة أو في حالة شراء آلات جديدة؛
- زيادة معارف العمال، خاصة الأنظمة المتبناة حديثاً من قبل الشركة كنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية.

أما المجالات التي تشملها الدورات التكوينية فتتمثل في:

- تدقيق إدارة الجودة؛
 - نظام الإدارة البيئية ISO 14001؛
 - معالجة المياه؛
 - نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001.
- وسيتيم فيما يلي دراسة مؤشر التدريب والتكوين للشركة من خلال عدد العمال المتكويين حيث يوضح الجدول رقم (15) تطور عدد العمال المتكويين خلال الفترة 2008-2010:

الجدول رقم (15): عدد المتكويين في الشركة خلال الفترة 2008-2010

السنوات	2008	2009	2010
عدد المتكويين	80	89	140
نسبة النمو	--	11,25	57,30

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مسؤول الموارد البشرية.

يتضح من الجدول رقم (15) أن تكوين العمال في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2008-2010، حيث قدر خلال سنة 2009 بـ 11,25 %، وقد تمحور التكوين خلال هذه السنة حول معالجة المياه والتي استفاد منها 15 عامل، والسلامة في موقع العمل والتي استفاد منها 74 عامل. أما خلال سنة 2010 فقد بلغت نسبة التكوين 57,30 %، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بسنة 2009 ويعود سبب الإرتفاع إلى تكثيف الشركة للدورات التكوينية المتعلقة بـ ISO 14001 ونظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001 بغية زيادة معارف العمال حول الأنظمة المتبناة حديثاً.

أما عمليات التقييم لهذه الدورات التكوينية، فيقوم بها كل من مسؤول إدارة الموارد البشرية والمسؤول المباشر للمتكون، فبعد انتهاء المتكون من الدورة يقوم بتقديم تقرير لمسؤول الموارد البشرية يحتوي على النقاط المستفاد منها خلال الدورة مع توضيح النقاط التي لازالت غير مفهومة، وبعد ستة أشهر من تكوين العامل يقوم المسؤول المباشر له بتقديم تقرير لمسؤول الموارد البشرية حول مدى تقدم واستفادة العامل من الدورة، إلا أن الشركة مازلت تعاني من فعالية التكوين لدى العامل فعادة لا تلمس نتائج تقدمية أو مردودية أعلى للمستفيد من تلك الدورات التدريبية.

رابعاً: مؤشر التنوع وتكافؤ الفرص

لا تولي الشركة محل الدراسة اهتماماً كبيراً للمؤشرات المتعلقة بالعدالة والمساواة بين الرجل والمرأة، فنسبة مشاركة النساء في الشركة منخفضة حيث تقدر بـ 3,18 % من إجمالي العمال بعدد يقدر بـ 12 امرأة، إلا أنه من بين هذا العدد هناك 6 نساء إيطارت بالشركة، لكن فيما يخص الأجور فيتقاضى الرجال والنساء بالشركة نفس المستوى من الأجر ودون تمييز بين الجنسين.

خامساً: مؤشر المجتمع وحقوق الإنسان

لا تعتمد الشركة على مؤشرات تسمح بدراسة وتقييم الاهتمام الذي توليه للمجتمع المحلي، فالمساهمات الاجتماعية للشركة كالمجالات التعليمية والثقافية والإنسانية هي غائبة عن إهتمامها، أما بالنسبة لحقوق الإنسان، فالشركة تلتزم وهي تباشر أعمالها بقوانين ونظم العمل المحلية التي تنظم قضايا عمالة الأطفال والعمالة القصيرة، حيث لا تقوم الشركة بتعيين الأطفال وفقاً للقانون، وترتكز سياسة الموارد البشرية لدى الشركة على المبدأ التالي "لا يقل عمر العامل عن 18 سنة".

بعد دراسة مؤشرات الأداء الاجتماعي لشركة TREFISOUD، يمكن أن نستخلص أن الشركة تبنت في إطار إلتزامها بتطوير الموارد البشرية معيار الإستثمار في الموارد البشرية لتقييم حاجات ومتطلبات تنمية موظفيها وتخطيط وتنفيذ أكثر خطط التطوير ملائمة، حيث إلتزمت الإدارة العليا بإرساء بيئة عمل إيجابية لعمالها من خلال:

- الإعتماد على نظام التحفيز الذي يزيد من رضا العمال وزيادة إنتاجيتهم؛
- الإستثمار في التدريب الذي يعد أحد أهم عوامل تطوير الموارد البشرية في مجال إنجاز التميز، من خلال تزويد العمال بالمعرفة والمهارات؛
- التزم الشركة بتوفير بيئة عمل تتسم بالأمن والسلامة لكافة عمالها، والذي يظهر بشكل جلي في محاولة حصولها على شهادة OHSAS 18001؛
- الإلتزام بضمان تكافؤ الفرص في عمليات تطوير الموارد البشرية؛

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء البيئي لشركة TREFISOUD

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى الجوانب البيئية لشركة TREFISOUD، حيث سيتم دراسة المؤشرات البيئية المتعلقة بالشركة، وذلك لتحديد الانبعاثات الناجمة عن إنتاج منتجاتها والجهود المبذولة من طرف الشركة لحماية البيئة، وفي هذا المجال قامت الشركة بالحصول على مواصفة نظام الإدارة البيئية ISO 14001*، ونتيجة لذلك فهي مطالبة باحترام متطلبات هذا النظام والذي يفرض عليها قياس أدائها البيئي الذي يمكنها من تحقيق جملة من الأهداف البيئية المتمثلة في:

- التقليل من إستهلاك الطاقة؛
- تحسين نوعية النفايات السائلة والغازية والتحكّم فيها؛
- تحسين القدرة على التصرف في الحالات الطارئة؛
- تحسين عملية فرز النفايات الناتجة وتثمينها.

أولاً: مؤشر الطاقة

يواجه العالم حالياً تغيراً مناخياً واحتراراً عالمياً من جراء الانبعاثات التي تتسبب فيها الشركات والمعروفة عالمياً بـ "غازات الاحتباس الحراري"، وتحدث تلك الانبعاثات عندما يتحول النفط والغاز وغيرهما من الوقود المتحجر إلى طاقة، وسيتم دراسة استهلاك الطاقة لشركة TREFISOUD من خلال المؤشرات التالية:

1. الاستهلاك المباشر للطاقة من الغاز الطبيعي: يوضح الجدول رقم (16) الإستهلاك من الغاز الطبيعي للشركة خلال الفترة 2008-2010:

جدول رقم (16): إستهلاك الغاز الطبيعي في الشركة خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: طن

السنوات	2008	2009	2010
إستهلاك الغاز الطبيعي	14 929 126	19 010 859	18 264 905
نسبة التغير (%)	- 14,69	27,34	- 3,92

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مسؤول قسم الأمن الصناعي والصيانة.

يتضح من الجدول رقم (16) أن استهلاك الشركة للغاز الطبيعي في تذبذب مستمر خلال الفترة 2008-2010، حيث سجلت الشركة انخفاضاً في الاستهلاك في سنة 2008، وهي السنة الموالية لحصول الشركة على شهادة ISO 14001، والذي جعلها تبحث عن ترشيد استهلاكها حيث انخفض الاستهلاك

* انظر الملحق رقم (6) ص. 186.

بـ 14,69 % مقارنة بـ 2007*، إلا أنه ارتفع خلال سنة 2009 حيث وصلت نسبة الإرتفاع إلى 27,34 % نتيجة تركيب الشركة لآلات إنتاجية جديدة ساهمت في زيادة الإستهلاك، لتتخفف هذه النسبة قليلا في سنة 2010 وتصبح 3,92 %.

2. إستهلاك الطاقة الكهربائية: يوضح الجدول رقم (17) إستهلاك الطاقة الكهربائية للشركة:

جدول رقم (17): إستهلاك الطاقة الكهربائية في الشركة خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: كيلوواط ساعة

السنوات	2008	2009	2010
إستهلاك الطاقة الكهربائية	7 241 000	7 641 000	7 268 000
نسبة التغير (%)	- 6,84	5,52	-4,88

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مسؤول قسم الأمن الصناعي والصيانة.

يتضح من الجدول رقم (17) أن نسبة إستهلاك الطاقة الكهربائية في إرتفاع وإنخفاض بنفس النسبة تقريبا، حيث إرتفع الإستهلاك خلال سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 بـ 5,52 % لتتخفف سنة 2010 بـ 4,88 %، ويرجع ذلك إلى عدم إتباع الشركة لإجراءات ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية.

ثانيا: مؤشر المياه

يتم دراسة مؤشر المياه للشركة من خلال:

1. كمية المياه المستهلكة: يوضح الجدول رقم (18) استهلاك الشركة للمياه خلال الفترة 2008-2010

جدول رقم (18): إستهلاك المياه في الشركة خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: م³

السنوات	2008	2009	2010
إستهلاك المياه	67 740	93 644	80 435
نسبة التغير (%)	- 14,45	38,24	- 14,10

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة الأمن الصناعي

* يقدر استهلاك الطاقة الكهربائية لسنة 2007 بـ 7 773 001 كيلوواط ساعة

يتضح من الجدول رقم (18) أن نسبة إستهلاك المياه في الشركة في تذبذب مستمر خلال الثلاث سنوات، حيث إنخفضت في سنة 2008 بـ 14,45% مقارنة بسنة 2007*، لتعاود الإرتفاع سنة 2009 بـ 38,24% سنة 2009، أما في سنة 2010 فقد إنخفضت نسبة الإستهلاك بـ 14,10%، و يعود هذا التذبذب في إستهلاك المياه لعدم الترشيح الجيد بالشركة لإستهلاك المياه بالإضافة إلى نقص إمدادات الشركة الجزائرية للمياه ADE** للشركة بسبب نقص المياه في بعض الفترات، أين تفضل وكالة المياه إمدادات المياه للشرب بدلا من منحها للمصانع لإستعماله في العملية الإنتاجية.

2. نسبة المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها: تسعى شركة TREFISOUD لتخفيض نسبة إستهلاك المياه والرفع من نسبة إعادة تدويرها، وذلك لتخفيض التكاليف المتعلقة بالمياه، ويوضح الجدول رقم (19) نسبة المياه المعاد تدويرها خلال الفترة 2008-2010:

جدول رقم (19): نسبة المياه المعاد تدويرها في الشركة خلال الفترة 2008-2010

السنوات	2008	2009	2010
نسبة المياه (%)	70	80	80

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق الشركة لمديرية الاستغلال

يتضح من الجدول رقم (19) أن الشركة قامت بإعادة إستخدام 70% من مياهها خلال سنة 2008 نظرا لنقص الإمدادات من المياه، لترتفع هذه النسبة إلى 80% خلال سنتي 2009-2010، والذي يعتبر مؤشرا جديا بالنسبة للشركة والذي يساعدها على تخفيض تكاليف إستهلاكها المياه.

ثالثا: مؤشر الانبعاثات الغازية، النفايات السائلة والصلبة

1. الانبعاثات الغازية للشركة: تعتبر الانبعاثات الغازية أكثر أشكال التلوث البيئي إنتشارا نظرا لسهولة إنتقالها من منطقة لأخرى، وتؤثر بشكل سلبي على الإنسان، الحيوان والنبات، كما تعد أحد الأسباب الرئيسية لظاهرة الإحتباس الحراري، وشركة TREFISOUD تقوم بإصدار إنبعاثات غازية مختلفة ناجمة عن إنتاج منتجات قلد الفولاذ Produits Trefiles، ومنتجات التلحيم Produits de soudure، وفيما يلي سيتم تحديد هذه الانبعاثات حسب إصدارات كل ورشة من خلال الجدول رقم (20):

* يقدر استهلاك المياه لسنة 2007 بـ 79 185 م³.

** ADE : Algérienne Des Eaux.

جدول رقم (20): الانبعاثات الغازية لشركة TREFISOUD

طبيعة الانبعاث	مصدر الانبعاث	
vapeur acide sulfurique (H2SO4) بخار حمض الكبريتيك	ورشة المعالجة (Décapage)	منتجات قلد الفولاذ
acide chlorhydrique H3O+Cl- بخار حمض الكلوريدريك vapeur	ورشة الغلفنة (Galvanisation)	
Monoxyde de carbone CO أحادي أكسيد الكربون Oxyde d'azote NOx أكسيد الآزوت composés organique volatils مركبات عضوية متطايرة COV	فرن إعادة التسخين (Four recuit)	
CO أحادي أكسيد الكربون CO2 غاز ثاني أكسيد الكربون NOx أكسيد الآزوت COV مركبات عضوية متطايرة	ورشة التجفيف (Séchage)	منتجات التلحيم

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات تحليل الانبعاثات الغازية لمخبر مراقبة الجودة للشركة

يتبين من الجدول رقم (20) أن الانبعاثات الغازية لشركة TREFISOUD متعددة وتعتبر كل هذه الانبعاثات لها آثار سلبية على الإنسان والبيئة معا إذا زادت تراكيزها، و يوضح الجدول رقم (21) مخاطر هذه الانبعاثات:

جدول رقم (21): مخاطر الانبعاثات الغازية

نوع الانبعاث	المخاطر الناجمة عنه
بخار حمض الكبريتيك (H2SO4)	الإصابة بالأمراض التنفسية والإصابة بحالات الربو كما يؤثر كذلك على الحيوان والنبات والتربة.
حمض الكلوريدريك H3O+Cl-	يؤثر على الجلد والعيون حيث يقوم بالتهابات على مستوى الجلد.
أحادي أكسيد الكربون CO	هذا الغاز عديم اللون والرائحة، وله تأثير سام على الإنسان والحيوان، إلا أن التركيز المنخفضة من هذا الغاز قد لا يكون لها الأثر السلبي.
غاز ثاني أكسيد الكربون CO2	يسبب أمراض تنفسية خطيرة في حالة التراكم للإنسان كالسعال، ضيق التنفس، سرعة النبض، إرتفاع الضغط والحرارة والصداع وقد يؤدي للوفاة
أكسيد الآزوت NOx	يسبب ضعف في الرؤية، التنفس، وظائف المخ وإلتهاب الحلق.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على دلشان مصطفى. التلوث الجوي و تأثيره على الغلاف الجوي. مصر: المجموعة الهندسية للأبحاث

العلمية، 2010، ص 8، 10، 11.

يتبين من الجدول رقم (21) أن مختلف الانبعاثات المذكورة لها آثار سلبية جسيمة سواء على الإنسان أو الحيوان خاصة إذا زادت نسبة هذه التراكمات في الجو.

▪ **حجم الانبعاثات الغازية:** إن حجم ونوع الانبعاثات الغازية لشركة TREFISOUD موضحة في الجدول رقم (22):

جدول رقم (22): حجم الانبعاثات الغازية للشركة خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: ملغ/ ط م³

الحدود القصوى القانونية	2010	2009	2008	السنوات
1000	1>	1>	0	بخار حمض الكبريت
50	2>	1>	0	بخار حمض الكلوريدريك
150	0,5	5	0	أحادي أكسيد الكربون
150	1	2	0	غاز ثاني أكسيد الكربون
1200	1,5	0,5	0	أكسيد الآزوت

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات الانبعاثات الغازية لمخبر مراقبة الجودة للشركة

يتضح من الجدول رقم (22) أن نسبة تراكيز الانبعاثات الغازية للشركة منخفضة جدًا مقارنة بالقيم القصوى القانونية، حيث لم تسجل الشركة أي انبعاثات خلال سنة 2008 لأسباب متعلقة بأجهزة القياس المستعملة، أما خلال السنتين 2009-2010 فقد سجلت الشركة قيمة جدًا منخفضة بسبب تركيبها لمعدات ميكانيكية تستغني فيها عن الأحماض والتي تساهم في تصاعد الأبخرة.

▪ **معالجة الانبعاثات الغازية للشركة:** على الرغم من أن نسبة الانبعاثات الغازية منخفضة، إلا أن الشركة تقوم بجملة من الإحتياطات لتقليل انبعاثاتها في الجو الخارجي، حيث قامت الشركة بتركيب مضخة إمتصاص (Pompe d'absorption) والتي تقوم بإمتصاص الأبخرة المنبعثة وتنظيفها بالماء الذي يتزل محملاً بتلك الانبعاثات ليصبح في شكل ماء حمضي، أين يتم توجيهه إلى محطة المعالجة والتطهير للمياه المستعملة على مستوى الشركة، أما باقي الانبعاثات التي لم تمتصها المضخة فتتمر عبر مصفاة (Filtre) تزيد من تصفية تلك الانبعاثات، مما يقلل من الانبعاثات المطروحة في الجو.

2. **الإنبعاثات السائلة في الشركة:** إن الإنبعاثات السائلة الملوثة لها آثار سلبية على البيئة بحيث تؤثر على التربة، المياه، الهواء والتنوع البيولوجي وأيضاً على صحة الإنسان، وبحكم نشاط شركة TREFISOUD فلها إنبعاثاتها السائلة التي سيتم توضيحها فيما يلي مع كيفية معالجتها:

▪ **نوع الإنبعاثات السائلة للشركة:** إن الإنبعاثات السائلة لشركة TREFISOUD تتمثل في المياه المستعملة الناتجة عن عملية التصنيع، والمياه الحمضية التي تحتوي على حمض الكبريت، حمض الكلور وشوائب من الحديد؛ إضافة إلى هذا فإن نشاط الشركة ينتج عنه كميات من الزيوت المستعملة وهذا في إطار تصليح الآلات والسيارات.

▪ **معالجة الإنبعاثات السائلة للشركة:** تعتبر المياه الحمضية الناتجة عن الشركة جدّ خطيرة على المنطقة السكنية وعلى التربة في حالة طرح الشركة لها دون معالجة، خاصة وأنها تحتوي على شوائب الحديد المنحلة التي تضر بشكل كبير بالبيئة، فالشركة لا تقوم برميها مباشرة، بل تقوم بعملية المعالجة قبل طرحها في الطبيعة، حيث تقوم أولاً بتوجيه تلك المياه الحمضية لمحطة معالجة التعديل (Atelier de neutralisation)، أين يتم فيها إضافة حليب الكلس المبلور (lait de chaux hydraté) لتلك المياه، من أجل تعديل حموضتها في نطاق درجة الحموضة المسموح به (6,5-8,5)، حيث يكون pH تلك المياه حمضي يتراوح ما بين 1 و 4، لكن بإضافة حليب الكلس المبلور يتعدل pH تلك المياه ليصبح ما بين 6,5-8,5 طبقاً للقيم القصوى المسموح بها قانونياً، وبعد مرحلة تعديل الحموضة تأتي مرحلة الترسيب، أين تتحول شوائب الحديد Fe^{2+} المنحلة بفعل حليب الكلس المبلور إلى شوائب حديد غير منحلة Fe^{3+} والتي يتم ترسيبها والضغط عليها بواسطة مصفاة الضغط (Filtre Presse)، حيث يتم فصل المياه عن شوائب الحديد الصلبة والتي تكون الحمأة (BOUES) التي يتم تخزينها على مستوى المؤسسة، أما الماء فيصبح قابلاً للطرح والذي يتم طرحه بواد الملاح بالعلمة.

أما بالنسبة للزيوت المستعملة، فالشركة تقوم بإعادة إستعمال تلك الزيوت في العملية الإنتاجية، أما الزيوت غير القابلة لإعادة الإستعمال تقوم شركة NAFTAL باسترجاعها.

3. **مؤشر النفايات الصلبة:** إن تقليل النفايات يساهم بشكل مباشر وكبير في تخفيض تكاليف المواد والمعالجة، فمؤشر النفايات الصلبة يقيس كمية النفايات التي خلقتها عمليات المؤسسة وطرق المعالجة التي اتبعتها المؤسسة.

▪ **نوع النفايات الناتجة عن الشركة:** إن النفايات الخاصة بالشركة محل الدراسة موضحة في الجدول رقم (23):

جدول رقم (23): النفايات الصلبة لشركة TREFISOUD

طبيعة النفايات	مصدر النفايات	
<ul style="list-style-type: none"> - بقايا من قطع الحديد؛ - قطع مستعملة؛ - مسحوق السيليكات Silicates en poudre؛ - بقايا الحديد الأبيض Fer Blanc؛ - غبار؛ - بلاستيك - أغلفة و خشب. 	منتجات التلحيم	النفايات الصلبة
<ul style="list-style-type: none"> - مسحوق أكسيد الحديد الثنائي FeO؛ - مسحوق صابون الكالسيوم؛ - رماد الزنك؛ - حمأة (Boues). 	منتجات القلد	
<ul style="list-style-type: none"> - أغلفة؛ - بطاريات مستعملة؛ - عجلات مستعملة؛ 	ورشة الصيانة	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق الشركة

يتضح من الجدول رقم (23) أن النفايات الصلبة لشركة TREFISOUD هي عبارة عن بقايا من الحديد بالإضافة إلى المساحيق، بطاريات و عجلات مستعملة، بلاستيك، أغلفة والحمأة (Boues).

■ كيفية معالجة النفايات الصلبة في الشركة: إن النفايات الناتجة عن نشاط الشركة يتم معالجتها كمايلي:

في بداية الأمر يتم استرجاع النفايات عند المصدر ثم تفرز وتجمع حسب النوع، وتوضع في حاويات بنفس نوع النفاية، ليتم تخزينها في مناطق وسيطية محددة، قبل تصريفها على مستوى منطقة التخزين النهائية، سواء من أجل إعادة تدويرها، إزالتها أو بيعها، ويبين الجدول رقم (24) طرق إزالة النفايات الصلبة في الشركة:

جدول رقم (24): طرق التخلص من النفايات الصلبة في شركة TREFISOUD

طريقة التخلص من النفاية	طبيعة النفايات
- تسمينها لإعادة البيع	- بقايا من قطع الحديد
- تسمينها لإعادة البيع	- قطع مستعملة
- إعادة التدوير	- مسحوق السيليكات
- البيع	- حديد أبيض Fer Blanc
- تسمينه لإعادة البيع	- بلاستيك
- البيع	- أغلفة و خشب
- إعادة الاستخدام	- مسحوق أكسيد الحديد الثنائي FeO
- إعادة الاستخدام	- مسحوق صابون الكالسيوم
- التخزين	- رماد الزنك
- استرجاع	- بطاريات
- البيع	- عجالات مستعملة
- التخزين	- الحمأة (Boues)

المصدر: وثائق الشركة

يبين الجدول رقم (24) طرق معالجة مختلف نفايات الشركة، أما بالنسبة للبطاريات المستعملة فالشركة لا تقوم برميها باعتبارها تصنف ضمن النفايات السامة، وإنما يتم إسترجاعها من قبل المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية ENPEC بسطيف، أما بالنسبة للحمأة فتقوم الشركة بتخزينها على مستوى المؤسسة.

رابعاً: مؤشر الإستثمارات البيئية

يشير مؤشر الإستثمارات البيئية إلى إجمالي مصاريف حماية البيئة التي خصصتها المؤسسة للقيام بإستثمارات لها علاقة بحماية البيئة أو تطوير المنتجات لتتوافق مع المتطلبات البيئية، وباعتبار أن نشاط شركة TREFISOUD ينطوي على جانب يضر بالبيئة خاصة أثناء تطهير السلك الحديدي من الصدأ أثناء العملية الإنتاجية، حيث تتم العملية باستعمال مواد كيميائية خطيرة ومضرة بالبيئة، قرّرت الشركة الإستثمار في 8 آلات والتي تقوم من خلالها بإستبدال عملية المعالجة الكيميائية (Décapage chimique) بالمعالجة الميكانيكية (décalaminage mécanique) حيث يعد هذا الأخير أقل تلويثاً للبيئة ويقلل من النفايات الناتجة، حيث قدر إجمالي مبلغ الثماني آلات بـ 38 450 000 دج.

أما فيما يخص المصاريف المنفقة على إبتكار تكنولوجيا أنظف، فالشركة تعتمد فقط على إستيراد المعدات الجديدة مباشرة.

بعد دراسة مؤشرات الأداء البيئي لشركة TREFISOUD، يمكن أن نستخلص أن الشركة تعمل على تحديد الجوانب البيئية للنشاطات التي تقوم بها والتي تؤثر فيها، إلا أن الإجراءات التي تقوم بها غير كافية، فقد اهتمت بتحقيق بعض الأهداف وأهملت بعضها الآخر، فاستهلاك الطاقة في الشركة مثلا مازال لم يصل إلى ذلك المستوى من الترشيح الذي يمكنها من التخفيض السنوي للإستهلاك.

المبحث الرابع: أثر الرسوم البيئية على أداء شركة TREFISOUD

تعتبر دراسة أثر الرسوم البيئية المطبقة على الشركة محل الدراسة الجانب المهم من البحث، فمن خلال دراسة هذا الأثر يمكن الحكم على مدى فعالية تطبيق هذه الرسوم البيئية على أداء الشركة في مجال حماية البيئة ومختلف المجالات الأخرى، لذا فإن هذا المبحث سيتناول أثر الرسوم البيئية على أداء شركة TREFISOUD من خلال ثلاث مطالب أساسية، حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى مختلف الرسوم البيئية المطبقة على الشركة، وفي المطلب الثاني أثر الرسوم البيئية على الأداء الإقتصادي والإجتماعي للشركة، أما المطلب الثالث فيتناول أثر الرسوم البيئية على أداء الشركة مع تقييم مدى فعاليتها في تحسين الأداء البيئي لها.

المطلب الأول: الرسوم البيئية المطبقة على شركة TREFISOUD

تخضع شركة TREFISOUD كغيرها من المؤسسات الجزائرية "لمبدأ الملوث الدافع"، الذي نصّ عليه القانون 10-03 لسنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، باعتبار أن نشاطها قد يتسبب في الإضرار بالبيئة، وقد حدّدت مديرية البيئة لولاية سطيف التابعة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة طبقا للقانون نوعين من الرسوم البيئية التي تطبق على شركة TREFISOUD، تتمثل في:

أولا: الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة

تصنف شركة TREFISOUD ضمن المنشآت التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لترخيص من الوالي المختص إقليمياً وعلى هذا الأساس وبموجب المادة 54 من القانون رقم 99-11 فإن مبلغ الرسم القاعدي المطبق عليها 90 000 دج ويتغير فقط المعامل المضاعف والذي يخص نوع نشاط المؤسسة. وفيما يلي جدول الرسوم على الأنشطة الملوثة المطبق على الشركة خلال الفترة 2008-2010:

الجدول رقم (25): مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة لشركة TREFISOUD
خلال الفترة 2008 - 2010

الوحدة: دج

السنوات	2008	2009	2010
المبلغ	258 000	258 000	270 000

المصدر: وثائق المؤسسة المتعلقة بإشعار دفع الرسم على الأنشطة الملوثة و الخطيرة على البيئة لسنة 2008-2010

يتبين من الجدول رقم (25) أن مبلغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة خلال السنتين 2008، 2009 قدّر بـ 258 000 دج، في حين ارتفع المبلغ خلال سنة 2010 ليصبح 270 000 دج، ويعود الارتفاع في مبلغ الرسم نظرا لتزايد النشاط الملوث للشركة، حيث يحدد مبلغ الرسم تبعا للأنشطة الملوثة للشركة خلال كل سنة.

ثانيا: الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة

يعتبر الرسم على عدم تخزين النفايات الصناعية الرسم الثاني المطبق على شركة TREFISOUD، حيث يتم تحديد قيمته وفقا لتقرير مندوب البيئة، الذي يخضع سلميا ووظيفيا للإدارة العليا للشركة (مساعد نظام تسيير النوعية والبيئة)، الذي تم تعيينه طبقا للمرسوم التنفيذي 05-240¹ المتعلق بكيفية تعيين مندوب البيئة، وتمثل مهامه فيما يلي:

- تطبيق القوانين البيئية على مستوى المؤسسة؛
- البحث الدائم عن وسائل الوقاية والتخفيض من التلوث؛
- ضمان أحسن تسيير بيئي في المؤسسة؛
- تنفيذ نظام الرقابة الذاتية للنفايات والتجهيزات؛
- تبنى أدوات جديدة لتسيير البيئة خصوصا المراجعة البيئية ونظام الإدارة البيئية؛
- تأكيد الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، الماء، الطاقة والمواد الأولية؛
- توعية العمال وتدريبهم.

إن مندوب البيئة لشركة TREFISOUD يقوم بإعداد تقرير سنوي يحتوي على طبيعة، كميات، وخصائص النفايات الخاصة بها، بالإعتماد على التقارير المقدمة من قبل مختلف مصالح الشركة، والتي تحدد بدقة نوع النفايات ومناطق تخزينها أو اجراءات معالجتها، ويقدم هذا التقرير كتصريح لمديرية البيئة لولاية سطيف التابعة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ومن خلال هذا التصريح تقدر هذه المديرية وتبعا للقوانين المنصوص عليها في هذا المجال، القيمة النقدية للنفايات حسب نوعها، كمياتها وفترة التصنيف التي تنتمي إليها

¹ . الجمهورية الجزائرية. مرسوم. مرسوم تنفيذي 05-240. الجريدة الرسمية، 28 جوان 2005، العدد 46، المادة رقم 6.

الشركة. فمندوب البيئة لشركة TREFISOUD يقدم سنويا تصريحاً لمديرية البيئة لولاية سطيف يحتوي على مايلي:

جدول رقم (26): النفايات المصرّح بها لدى مديرية البيئة للولاية

نوع النفايات	طبيعة النفايات	درجة الخطر	التركيبية الكيميائية	نوع التخزين	الكمية
البطاريات	صلبة	سامة	قاعدة ثاني أكسيد الرصاص	مؤقت	تقدر حوالي 40 بطارية/سنويا
الحمأة (Boues)	صلبة	لا تحتوي على خطر	كبريتات الكالسيوم وأكسيد الحديد	بشكل دائم	مختلفة سنويا
الزيوت	سائلة	قابلة للإشتعال	هيدروكربون	مؤقت	تقدر حوالي 300 لتر/سنويا

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على تصاريح مندوب البيئة.

يُفرض الرسم بقدر حجم النفايات المنتجة من قبل الشركة مقابل مبلغ 10 500 دج/طن، وهذا حسب القانون 01-21 من المادة 203 لقانون المالية لسنة 2002، وبناء على الجدول رقم (26) الموضح للنفايات المصرّح بها لدى المديرية، فإنه فقط الحمأة التي تفرض عليها الرسوم بإعتبار أن المؤسسة تقوم بتخزينها على مستوى الشركة وتبقى فيها بشكل دائم، أما البطاريات فيتم استرجاعها من قبل المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية ENPEC، والزيوت يتم إعادة استعمالها أو استرجاعها من قبل شركة نפטال، و يوضح الجدول رقم (27) مبلغ الرسم على النفايات الصناعية للشركة خلال الفترة 2008-2010.

جدول رقم (27): الرسم على عدم تخزين النفايات الخاصة لشركة TREFISOUD خلال الفترة 2008

2010 -

السنوات	2008	2009	2010
كمية النفايات (طن)	80	20	20
مبلغ الرسم (دج)	840 000	210 000	210 000

المصدر: وثائق المؤسسة المتعلقة بإشعار دفع الرسم على النفايات الخاصة لسنة 2008-2010.

يتبين من الجدول رقم (27) والذي يوضح مبالغ الرسوم البيئية التي تدفعها شركة TREFISOUD نتيجة نفاياتها الصناعية، أنه خلال سنة 2008 قامت الشركة بدفع مبلغ 840 000 دج كرسوم على نفاياتها الصناعية، في حين إنخفض هذا المبلغ خلال السنتين الموالتين 2009-2010 ليصل إلى 210 000 دج، ويفسر

إنخفاض الرسم البيئي بقيمة 630 000 دج نتيجة أخذ شركة TREFISOUD لجملة من الإعتبارات البيئية المتعلقة بنفاياتها الصناعية التي سيتم تبيائها لاحقاً.

أما بالنسبة للرسوم البيئية المتعلقة بالتدفقات السائلة والإنبعاثات الجوية، فإن شركة TREFISOUD لا تفرض عليها مثل هذه الرسوم ذلك أن انبعاثاتها لا تتجاوز حدود القيم القصوى المنصوص عليها في القانون.

المطلب الثاني: أثر الرسوم البيئية على الأداء الإقتصادي والإجتماعي لشركة TREFISOUD

أولاً: أثر الرسوم البيئية على الأداء الإقتصادي

سيتم توضيح أثر الرسوم البيئية على الأداء الإقتصادي للشركة من خلال دراسة:

1. نسبة الضرائب البيئية من النتيجة الصافية: لمعرفة أثر مختلف هذه الرسوم على الأداء الإقتصادي لشركة TREFISOUD، يجب تحديد مدى تأثيرها على النتيجة الصافية، لذا سيتم حساب نسبة تأثير الرسوم البيئية على الربح الصافي للشركة من خلال الجدول رقم(28):

جدول رقم(28): أثر الرسوم البيئية على أرباح شركة TREFISOUD خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: ألف دج

السنوات	2008	2009	2010
الأرباح الصافية	252 691	407 307	431 361
مجموع الرسوم البيئية	1 098	468	480
نسبة التأثير %	0,43	0,11	0,11

المصدر: من إعداد الطالبة

يتضح من خلال الجدول رقم(28) أن نسبة تأثير مختلف هذه الرسوم البيئية على النتيجة الصافية للشركة جد ضعيف بحيث لا تؤثر بذلك الشكل السلبي الذي من شأنه أن يعيق تطور الشركة أو ربحيتها، حيث قدرت خلال 2008 بـ 0,43%، وانخفضت نسبة تأثير الرسوم البيئية على النتيجة خلال السنتين 2009-2010 إلى 0,11 % نتيجة تخفيض الشركة لنفاياتها مما ساهم في فرض رسوم بيئية أقل.

2. نسبة الرسوم البيئية إلى الرسوم الإجمالية: إن نسبة مساهمة هذه الرسوم البيئية من إجمالي الرسوم المفروضة على الشركة موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (29): نسبة الرسوم البيئية من الرسوم الإجمالية للشركة خلال الفترة 2008-2010

الوحدة: ألف دج

السنوات	2008	2009	2010
الرسوم الإجمالية	36 889	44 801	43 628
مجموع الرسوم البيئية	1 098	468	480
نسبة التأثير %	2,97	1,04	1,10

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجداول السابقة

يتضح من خلال الجدول رقم (29) أن مساهمة الرسوم البيئية من مجموع الرسوم ضعيفة، مما يدل على أن هذه الرسوم لا تؤثر بشكل سلبي كبير على الشركة، إلا أن زيادتها بمعدل كبير قد يعيق فعلا نمو وربح المؤسسة لأن مجموع الرسوم الأخرى غير البيئية مرتفعة ولها أثرها على المؤسسة.

ثانيا: أثر الرسوم البيئية على الأداء الاجتماعي

يعد تحديد أثر الرسوم البيئية على الأداء الاجتماعي للشركة صعب التحديد نوعا ما خاصة بالنسبة للمجتمع المحيط بالشركة، لكن ما يمكن قوله أن الرسوم البيئية خفضت نسبة معينة من كمية النفايات التي تنتجها الشركة، إلا أنها لم تساهم في تخليها عن جميع الطرق الانتاجية الملوثة التي تضر بصحة العامل، فخلال الزيارة الميدانية لمصنع الشركة وجدنا أن هناك بعض العمال المكلفون بمعالجة السلك الحديدي بالأحماض يعانون من مشاكل صحية خاصة تلك المتعلقة بالجهاز التنفسي والناجمة عن الانبعاثات الغازية لمختلف الأبخرة خاصة بخار حمض الكبريتيك. فالرسوم البيئية لم يكن لها ذلك الأثر الايجابي الكبير الذي يحث الشركة على التخلي عن مسببات التلوث المضرة بصحة العاملين أثناء العملية الإنتاجية.

المطلب الثالث: أثر الرسوم البيئية على الأداء البيئي للشركة وتقييم فعالية الحماية البيئية

أولا: أثر الرسم على عدم تخزين النفايات الصناعية على شركة TREFISOUD

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (27)، أن الشركة قامت بدفع مبلغ 840 000 دج سنة 2008 كرسوم على نفاياتها الصناعية المقدرة بـ 80 طن، في حين إنخفضت كمية النفايات إلى 20 طن خلال السنتين 2009-2010، أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ 75 % و هي نسبة مرتفعة لتخفيض الشركة لنفاياتها في ظرف سنة، ويفسر هذا الإنخفاض بتركيب الشركة لآلات جديدة أقل تلويثا للبيئة خلال نهاية 2008، والتي تقوم بمعالجة السلك الحديدي بتقنية المعالجة الميكانيكية (Décalaminage mécanique) بدلا من المعالجة

الكيميائية (Décapage chimique) التي تعتمد بشكل كبير على الأحماض. فمبلغ الرسم كان له أثر إيجابي على الشركة والذي انعكس بشراءها لآلات مكافحة التلوث والتي خفضت من نفايات الشركة بـ 60 طن خلال السنتين 2009-2010.

إلا أن شراء الشركة لآلات المعالجة الميكانيكية لا يعني أنها توقفت عن الإنتاج بآلات المعالجة الكيميائية، بل استمرت في استعمالها على الرغم من تلويثها للبيئة باعتبار أنه لا يوجد اجراء قانوني يمنعها من استخدام هذه الآلات سوى الرسم.

ثانياً: تقييم فعالية الجباية البيئية على الشركة

إن فعالية مبدأ الملوث الدافع والذي تقوم عليه أساساً الجباية البيئية، يتحقق بالنسبة للمؤسسات في حالة ما إذا كان قادراً على تحقيق الدور الردعي والتحفيزي لتحسين أدائها البيئي، من خلال قيامها بتخصيص استثمارات لحماية البيئة، تخفيض نفقاتها وانبعاثاتها المختلفة وترشيد استهلاكها للموارد الطبيعية.

أما بالنسبة لشركة TREFISOUD فقد قامت بالإستثمار في ثماني معدات جديدة بقيمة 38 450 000 دج والتي ساهمت بشكل كبير في تخفيض حجم نفقاتها، حيث تعتمد هذه الآلات الجديدة على تقنية المعالجة الميكانيكية والتي تنتج نفايات أقل بكثير من تقنية المعالجة الكيميائية، فمبلغ الرسم كان له أثر في اقتناء الشركة لمعدات مكافحة التلوث، إلا أنه لم يكن له ذلك الأثر في استغنائها عن الطريقة الانتاجية الملوثة التي تعتمد على الأحماض، و يوضح الجدول رقم(30) استمرار الشركة في الإنتاج بالتقنيتين خلال الفترة 2009، 2010:

جدول رقم(30): حجم الإنتاج خلال الفترة 2008- 2010

الوحدة: طن

2010		2009		2008		السنوات
النسبة%	كمية الانتاج	النسبة%	كمية الانتاج	النسبة%	كمية الانتاج	
30,75	6 332	35,95	6 930	2,88	636	المعالجة الميكانيكية
69,25	20 592	64,05	12 352	97,12	21522	المعالجة الكيميائية
100	20592	100	19282	100	22 158	كمية الإنتاج الإجمالية

المصدر: من اعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة مراقبة التسيير.

يبين الجدول رقم (30) استمرار الشركة في الانتاج بالتقنية الكيميائية خلال السنتين 2009، 2010 رغم شراؤها لآلات حماية البيئة، كما أن نسبة الاعتماد على تقنية المعالجة الكيميائية في الإنتاج أكبر من المعالجة الميكانيكية، هذا ما يبين أنه على الرغم من تركيب الشركة لآلات المعالجة الميكانيكية والتي تخفض من كمية النفايات، إلا أنها لم تتخلى عن المعالجة الكيميائية في الإنتاج بسبب انخفاض تكاليفها.

فالشركة تفضل دفع مبلغ الرسوم البيئية على النفايات عوض تخليها عن التقنية الملوثة باعتبار أن التخلي عنها سيسبب لها خسارة تفوق مبلغ الرسوم البيئية، فاستمرار الشركة بالتقنية الإنتاجية الملوثة يثبت أنه لا يوجد اجراء قانوني يمنعها من التلويث سوى الرسم والذي تجلى أثره في تخفيض نفاياتها دون جعلها تتخلى عن تقنية الانتاج الملوثة.

أما بالنسبة للإجراءات التحفيزية التي وضعتها الجزائر بخصوص الحماية البيئية، والمتعلقة بإبرام عقود حسن الأداء البيئي، فقد قامت شركة TREFISOU بإقتراح عقد حسن الأداء البيئي في سنة 2006 والمتضمن عقد بينها وبين وزارة البيئة وهيئة الإقليم، حيث ضم هذا العقد إلزام كل من الطرفين بـ:

▪ إلزام وزارة قهئة الإقليم:

- مساعدة الشركة في إعدادها لأهدافها الإستراتيجية المتعلقة بالإنتاج الأنظف والبرامج البيئية؛
- تزويد وتسهيل حصول الشركة على المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات الأنظف، نظم تسيير البيئة ومختلف القوانين؛
- منح الشركة في إطار برنامج التكوين لوزارة البيئة وهيئة الإقليم الإستفادة من المشاركة في المنتقيات والأبحاث والإتصال بخبراء في مجال حماية البيئة ونمو الشركة.

▪ إلزامات الشركة:

- مواصلة الجهود المبذولة لحماية البيئة؛
- وضع هيئة داخل الشركة مكلفة بالتسيير البيئي؛
- إعلام وزارة البيئة وهيئة الإقليم بمستوى التقدم في تطبيق برنامج مكافحة التلوث بشكل سداسي؛
- تحديد مشاريع الإستثمار والأنشطة الأساسية للشركة للتخفيض التدريجي للآثار السلبية للنشاط الصناعي على البيئة؛
- وضع نظام الإدارة البيئية ISO 14001 وتطبيقه؛
- إنشاء وحدة لمعالجة النفايات السائلة خاصة تلك المتعلقة بالأحماض؛
- ترشيد إستهلاك المياه وزيادة إعادة تدويرها؛
- متابعة إنبعاثات الغازات المحترقة.

▪ الإلتزامات المشتركة بين الطرفين:

- المساعدة المشتركة في تبادل المعلومات بين الجهتين.
 - وضع نظام معلومات بيئي في متناول الجمهور ونشر تقرير عن الأداء البيئي للشركة مرة كل سنة.
- فعلى الرغم من محاولة وسعي شركة TREFISOUD لإبرام عقد الأداء البيئي مع وزارة البيئة وهيئة الإقليم لاستفادتها من الدعم المقدم في إطار حماية البيئة، إلا أنها منذ سنة 2006 لم تتلق الشركة أي رد عن هذا العقد، مما يدل على صعوبة إبرام هذه العقود.
- من جانب آخر، فإستثمارات الشركة في معدات تخفيض التلوث لم يمنحها أي دعم أو تحفيز مالي من قبل الدولة، فهي لم تستفد من أي تخفيض أو إعفاء من الرسم على القيمة المضافة، مما يؤثر سلبا على الجانب التحفيزي لقيام الشركة بإجراءات أخرى لتخفيض التلوث، بإعتبار أن اجمالي تكاليف حماية البيئة تتحملها الشركة لوحدها ودون أي دعم من قبل الدولة، على الرغم من أن 75 % من عائدات الرسوم على النفايات تعود للصندوق الوطني لحماية البيئة وإزالة التلوث.
- إن غياب الجانب التحفيزي للحماية البيئية سوف يدفع بالشركة بتفضيلها لتسديد مبلغ الرسم عوض استثمارها في معدات تخفيض التلوث التي تكلفها مبالغ كبيرة تفوق مبلغ الرسم بأضعاف. فمبلغ الرسم البيئي لسنة 2008 الذي قامت بتسديده الشركة والذي يعتبر مرتفعا مقارنة بالسنوات الأخرى يمثل أقل من 3% من مبلغ استثمارات الشركة في معدات مكافحة التلوث.

خلاصة الفصل

ارتكزت السياسة المتبناة من الجزائر في إطار حماية البيئة أساسا على مجموعة أدوات اقتصادية من بينها الجباية البيئية، وأخذت بمبدأ الملوث الدافع شرعت الجزائر في سنوات التسعينات بوضع رسوم بيئية كان الغرض منها تخفيض التلوث، إلا أنها عرفت نوعا من التأخر كما أنها لم ترق إلى ذلك المستوى الذي يتميز بطابع تحفيزي أكثر منه عقابي، حيث ركزت مختلف القوانين على الإجراءات العقابية مع إهمال الطابع التحفيزي لها.

وقد حاولنا من خلال الدراسة التطبيقية دراسة أداء شركة TREFISOUD في إطار التنمية المستدامة، من خلال تطبيق بعض مؤشرات المبادرة العالمية للإبلاغ على مختلف عناصر الأداء في الشركة، حيث تم التوصل إلى أن الشركة تسعى بشكل كبير لزيادة حصتها السوقية من خلال إشباع رغبات الزبائن وكسب ثقتهم، وبطبيعة الحال فإن هذه الأهداف سيكون لها الأثر الإيجابي على الأداء الاقتصادي الذي تسعى إليه. أما بالنسبة للأداء الاجتماعي فقد اثبتت المؤشرات اهتمام الشركة محل الدراسة بالأجور والامتيازات الاجتماعية دون أي اهتمام بارز توليه للمجتمع المحلي. وبالمقابل فالشركة لم تهمل أدائها البيئي فهي حاصلة على المواصفة إيزو 14001 إصدار 2007 حيث أن هذه المواصفة تحتوي من ضمن متطلباتها قياس الأداء البيئي، والذي يسمح لها بقياس الانبعاثات والآثار التي تترتب عليها.

وبخصوص أثر الرسوم البيئية المطبقة على الشركة محل الدراسة، فقد بينت نتائج الدراسة أن التأثير الإيجابي لهذه الرسوم يبقى جزئيا. فقد ساهمت هذه الرسوم البيئية إيجابيا في تخفيض الشركة لكمية نفاياتها من خلال استثمارها في آلات مكافحة التلوث، مما ساعد الشركة على تحسين أدائها البيئي المتعلق بالنفايات. إلا أنها لم تحفز الشركة على التخلي عن تقنية الإنتاج الملوثة حيث استمرت في تقنية المعالجة الكيميائية التي يتم إستخدام الأحماض فيها والتي تؤثر بشكل كبير على صحة العاملين، إلى جانب المعالجة الميكانيكية على الرغم من أن هذه الأخيرة أقل تلويثا بكثير من التقنية الأولى، فالشركة على استعداد لدفع مبلغ الرسم مقابل عدم تخليها عن التقنية الملوثة، باعتبار أن مبلغ الرسم لن يكلفها خسارة تساوي خسارة التخلي عن تقنية المعالجة الكيميائية، بالإضافة إلى أنه لا يوجد اجراء قانوني يمنع الشركة من التلويث سوى الرسم.

حانزة

خاتمة

إن الفهم الصحيح للتنمية المستدامة كفكرة نظرية وممارسة عملية لمختلف جوانبها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يستدعي اعتماد كل الوسائل الممكنة والمتاحة لتحقيقها، وأحد أهم هذه الوسائل الجباية البيئية، باعتبارها أداة فعالة في الحد من التلوث البيئي وتغيير سلوك الملوثن للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتحكم في استهلاك الطاقة بالإضافة إلى تصحيح فشل السوق في استدخال الآثار الخارجية، من خلال مختلف أدواتها المباشرة وغير المباشرة حيث أصبح كل من يقوم بأنشطة اقتصادية من شأنها أن تنتج منتجات أو نفايات تضر بالبيئة، عليه أن يستجيب لأداة من أدوات الجباية البيئية.

من هذا المنطلق ومن خلال هذه الدراسة، نخلص إلى النتائج التالية، والتي تتضمن أجوبة عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة كما تعتبر اختباراً لفرضياتها:

نتائج الدراسة النظرية

- تم التأكد من خلال هذه الدراسة أنه من الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون تطبيق الميكانيزمات والأدوات الاقتصادية التي تعمل على تصحيح فشل السوق وتنظيم ملكية الموارد البيئية، وتعتبر الجباية البيئية من أهم هذه الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن مبدأ "الملوث الدافع" يعتبر بمثابة حافز للتقليل من التلوث والحفاظ على الموارد البيئية، من خلال إدراج تكلفة هذه الأخيرة ضمن أسعار السلع والخدمات المعروضة في السوق، حيث تؤدي مجانية استخدام هذه الموارد البيئية التي تدخل ضمن عوامل الإنتاج إلى هدرها، وبالتالي فهو يشجع الاستخدام الرشيد للموارد البيئية المحدودة بجعل المجتمع يدرك الأضرار التي يسببها إنتاج بعض السلع للبيئة.

- إن فشل السوق في استدخال الآثار الخارجية دعى بضرورة تدخل الدولة من خلال الجباية البيئية، وذلك بإدخال التكاليف الخارجية في حسابات الجهة المسببة لهذه الآثار عن طريق فرض ضريبة تقدر بمقدار الفرق بين التكلفة الحدية الاجتماعية والتكلفة الحدية الخاصة، مع التأكيد على أن الضريبة البيئية لا تؤدي إلى إيقاف التلوث تماماً، وإنما الوصول به إلى المستوى الأمثل بحيث يقلل من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع.

- إن الإصلاح الجبائي البيئي في مختلف بلدان O.C.D.E أثبت نجاعته في بلوغ الأهداف البيئية وتخفيض معدل الانبعاثات، من خلال التوفيق بين الطابع التحفيزي للضرائب البيئية والتطبيق الصارم للنصوص المتعلقة بها، بحيث يشكلّ التوليفة المثلى لتمكين الضريبة البيئية من تحقيق التوازن بين مطلب حماية البيئة وخيار التنمية الاقتصادية، مع توجيه حصيلة الضرائب البيئية إلى المشاريع البيئية التي تحافظ على الجودة

البيئية؛ كما ساهم هذا الإصلاح كذلك في إعادة توزيع العبء الضريبي بتخفيض معدلات الضرائب الأخرى المتعلقة بالدخل ومختلف الأعباء الاجتماعية الأخرى.

تؤكد هذه النتائج على أن الجباية البيئية هي أحد الأدوات الاقتصادية المهمة بيد الدولة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- إن الأداء الشامل الناتج عن أداء المؤسسة في إطار التنمية المستدامة، يركز على إدماج الأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للمؤسسة، بهدف تلبية رغبات الأطراف ذات المصلحة، والضمان للمؤسسة بقاءها واستمراريتها نتيجة تحسينها لظروف الحياة الاجتماعية لمواردها البشرية، مع الحفاظ على البيئة ومنع تدهورها وتلوثها من خلال إنتاج منتجات بيئية وتحقيق ترشيد استخدام الموارد والطاقة؛

- إن تفعيل الأداء الشامل للمؤسسة في إطار التنمية المستدامة، يتم من خلال الحرص على استدامة الأداء الاقتصادي من خلال تحسين الجودة البيئية للمنتجات والذي يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة وضمان حصتها السوقية مما ينعكس على زيادة ربحيتها؛ ومن خلال قياسها لأدائها الاجتماعي يتم تحديد مسؤولياتها الاجتماعية اتجاه عاملها والمجتمع المحيط بها والحكم على الفوائد الاجتماعية لنشاطها الاقتصادي، كما يساعد قياس الأداء البيئي للمؤسسة في دعم عمليات التحسين المستمر في مجالات الحفاظ على البيئة من خلال معرفة حجم الاستهلاك والانبعاثات المختلفة التي تؤثر سلباً على البيئة، مما يجعل المؤسسة تبحث عن سبل تقلل من التأثيرات البيئية لها.

- تساهم الجباية البيئية في ترشيد الأداء الاقتصادي للمؤسسات من خلال تغيير سلوكياتها في الاتجاه الذي يحافظ على البيئة وبالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الهدف الاقتصادي الذي تسعى إليه، فهي تدفع بالمؤسسات الملوثة للبيئة بتضمين تكاليف الأضرار البيئية في تكلفة المنتجات ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبذلك تخلق حوافز للمؤسسات الملوثة بتخفيض الأضرار البيئية وبتقليل التلوث إلى أدنى حد ممكن من خلال استثمارها في معدات وتقنيات حماية البيئة، والذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير وتسويق منتجاتها البيئية، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية لها لدخول أسواق جديدة وواسعة تزيد من حصتها السوقية؛

- إن التطبيق الفعال للضريبة البيئية كفيل بتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الذي ينعكس بدوره على الأداء الاجتماعي لها، ففرض ضرائب بيئية على مدخلات العملية الإنتاجية من شأنه أن يؤدي بالمؤسسة إلى التوقف عن استخدام تلك المدخلات بسبب ارتفاع تكلفتها واستبدالها بمدخلات أخرى أقل تلويثاً للبيئة، كما أن فرض ضرائب بيئية على الانبعاثات الملوثة والنفايات بمعدلات مرتفعة سيثبغ المؤسسات على

البحث عن طرق أقل تكلفة للسيطرة على حجم الانبعاثات والنفايات وتخفيضها إلى المستويات المرغوبة ومعالجتها بطرق ملائمة، وهذا من أجل تخفيف العبء الضريبي، فالتخصيص الكفء للموارد البيئية من قبل المؤسسة والإستخدام الرشيد لها يسهم في إنتاج الكثير من المنتجات دون آثار جانبية تؤثر على المجتمع وتضر بالصحة العامة.

- تعد الحماية البيئية وسيلة لإجبار المؤسسات على تخفيض النشاط الملوث للبيئة، أو تحمل التكاليف الاجتماعية الخارجية لأنشطتها، فإذا كانت مبالغ الضرائب البيئية مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على المؤسسة، عندئذ تصبح المؤسسة مجبرة على تحسين أدائها البيئي والاجتماعي للوصول إلى أدائها الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

تؤكد النتائج الثلاث الأخيرة على أن الحماية البيئية تؤدي إلى تحسين الأداء الشامل للمؤسسات مما يجعلها قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة التطبيقية

- في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من ظاهرة التلوث، تبنت الجزائر الحماية البيئية كأداة للحد من أضرار التلوث البيئي حيث قامت بتأسيس حملة من الرسوم البيئية التي شملت العديد من القطاعات البيئية، ولاسيما مجال النفايات الصلبة، الانبعاثات السائلة والجوية والأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

- يشوب الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر حملة من النقائص التي ينبغي إصلاحها أو إعادة النظر فيها من أجل تفعيل الطابع التحفيزي للحماية البيئية، حيث ركزت مختلف القوانين على الإجراءات العقابية مع إهمال الطابع التحفيزي لها، كما أن حصيلة الرسوم البيئية في الجزائر لم تخصص كلها لحماية البيئة ومكافحة التلوث، إذ تم تخصيص 75% منها للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، و25% المتبقية موزعة بين البلديات والخزينة العامة، ويؤدي هذا التوزيع لوعاء الحماية البيئية في غير المجال البيئي إلى إبعاد الرسوم البيئية عن أهدافها الحقيقية المتمثلة في حماية البيئة.

- إن السعي الجاد لشركة TREFISOUD لتحسين أداءها الاقتصادي من خلال التحسين المستمر لجودة منتجاتها وتحقيق رضا العملاء جعلها تحتل أكبر حصة سوقية خلال السنوات الأخيرة في سوق منتجات الفولاذ والتلحيم، كما أثبتت مؤشرات الأداء الاجتماعي المطبقة على الشركة التزام الإدارة العليا بإرساء بيئة عمل صحية وإيجابية لموظفيها عن طريق محاولتها الحصول على المواصفة OHSAS 18001 المتعلقة

بالصحة والسلامة المهنية، كما تعتمد على نظام التحفيز الذي يزيد من رضا الموظفين وزيادة إنتاجيتهم والاستثمار في التدريب الذي يعد أحد أهم عوامل تطوير الموارد البشرية.

- تسعى الشركة محل الدراسة إلى تحديد مختلف الجوانب البيئية التي لها تأثير على أنشطتها من أجل السعي نحو التحكم فيها، وفي هذا الإطار تحصلت على المواصفة إيزو 14001 إصدار 2007 والتي ساعدتها على تحسين أداءها البيئي وتخفيض الآثار السلبية للتلوث الناجم عن أنشطتها.

- ساهم تطبيق الرسوم البيئية في تخفيض الشركة لكمية نفاياتها من خلال استثماراتها في آلات مكافحة التلوث. إلا أنها لم تحفز الشركة على التخلي نهائيا عن تقنية الإنتاج الملوثة والتي تؤثر سلبا على بيئة وصحة العاملين، وبذلك فإن الفرضية الثالثة المتضمنة أن الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر قادرة على تحسين الأداء البيئي لشركة القلد وصنع منتوجات التلحيم، تحققت جزئيا.

الإقتراحات

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة العمل على تمهيد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل الشروع في تطبيق مختلف الضرائب البيئية لضمان نجاحها في تحقيق الأهداف المتبغاة من تطبيقها؛
- تطبيق مبدأ التصاعدية في فرض الضرائب البيئية حسب درجة الإضرار بالبيئة، مع توجيه العائد المالي من هذه الضرائب إلى صناديق خاصة تمويل مشاريع تهدف لحماية البيئة؛
- حتمية اكتساب الضرائب والرسوم البيئية الصفة الردعية حتى تلعب الدور المنوط بها؛
- المفاضلة بين الأهداف المالية والبيئية للضرائب والرسوم البيئية، باقتصار دورها على ضمان حماية البيئة؛
- تخصيص عائدات الرسوم البيئية إما في المجالات التي تخص حماية البيئة فقط، أو على المجالات التي تزيد من رفاهية المجتمع كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي خاصة في الدول النامية؛
- ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للحماية البيئية على المدى الطويل، زيادة الوعي لدى الأفراد (منتجين، مستهلكين) بالمسائل والاهتمامات البيئية والتحول نحو ما هو مفضل ومرغوب من الناحية البيئية، وليس مجرد التركيز على الحصول على إيرادات ضريبية أو منح حوافز ضريبية دون مغزى؛

- ضبط الوعاء الجبائي البيئي وجعله أكثر مرونة للاستجابة لمتطلبات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التركيز على الرسوم البيئية خاصة تلك المطبقة على الانبعاث الطاقوى وجعلها متناسب طرديا مع درجة الخطر؛
- محاولة المؤسسات توطيد العلاقة مع الهيآت المكلفة بالبيئة لإيجاد حلول للمشاكل التي تعذر عليها إيجاد حل لها؛
- الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة أو تخفيضها في حالة شراء المؤسسات لآلات ومعدات مكافحة التلوث؛
- فرض الضريبة على أرباح الشركات بمعدل منخفض، بالنسبة للمؤسسات التي تقوم باستثمارات بيئية.

آفاق البحث

- إن هذه الدراسة لا تقدم رؤية مطلقة أو نهائية عن موضوع أثر الحماية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى إمكانية دراسة هذا الموضوع من جوانب عديدة وبأبعاد مختلفة. ولذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكتملة لهذه الدراسة أو تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والعملية، وتمثل هذه المواضيع فيما يلي:
- دور السياسات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة؛
 - ترقية النظام الجبائي البيئي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
 - دور الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية في تحسين الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة؛
 - أهمية المبادرة العالمية للتقارير كأداة للإفصاح عن أداء المؤسسة في إطار التنمية المستدامة.

الله الحق

الملحق رقم 01: القيم القصوى لمعايير المصبات الصناعية السائلة

الرقم	المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
1	درجة الحرارة	°C	30	30
2	ك هـ	...	8,5 - 6,5	8,5 - 6,5
3	م ع	مغ / ل	35	40
4	أزوت كلدهال	"	30	40
5	فوسفور كامل	"	10	15
6	ط ك أ	"	120	130
7	ط ب أ 5	"	35	40
8	ألنيوم	"	3	5
9	مواد سامة بيو سمجة	"	0,005	0,01
10	سيانور	"	0,1	0,15
11	فليور ومركباته	"	15	20
12	مؤشر الفينول	"	0,3	0,5
13	مخروقات كاملة	"	10	15
14	زيوت ودهون	"	20	30
15	كدميوم	"	0,2	0,25
16	نحاس كامل	"	0,5	1
17	زئبق كامل	"	0,01	0,05
18	رصاص كامل	"	0,5	0,75
19	كروم كامل	"	0,5	0,75
20	إيثان كامل	"	2	2,5
21	منغنيز	"	1	1,5
22	فيكل كامل	"	0,5	0,75
23	زنك كامل	"	3	5
24	خريد	"	3	5
25	مركبات عضوية كلورية	"	3	7

PH / ك هـ : كمون هيدروجيني
 DBO5 / ط ب أ 5 : طلب بيولوجي للأكسجين لمدة 5 أيام
 DCO / ط ك أ : طلب كيميائي للأكسجين
 MES / م ع : مواد عالقة

تابع الملحق رقم 01

القيم المسموحة لبعض القيم القسرية لبعض المعلمات البيئية حسب أنواع المنشآت

1- صناعة البويات الكيميائية :

أ- الأيونومر كيميائي التخليق :

القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القسرية	الوحدة	المعايير
5	5	ملي/طن في كل يوم ، عالي	المجموع / الكمية
5-6	5-6	-	لديها
200	200	ملي/طن	ط ب أ 5
1000	500	.	ط ب أ 1
200	200	-	مواد مخرسية

ب- صناعة المنكر :

القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القسرية	الوحدة	المعايير
30	30	%	درجة الحرارة
5-6	5-6	-	لديها
400	200	ملي/ل	ط ب أ 5
200	200	.	ط ب أ 1
300	300	.	ع 4
10	5	.	أيونات الكبريت

ج- صناعة الأسفلت :

القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القسرية	الوحدة	المعايير
30	30	%	درجة الحرارة
5-6	5-6	-	لديها
120	100	ملي/ل	ط ب أ 5
800	700	.	ط ب أ 1
50	50	.	ع 4

PH / ك هـ : كمون هيدروجيني

DBOS / ط ب أ 5 : طلب بيولوجي للاكسجين لمدة 5 أيام

DCO / ط ب أ 1 : طلب كيميائي للاكسجين

MBS / م ع : مواد عالقة

تابع الملحق رقم 01

د - صناعة الكحول :

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
درجة الحرارة	°C	30	30
ك هـ	-	8,5 - 5,5	10,5 - 9
ط ب أ 5	غ / طن مالت منتج	250	300
ط ك أ	"	700	750
م ع	"	250	300

هـ - اجسام دهنية :

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
درجة الحرارة	°C	30	30
ك هـ	-	8,5 - 5,5	9 - 6
ط ب أ 5	غ / طن	200	250
ط ك أ	"	700	800
م ع	"	150	200

2 - صناعة الطاقة :

أ - تصفية البترول :

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
تدفق الماء	م ³ / طن	1	1,2
درجة الحرارة	°C	30	35
ك هـ	-	8,5-5,5	8,5-5,5
ط ب أ 5	غ / طن	25	30
ط ك أ	"	100	120
م ع	"	25	30
أزوت كامل	"	20	25
زيوت ودهون	مغ / ل	15	20
فينول	غ / طن	0,25	0,5
محروقات	غ / طن	5	10
رصاص	مغ / ل	0,5	1
كروم + 3	"	0,05	0,3
كروم + 6	"	0,1	0,5

PH / ك هـ : كمون هيدروجيني
 DBO5 / ط ب أ 5 : طلب بيولوجي للاكسجين لمدة 5 أيام
 DCO / ط ك أ : طلب كيميائي للاكسجين
 MES / م ع : مواد عالقة

تابع الملحق رقم 01

ب - كوكيفاكسيون :

القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القصوى	الوحدة	المعايير
40	30	مغ / ل	ط ب أ 5
200	120	"	ط ك أ
2	2	"	الفوسفور
0,1	0,1	"	سيانور
40	35	"	مركبات الأزوت
0,5	0,3	"	مؤشر فينول
0,1	0,08	"	بنزان، تولوان، كزيلان
0,1	0,08	"	محروقات أروماتكية متعددة الحلقات
0,1	0,08	"	سلفور
50	40	"	مواد مصفاة

3 - سنامة ميكانيكية :

القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القصوى	الوحدة	المعايير
30	30	°C	درجة الحرارة
8,5-5,5	8,5-5,5	-	ك هـ
350	300	مغ / ل	ط ك أ
0,15	0,1	"	سيانور
1	0,7	"	النحاس
1	0,7	"	النيكل
3	2,5	"	الزنك
1	0,7	"	الرمصاص
1	0,5	"	الكاديوم
20	15	"	المحروقات
1	0,5	"	فينول
25	20	"	المعادن الكاملة

PH / ك هـ : كمون هيدروجيني
 DBO5 / ط ب أ 5 : طلب بيولوجي للأكسيجين لمدة 5 أيام
 DCO / ط ك أ : طلب كيميائي للأكسيجين
 MES / م ع : مواد عالقة

تابع الملحق رقم 01

4 - صناعة تمويل المعادن :

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
النحاس	مغ / ل	1,5	2
النيكل	"	2	2,5
الكروم	"	1,5	2
الحديد	"	5	7,5
الألمنيوم	"	5	7,5

5 - صناعة معادن الخام غير المعدنية :

أ - الخزف :

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
درجة الحرارة	°C	30	30
ك هـ	-	8,5-5,5	8,5-5,5
ط ك أ	مغ / ل	80	120
مواد مترسبة	"	0,5	1
الرصاص	"	0,5	1
الكاديوم	"	0,07	0,2

ب - الزجاج :

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
درجة الحرارة	°C	30	30
ك هـ	-	8,5-5,5	8,5-5,5
ط ك أ	مغ / ل	80	120
م ع	"	0,3	0,5
الرصاص	"	0,5	1
الكاديوم	"	0,07	0,2
الكروم	"	0,1	0,1
الكوبالت	"	0,1	0,1
النحاس	"	0,1	0,3
النيكل	"	0,1	0,5
الزنك	"	2	5

PH / ك هـ : كمون هيدروجيني

DCO / ط ك أ : طلب كيميائي للأوكسجين

MES / م ع : مواد عالقة

تابع للملحق رقم 01

ج - الإسمنت، الكلس والجير :

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
درجة الحرارة	°C	30	30
ك هـ	-	8,5-5,5	8,5-5,5
ط ك أ	مغ / ل	80	120
مواد مترسبة	"	0,5	1
الرصاص	"	0,5	1
الكاديوم	"	0,07	0,2
الكروم	"	0,1	0,1
الكوبالت	"	0,1	0,1
النحاس	"	0,1	0,3
النيكل	"	0,1	0,5
الزنك	"	2	5

6 - صناعة القماش :

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
درجة الحرارة	°C	30	35
ك هـ	-	8,5-6,5	9-6
ط ب أ 5	مغ / ل	150	200
ط ك أ	"	250	300
مواد مترسبة	"	0,4	0,5
مواد غير ذائبة	"	30	40
قابلية التأكسد	"	100	120
البرمنغنات	"	20	25

7 - صناعة الدباغة والمراطة :

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
ط ب أ 5	مغ / ل	350	400
ط ك أ	"	850	1000
م ع	"	400	500
كروم كامل	"	3	4

PH / ك هـ : كمون هيدروجيني

DBO5 / ط ب أ 5 : طلب بيولوجي للأكسجين لمدة 5 أيام

DCO / ط ك أ : طلب كيميائي للأكسجين

MES / م ع : مواد عالقة

المصدر: الجمهورية الجزائرية. مرسوم تنفيذي 06-141. الجريدة الرسمية، 19 أبريل 2006، العدد 26، ص 6-11.

الملحق رقم 02: القيم القصوى لمعايير الانبعاثات الجوية

الرقم	المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمتنبئات القديمة
01	الغبار الكامل	مغ/م ³	50	100
02	أكسيد الكبريت (معتبر بثنائي أكسيد الكبريت)	"	300	500
03	أكسيد الأوزون (معتبر بثنائي أكسيد الأوزون)	"	300	500
04	بروتوكسيد الأوزون	"	300	500
05	كلوروز الهيدروجين ومركبات أخرى غير عضوية غازية (الكالور (معتبر بـ HCl))	"	80	100
06	فلور ومركبات غير عضوية للفلور (فلور، هوريسلة وجزيئات)، (معتبر بـ HF)	"	10	20
07	مركبات عضوية متطايرة (انبعاث كامل لمركبات عضوية متطايرة ما عدا الميتان)	"	150	200
08	المعادن والمركبات المعدنية (غازية وجزيئية)	"	5	10
09	انبعاث الكاديوم، الزئبق والتليوم ومركباته	"	0,25	0,5
10	انبعاث الأرسنيك، والسليكون والتيلور ومركباته غير التي ذكرت من بين انبعاثات المواد السرطانية	"	1	2
11	انبعاثات حجر الكحل، الكروم، الكوبالت، النحاس، الإيتان، المنغنيز، النيكل، الفنديوم والزنك ومركباته غير التي ذكرت من بين انبعاثات المواد السرطانية	"	5	10
12	فوسفين، فوسجان	"	1	2
13	حمض سيانيدريك معبر بـ HCN، البروم ومركبات غير عضوية غازية للكروم معبر عنها بـ HBr و الكلور معبر بـ HCl هيدروجين السلفوري	"	5	10
14	النشادر	"	50	100
15	أميانت	"	0,1	0,5
16	ألياف أخرى غير الأميانت	"	1	50

تابع للملحق رقم 02

1 - تقنية وتمويل المواد المشتقة من البترول :

القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القصوى	الوحدة	المعايير
1000	800	مغ/ ط م 3	أكسيد الكبريت
300	200	-	أكسيد الأزوت
200	150	-	أكسيد الكربون
200	150	-	مركبات عضوية متطايرة
10	5	-	أحماض سلفورية
50	30	-	الجزئيات

2 - الملاط، الجير المائي والجبس :

القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القصوى	الوحدة	المعايير
50	30	مغ/ ط م 3	غبار
750	500	-	أكسيد الكبريت
1800	1500	-	أكسيد الأزوت
200	150	-	أكسيد الكربون
5	5	-	حمض الفلوريدريك
10	5	-	المعادن الثقيلة
10	5	-	الفليور
50	30	-	كلورور

3 - صناعة الأسمدة الأوتية :

القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القصوى	الوحدة	المعايير
100	50	مغ/ ط م 3	غبار
1000	500	-	أكسيد الكبريت
800	500	-	أكسيد الأزوت
10	5	-	أحماض سلفورية
10	5	-	حمض السيانيديريك
10	5	-	حمض فلوريدريك
50	50	-	النشادر
50	50	-	حمض الكلورديريك

تابع للملحق رقم 02

4 - صناعة الحديد :			
القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القصوى	الوحدة	المعايير
150	100	مغ/ ط م 3	غبار
1000	1200	"	أكسيد الكبريت
1200	850	"	أكسيد الأزوت
150	100	"	أكسيد الكربون
10	5	"	أحماض سلفورية
10	5	"	حمض السيانيدريك
10	5	"	حمض فلوريدريك
50	50	"	النشادر
50	50	"	حمض الكلوردرريك
10	5	"	المعادن الثقيلة (Hg, Pb, Cd, As)
5 - مركز التغليف بالزفت للوازم الطرقات ومنشآت تجفيف اللوازم المختلفة، النباتية العضوية أو المعدنية :			
القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القصوى	الوحدة	المعايير
150	100	مغ/ ط م 3	غبار
50	30	"	مركب عضوي كلي
6 - منشآت التداول، الشمن والتفريغ للمواد الثقيلة :			
القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القصوى	الوحدة	المعايير
150	100	مغ/ ط م 3	غبار
7 - صناعة الزجاج :			
القيم المسموحة للمنشآت القديمة	القيم القصوى	الوحدة	المعايير
100	50	مغ/ ط م 3	غبار
1200	1000	"	أكسيد الكبريت
700	500	"	أكسيد الأزوت
150	100	"	أكسيد الكربون
10	5	"	حمض فلوريدريك
100	50	"	حمض الكلوردرريك
10	5	"	المعادن الثقيلة (Hg, Pb, Cd, As)

المصدر: الجمهورية الجزائرية . مرسوم . مرسوم تنفيذي 06-138 . الجريدة الرسمية، 15 افريل 2006،

العدد 24 . ص ص 15-17 .

Les Produits Tréfilés Acier Doux

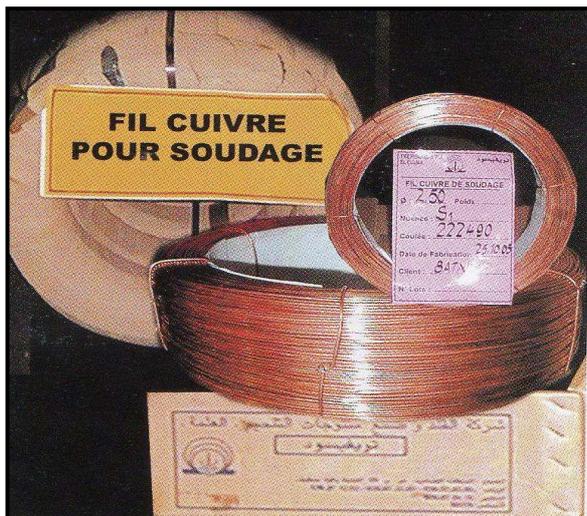
Fils Tréfilés Clairs



Fil Recuit



Fil cuivré



Fil Galvanisé

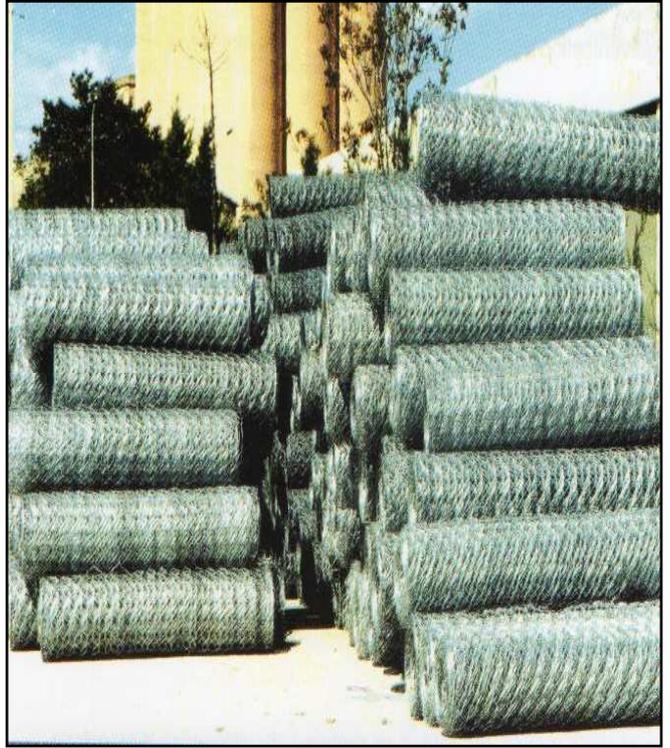


تابع الملحق رقم (3)

Fils recuit (pick-up) de bottelage



Grillage



Les Produits Tréfilés Acier Dur

Fils tréfilés clairs mi dur



Fils dur



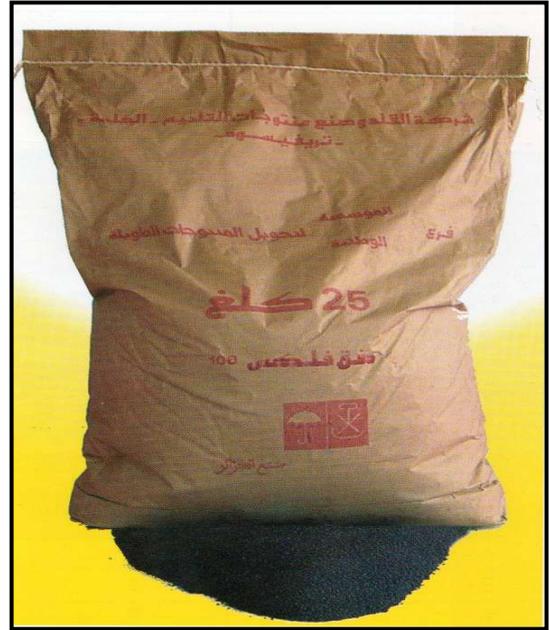
تابع الملحق رقم (3)

Les Produits Electrodes et flux de soudure

Electrodes de Soudure



Flux de soudure



Eulma, le 06-06-2009



TREFISOUD

POLITIQUE QUALITE – SECURITE - ENVIRONNEMENT

Depuis plus de 25 ans, l'entreprise TREFISOUD active dans le domaine de fabrication et la commercialisation des produits tréfilés et de soudage.

Consciente de ses responsabilités quant à la satisfaction de ses clients et au maintien d'un milieu de travail serein à l'ensemble de son personnel et son environnement, TREFISOUD s'engage dans une démarche de management intégré qualité, sécurité et environnement en s'appuyant principalement sur la compétence et le savoir-faire de ses ressources humaines.

Dans ce contexte, nous confirmons notre volonté d'améliorer continuellement ce système de management afin de remplir convenablement cette mission et atteindre nos objectifs et cibles.

Pour y parvenir et mener à bien notre politique intégrée, nous nous engageons à :

1. Mettre à disposition toutes les ressources financières, matérielles et humaines nécessaires pour la mise en place, le maintien et l'amélioration continue de l'efficacité du système de management intégré au sein de l'entreprise.
2. Développer une culture pour promouvoir la qualité, la santé et sécurité au travail et la protection de l'environnement par des actions de formations et de sensibilisations.
3. S'assurer que les besoins et attentes des clients soient bien perçus et satisfaits.
4. Assurer la conduite de toutes ses activités conformément au cadre législatif et réglementaire en vigueur.
5. Prendre les mesures nécessaires pour protéger la santé, la sécurité des travailleurs et prévenir les risques de pollution.
6. Tenir compte des aspects environnement et sécurité pour tous les nouveaux projets et revoir la pertinence de cette politique en fonction de l'évolution des activités.
7. S'assurer d'une communication interne efficace pour une implication de l'ensemble du personnel
8. Procéder à l'analyse et à la vérification de la conformité du système intégré et de remédier aux écarts détectés.
9. Mettre cette politique à la disposition de toute partie prenante ou intéressée et inviter nos fournisseurs à s'y conformer.

Nos objectifs qualité :

- ⊕ Maintien de la position de leader sur le marché des produits tréfilés et de soudage.
- ⊕ Recueil et anticipation des besoins et attentes des clients.
- ⊕ Fidélisation et amélioration de la satisfaction des clients.
- ⊕ Réalisation de la production dans des conditions optimales et évolutives.
- ⊕ Maîtrise des coûts de production .
- ⊕ Diminution des risques de rupture des stocks produits.

Nos objectifs santé et sécurité :

- ⊕ Elaboration et mise en œuvre de programmes visant à diminuer les risques d'accidents, prévenir les maladies professionnelles et protéger la santé et la sécurité des travailleurs.
- ⊕ Analyse de tous les accidents de travail.
- ⊕ Réduction des taux de fréquence et de gravité des accidents de travail.

Nos objectifs environnement :

- ⊕ Maîtrise et amélioration de la qualité de nos rejets aqueux et atmosphériques.
- ⊕ Réduction de la consommation des énergies.
- ⊕ Amélioration de la capacité à réagir en situation d'urgence.
- ⊕ Optimisation du tri et valorisation des déchets générés.

Nous restons convaincu que l'adhésion et la collaboration de tout le personnel pour la mise en œuvre de cette politique sont capitales pour pouvoir créer une dynamique de progrès et de travailler de manière plus efficace et en toute sécurité.

Le Président Directeur Général





Certificat

Certificate

N° 2007/28559a

AFNOR Certification certifie que le système de management mis en place par :
AFNOR Certification certifies that the management system implemented by:

TREFISOUD

pour les activités suivantes :
for the following activities:

FABRICATION ET VENTE DE PRODUITS TREFILES ET PRODUITS DE SOUDAGE.

MANUFACTURING AND SALE OF WIRE-DRAWN AND WELDING PRODUCTS.

a été évalué et jugé conforme aux exigences requises par :
has been assessed and found to meet the requirements of:

ISO 14001 : 2004

et est déployé sur les sites suivants :
and is developed on the following locations:

BP 09 Zone Industrielle 19600 EL-EULMA ALGERIE

Ce certificat est valable à compter du (année/mois/jour)
This certificate is valid from (year/month/day)

2010-01-27

Jusqu'au*
Until*

2013-01-26

Directrice Générale d'AFNOR Certification

Managing Director of AFNOR Certification

F. MÉAUX

*Sauf suspension notifiée entre temps par AFNOR Certification à l'adresse indiquée ci-dessus. Le présent document n'a aucune valeur juridique. Seule fait le base de données des certificats accessible à l'adresse <http://www.afnor.org>. AFNOR Certification est conforme aux normes internationales d'accréditation en vigueur. Pour plus d'informations, veuillez consulter la base de données des certificats accessible à l'adresse <http://www.afnor.org>. AFNOR Certification complies with the international accreditation standards in force (accreditation scope available on request). Ref: 001 - 2009/10

Les informations relatives aux certificats AFNOR Certification et aux sites sont disponibles à l'adresse <http://www.afnor.org>.
The information on AFNOR Certification certificates and sites is available at <http://www.afnor.org>.
CERTIF 000102 Document certifié AFNOR. AFNOR est une marque déposée. Logo AFNOR Certification AFNOR est un registre européen.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم مصطفى السيدة وآخرون. إقتصاديات الموارد و البيئة. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007.
2. أبو نصار محمد، المشاعلة محفوظ، الشهبان فراس، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية. عمان: مركز احمد ياسين، 2003.
3. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.
4. باتر محمد علي ودرم. العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. الطبعة الأولى. عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 2003.
5. بوزيدة حميد. جباية المؤسسات. الطبعة الثانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
6. جمال الدين موسى أحمد. دور التشريعات الضريبية في حماية البيئة. مصر: غير منشور، 2000.
7. دوجلاس موسشيت. مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بماء شاهين. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.
8. دوناتو رومانو. الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. سوريا: منشورات مركز السياسات الزراعية، 2003.
9. شارلس د. كولستاد. الاقتصاد البيئي. ترجمة: أحمد يوسف عبد الخير. الجزء الأول. الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، 2005.
10. عبد الخالق أحمد. السياسات البيئية و التجارة الدولية: دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية و التجارة الدولية. ط2. المنصورة: دار الكتب، 1994.
11. عبد الرحيم محمد. قياس الأداء: النشأة و التطور التاريخي و الأهمية، في: الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
12. عبد العزيز عثمان سعيد. النظام الضريبي وأهداف المجتمع: مدخل تحليلي معاصر. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.

13. عبد العزيز عثمان سعيد، العشماوي شكري رجب. **اقتصاديات الضرائب: سياسات - نظم - قضايا معاصرة**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.
14. عداي الحسيني، فلاح الحسن. **الإدارة الإستراتيجية**. الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر، 2000.
15. عطية ناصف إيمان. **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008.
16. غنيم عثمان محمد، أبو زنت ماجدة أحمد. **التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.
17. قاسم منى. **التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية**. الطبعة الرابعة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000.
18. قدي عبد المجيد. **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
19. محرز محمد عباس. **اقتصاديات الجباية والضرائب**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
20. محمد سمير مصطفى. **التنمية الحضرية المستدامة في البرازيل**. في: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.
21. محمد عبد الكريم علي عبد ربه، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان. **اقتصاديات الموارد والبيئة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.
22. مطر محمد. **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**. الأردن: دار وائل للنشر، 2002.
23. نور احمد. **مبادئ محاسبة التكاليف الصناعية**. الاسكندرية: الدار الجامعية، 1999.
24. نور عبد الناصر، عدس نائل حسن، عليان الشريف. **الضرائب ومحاسبتها**. الطبعة الأولى. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2003.
25. وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي. **سلسلة ادارة الأداء الاستراتيجي: اساسيات الأداء وبطاقة القيم المتوازن**. الطبعة الأولى. الاردن: دار وائل للنشر، 2009.
26. واجنر ترافس. **أنواع ومصادر وتأثيرات التلوث البيئي: السياسات البيئية المستقبلية**. المركز الثقافي للتعريب والترجمة. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.
27. يجياوي اعمر. **مساهمة في دراسة المالية العامة**. الجزائر: دار هومة، 2005.

المجلات:

28. أحمد جمال الدين موسى. أدوات سياسة حماية البيئة في الميزان: السوق أم التنظيم أم الضريبة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، 1990، أكتوبر، العدد 8.
29. إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي. تقييم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO14001:2004. مجلة الإدارة والاقتصاد. المستنصرية: 2008، العدد 70.
30. النيش نجاة. تكاليف التدهور البيئي و شحة الموارد الطبيعية: بين النظرية و قابلية التطبيق في الدول العربية. الكويت، مجلة جسر التنمية، 1999، العدد 23.
31. باشي أحمد. دور الجباية في الحد من التلوث البيئي. مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر. 2004. العدد 11.
32. حوري عصام، ناعسة عبير. النظام الضريبي و أثره في الحد من التلوث البيئي. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. 2007. مارس. المجلد 29. العدد 1.
33. زهرة عبد محمد الشمري. تقييم نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية على وفق المواصفة الدولية OHSAS 18001:2007: دراسة حالة في مصنع المأمون/ الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية. مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، 2009، العدد 53.
34. عبد الرزاق قاسم الشحادة. القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2010، المجلد 26، العدد 1.
35. عماد مكي. نظام الإدارة البيئية في صناعة تكرير النفط. مجلة النفط و التعاون العربي. الكويت: المجلد 37، 2011، العدد 136.
36. عمرو محمد السيد الشناوي. تقييم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. العدد 49.
37. محمد ابراهيم منصور. دور الضريبة في مكافحة التلوث وحماية البيئة (تحليل الآثار التخصيصية). مجلة أسيوط للدراسات البيئية، القاهرة، العدد الأول، 1991، جوان.
38. محمد حسن محمد عبد العظيم. دور المعلومات الحاسبية في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، 2005.

39. مزهودة عبد المليك. الأداء بين الكفاءة والفاعلية. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الأول، 2001.

40. نادية راضي عبد الحليم. دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2005، ديسمبر، المجلد 21، العدد 2.

الدراسات والملتقيات:

41. العايب عبد الرحمان. التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة - حالة قطاع الاسمنت بالجزائر -، أبحاث الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزء الأول، منشورات مخبر السياسات و الاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009.

42. بالرقمي تيجاني، غربي عبد الحليم. نظام المحاسبة الخضراء في إطار التنمية المستدامة، في منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي. ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستعمارية للموارد، 07-08 أبريل 2008، سطيف. عين مليلة: دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، 2008.

43. حارس كريم العاني. دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية: دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، في المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة و الإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة. جامعة فيلادلفيا كلية العلوم الإدارية والمالية، 2005.

44. الخولي أسامة. البيئة وقضايا التنمية والتصنيع: دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي الدول النامية. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002.

45. رحيم حسين، مناصرية رشيد. مواصفات الإيزو كمعيار لقياس كفاءة الاستعمال المستدام للموارد الاقتصادية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية. في منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي. ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستعمارية للموارد، 07-08 أبريل 2008، سطيف. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

46. زواق الحواس. السياسة الضريبية كأداة لتفعيل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة. الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10 و 11 نوفمبر 2009، المسيلة.

47. صالح صالح. التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، في منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي. ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، 07-08 أفريل 2008، سطيف. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

48. صديقي مسعود، مسعودي محمد. الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. في منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي. ملتقى التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد، 07-08 أفريل 2008، سطيف. عين مليلة: دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، 2008.

49. عثمان حسن عثمان. دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية. في منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي. ملتقى التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد، 07-08 أفريل 2008، سطيف. عين مليلة: دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، 2008.

50. كتوش عاشور، عزوز علي. فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي بالإشارة إلى حالة الجزائر. الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، 21-22 أكتوبر 2008، الشلف.

51. كمال محمد منصوري، جودي محمد رمزي، المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، في منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي. ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، 07-08 أفريل 2008، سطيف. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

التقارير:

52. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. مستقبلنا المشترك. ترجمة محمد كامل عارف. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1989.

53. منظمة التقييس الدولية. المشاركة في المعيار القياسية الدولية المستقبلية ايزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية. طبعة باللغة العربية. جنيف: الهيئة السويدية للتعاون الدولي، 2006.

الرسائل والأطروحات:

54. إباد محمد عودة. قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية. مذكرة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا. تخصص محاسبة، 2008.
55. بوجعدار خالد. مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار و معالجة التلوث الصناعي: دراسة ميدانية على مصنع اسمنت بجامعة بوزيان. مذكرة ماجستير. جامعة قسنطينة. 1997.
56. طاهري الصديق. الآليات الجبائية لحماية البيئة. مذكرة ماجستير. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.
57. عبد الباقي محمد. مساهمة الجبائية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير. مالية ونقود. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 2009.
58. عبد الله الحرتسي حميد. السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر(1994-2004). مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، 2005.
59. عجلان العياشي. ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء و التحصيل 1992-2009، حالة ولاية مسيلة. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر، 2005.
60. محمد حلمي محمد طعمة. دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة. أطروحة دكتوراه. دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية. مصر: جامعة عين شمس، 2001.
61. محمد مظهر أحمد. تقويم ومراجعة الأداء المتوازن في منظمات الأعمال وأثر ذلك على نظرية المراجعة. رسالة دكتوراه. جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006.
62. وناس يحي. الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر. أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام. تلمسان: جامعة تلمسان، 2007.

المواثيق والقوانين:

63. الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 91-25. الجريدة الرسمية، 18 ديسمبر 1991، العدد 65.
64. الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 99-11. الجريدة الرسمية، 23 ديسمبر 1999، العدد 92.
65. الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 01-19. الجريدة الرسمية، 12 ديسمبر 2001، العدد 77.

66. الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 01-21. الجريدة الرسمية، 22 ديسمبر 2001، العدد 79.
67. الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 03-22. الجريدة الرسمية، 28 ديسمبر 2003، العدد 83.
68. الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 05-16. الجريدة الرسمية، 31 ديسمبر 2005، العدد 85.
69. الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 02-11. الجريدة الرسمية، 24 ديسمبر 2002، العدد 86.
70. الجمهورية الجزائرية. مرسوم. مرسوم تنفيذي 07-300. الجريدة الرسمية، 27 سبتمبر 2007، العدد 63.
71. الجمهورية الجزائرية. مرسوم. مرسوم تنفيذي 06-141. الجريدة الرسمية، 19 أبريل 2006، العدد 26.
72. الجمهورية الجزائرية. مرسوم. مرسوم تنفيذي 06-138. الجريدة الرسمية، 15 أبريل 2006، العدد 24.
73. الجمهورية الجزائرية. مرسوم. مرسوم تنفيذي 07-299. الجريدة الرسمية، 27 سبتمبر 2007، العدد 63.
74. الجمهورية الجزائرية. قانون. القانون 06-24. الجريدة الرسمية، 26 ديسمبر 2006، العدد 85.
75. الجمهورية الجزائرية. مرسوم 83-35. الجريدة الرسمية، 01 جانفي 1983، العدد 3.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les ouvrages :

76. ANGAR sandmo. **The Public Economics of The Environment**. New york : Oxford University Press, 2006.
77. BARACCHINI Paolo. **Guide à la mise en place du Management Environnemental en entreprise selon ISO 14001**, 3^{ème} Edition. Lausanne : Press Polytechniques et Universitaires Romandes, 2007.
78. BEAUMAIS Olivier, CHIROLEU-ASSOULINE Mireille. **Économie de l'environnement**. Paris : Bréal éditions , 2001.
79. BEDER Sharon. **Environmental principles and policies : an interdisciplinary introduction**. 1st published. USA : The University of New South Wales Press, 2006.
80. BELTRAME Pierre. **La fiscalité en france**. 6^{ème} édition. Paris: HACHETTE livre, 1998.
81. BÉNOIT Jadot. **Fiscalité de l'environnement**. Bruxelles : Bruylant, 1994.
82. BRODHAG Christian et autres. **Dictionnaire du développement durable**. Québec: AFNOR, Editions Multimonde, 2004.
83. BÜRGENMEIER Beat. **Economie du développement durable**. 2^{ème} édition. Paris : Editions de Boeck université, 2005.

84. BÜRGENMEIER Beat. **Politiques économiques du développement durable**. 1^{er} édition. Paris : Editions de Boeck université, 2008.
85. COSTA Nathalie. **Gestion du développement durable en entreprise**. Paris : Ellipses Édition, 2008.
86. CROSEMARIE Pierette. **Fiscalité Ecologique et Financement des Politiques Environnementales**. Paris: Conseil Economique, Social et Environnemental, 2009.
87. DE WOUTERS Pauline, DE VIAMINCK Anne. **Les Aspects Sociaux de la fiscalité environnementale**. Belgique : Fédération des Associations d'Environnement, 2006.
88. DRUCKER Peter. **L'Avenir du management selon Drucker**. Paris : Editions d'Organisations, 1999.
89. DUBIGEON Olivier. **Mettre en pratique le développement durable**. 2^{ème} édition. Paris : Editions Village Mondial. 2005.
90. FERICELI Anne Marie, Sire Bruno. **Performance et Ressources Humaines**, Paris : Edition Economica, 1996.
91. KAPLAN Robert, NORTON David. **The balanced scorecard-mesures that drive performance**: Havard Business Review, 1992.
92. LAZERRI Yvette. MOUSTIER Emmanuelle. **Le Développement durable: du Concept à la mesure**. Paris : L'HARMATTAN. 2008.
93. MANKIW N. Gregory. **Principales of Economics**. Fifth Edition. USA: South-Western Cengage Learning. 2008.
94. MC EACHERN William A. **Economics: A Contemporary Introduction**. 9^{ème} edition. USA: south Western Cengage Learning, 2010.
95. MILLER Nolan. **Notes on Economic Theory**. New Jersey: Princeton University Press , 2006.
96. MINTZBERG Henry, **Le management au coeur des Organisations**, Paris: Edition des organisations, 1998.
97. MUZELLEC Raymond. **Finances Publiques**. 8^{ème} Edition. Paris: Edition Dalloz, 1993.
98. NOMIDES PAUL. **La Fiscalité Ecologique**. Paris : Robert –Schuman, 2002.
99. Organisation de Coopération et de Développement Economiques. **La fiscalité, l'innovation et l'environnement**. Paris : OCDE, 2010.
100. Organisation de Coopération et de Développement Economiques. **Les Taxes liées à l'environnement dans les pays de l'OCDE : Problèmes et Stratégies**. Paris : OCDE, 2001.
101. REBILLARD Julien. **La Croissance Verte**. Paris: Alban Edition, 2008.
102. ROSA Anthony, DELCHET Karen, AUBERUN-VAROT Mérylle. **Guide pratique du développement durable**. Saint-Denis La Plaine Cedex : AFNOR, 2005.
103. SANJEEV Gupta and others. **Fiscal dimensions of sustainable development** (prepared for **World Summit on Sustainable Development**). Washington: International Monetary Fund, 2002.
104. SCHOENAUER Cristian. **Les fondamentaux de la fiscalité**. 6^{ème} édition. Paris: Editions ESKA, 2006.

105. VALEE Annie. **Économie de l'environnement**. Paris : Éditions du seuil, 2002.
106. VALLEE Annie. **La Fiscalité Ecologique an service du Développement durable**. In: MARECHAL Jean. Paul, QUENAULT Béatrice (Direction). **Le développement durable: une perspective pour le XXI Siècle**. Paris : Collection « Des Sociétés », 2005.

REVUES, SEMINAIRES :

107. ANDREAS Sturm, Kaspar Muller, Virgilio Panapanaan. **SA8000 : Corporate Sociale Accountability Management**. Switzer land : ELLIPSON, 2000.
108. BERNARD Christophe, **comptabilité Environnementale : Les nouveaux enjeux pour l'Auditeur Comptable**, Magazine the certified Accountant, 2004, July, Issue 19.
109. CAPRON Michel, QUAIREL Françoise. **Reporting sociale : limites et enjeux de la proposition de normalisation internationale « Global Reporting Initiative »**, 24 ème congrès de l'association Francophone de comptabilité et maîtrise des risques : enjeux pour l'audit, la comptabilité et le contrôle de gestion, Belgique, 2003.
110. DOHOU Angèle, BERLAND Nicolas. **Mesure de la performance Globale des entreprises**. 28ÈME CONGRES DE L'AFC - «COMPTABILITE ET ENVIRONNEMENT ». France. 2007.
111. Jean-Marie Harribey. **Fiscalité écologique, mécanismes de marché et régulation climatique**. In : Stéphane Leyens et Alexandra de Heering. Séminaire internationale sur « **In the face of climate change, energy revolution and social transformation** », 23-26 Février 2008, Amsterdam : presses universitaires de Namur, 2010.
112. Loetitia Vaute. **Contrôler et améliorer le système de management environnemental**. AFNOR Editions, 2007.
113. Moes Essid. **Quels Outil de Contrôle pour décliner les stratégies Environnementales ?**, Actes du 28^{ème} congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Poitiers, 2007.
114. OATES W. "**Green Taxes : Can We Protect The Environment and Improve The Tax System at the Same Time?**". Southern Economic Journal, 1995, Vol 611.
115. REYNAUD Emanuelle. **Développement Durable et Entreprise : vers une relation symbiotique**, Angers : Journée AIMS, Atelier développement Durable, ESSCA, 2003.

RAPPORTS :

116. **Accountability Norme AA1000 relative aux mission d'Assurance**, 2008 : AA1000AS(2008). traduit par: Deloitte France. Seine Cedex: Accountability, 2008
117. **Accountability Norme sur les principe d'Accountability AA1000 ::AA1000 APS (2008)**. traduit par: Deloitte France. Seine Cedex: Accountability, 2008.
118. AFNOR. **Présentation du guide AFNOR, SD 21000**. France: AFNOR, 2004.
119. Conseil en organisation Accompagnement en certification. **SA8000 : une démarche SOCIETALE**. Fiche d'expertise. Bois Colombes : Qualification des services intellectuels, 2009.
120. Entretien du Conseil d'Etat. **La Fiscalité Environnementale**. Paris : Conseil d'Etat, 2009.
121. IMS. **Réglementation, Normes et Référentiels : Impactant sur la DIMENSION SOCIALE de la responsabilité sociale des entreprises**, paris : IMS, 2004

122. International Standard Organisation. **ISO26000 responsabilité sociétale : Le projet ISO 26000 Tour d'horizon**. Suisse : ISO, 2010.
123. International Standard Organisation. **ISO26000 responsabilité sociétale : Découvrir ISO 26000**. Suisse : ISO, 2010.
124. Rapport de la Commission des Comptes et de L'Économie de l'Environnement. **La Fiscalité liée à l'environnement**. Paris : 2003.
125. Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental. **Fiscalité Écologique et Financement des Politiques Environnementales**.
126. Report World Commission on Environment and Development (WCED). **Our Common Future**. New York: Oxford University Press. 1987.
127. Syndicat national des personnels de l'enseignement et de la formation privés (La CGT.SNPEFP). **Le Bilan Social**: mode d'emploi, p.2.
128. The International Energy Agency (IEA). **KEY WORLD ENERGY STATISTICS**. Paris: IEA, 2010.

SITES INTERNET :

120. Organisation de Coopération et de Développement Economiques.Publications [en ligne].disponible sur : < <http://www.oecd.org/dataoecd/20/40/35589455.pdf> > .(consulté le 15-03-2011)
121. GODARD Olivier; Le CACHEUX Jacques. **La Fiscalité Ecologique** [En ligne]. 2009 disponible sur : < <http://www.ofce.sciences.fr/pdf/dtravail/WP2010-16.pdf>>. (consulté le 27-04-2011).
122. LÉVÊQUE François. **La réglementation des externalités**. [En ligne]. Grenoble: Centre d'économie Industrielle, 2000. Disponible sur : <<http://www.cerna.ensmp.fr/Documents/FL-GrenobleJuil2000.pdf> >. (consulté le 19.04.2011) .
123. P. Simpson. **Why Externalities are not a Case of Market Failure**. [En ligne]. La Jolla, 2003, Disponible sur :< <http://www.mises.org/pdf/asc/2003/asc9simpson.pdf>>. (Consulté le 16-04-2011).
124. The United Nations Conference on Environment and Development. Publication [en line]. disponible sur :< <http :www.un.org/esa/desa/aboutus/dsd.html>>. (Consulté le 21.05.2011).
125. Pierre Piton. **Historique du développement durable**. [en ligne]. 2009. Disponible sur : <<http://www.paxchristi.cef.fr/docs/HistoriqueDvtDurable.groupe335Angouleme.pdf>>. (consulté le 30-05-2011).
126. Food and Agriculture Organization (FAO). Publication [en line]. Disponible sur : < http://www.fao.org/DOCREP/004/x3307F/x3307f.htm#P100_27977 >, (consulté le 28-05-2011).
127. WORLD BANK. Publication (en line). Disponible sur : <<http :web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCU>>, (consulté le 28-05-2011).
128. L'encyclopedie du développement durable. [en ligne]Disponible sur: <<http://encyclopedie-dd.org/encyclopedie/economie/la-fiscalite-ecologique-un-des.html>>. (consulté le 25-06-2011).
129. VEDURA. **Guide SD 21000 pour la prise compte du Développement Durable dans l'entreprise**. Disponible sur :< <http://www.vedura.fr/developpement-durable/normes-referentiels/guide-sd-21000-afnor-entreprises> >,(consulté le 17-10-2011) .

130. Global Reporting Initiative , disponible sur :<
www.globalreporting.org/aboutGRI/history/ourhistory.htm >. (consulté le 24-10-2011).
131. International Organization for Standardization. **ISO 26000 responsabilité sociétale**. [En ligne]. Disponible sur: < www.iso.org/iso/fr/sr_iso_26000_overview.htm >. (consulté le 10-10-2011).
132. Global Reporting Initiative. **Indicateurs & protocoles: Economie**. Version 3. [en ligne]. Disponible sur: <<https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/French-G3-Economic-Indicator-Protocols.pdf>>.2006, (consulté le 30/10/2010).
133. Technical committee tc 207. [en ligne]. disponible sur: <
www.tc207.org/Faq.asp?question=5 > . (date de consultation 22-10-2011).
134. Global reporting Initiative. **Sustainability Reporting Guidelines**. Version 3. 2006 .[en ligne]. Disponible sur : < <https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/G3.1-Guidelines-Incl-Technical-Protocol.pdf> >. (consulté le 04.11.2011),
135. Global Reporting Initiative. **Lignes directrices pour le reporting développement durable**.2006. [en ligne]. Disponible sur: < <https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/French-G3-Reporting-Guidelines.pdf> >. (consulté le 15-10-2011),
136. Pierre Borie. **Qu'est que la comptabilité Environnementale ?**. [en ligne]. disponible sur:<
<http://www.fiscalite-environnementale.net/article-qu-est-ce-que-la-comptabilite-environnementale-74659827.html> >. (consulté le 30-07-2011).
137. Global Reporting Initiative. **Indicateurs & protocoles: Emploi, relations sociales et travail**. Version 3. 2006. [en ligne]. Disponible sur: < http://www.globalreporting.org/NR/rdonlyres/C5E61A92-7CE0-403C-B9EC-7BABC182FDA8/5239/G3_FR_IP_LA_Final_with_cover.pdf > . (Consulté le 26/10/2011).
138. Global Reporting Initiative. **Indicateurs & protocoles: Société**. Version 3. 2006. [en ligne]. Disponible sur:<http://www.globalreporting.org/NR/rdonlyres/C5E61A92-7CE0-403C-B9EC-7BABC182FDA8/2671/G3_FR_IP_SO_Final_cover.pdf >. (consulté le 30/10/2011).
139. Global Reporting Initiative. **Indicateurs & protocoles: Environnement**. Version 3. [en ligne]. Disponible sur: < http://www.globalreporting.org/NR/rdonlyres/C5E61A92-7CE0-403C-B9EC-7BABC182FDA8/2662/G3_FR_IP_PRFinal_with_cover.pdf >. 2006. (consulté le 26/10/2010).

140. بوابة التمويل الأصغر. متاح على الموقع: <
<http://www.arabic.microfinancegateway.org/resource-centers/ht-socialperformance/ht> >. (تاريخ الإطلاع : 11-07-2011).

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

AFNOR	Association Française de Normalisation
AIE	Agence Internationale de l'Energie
APS	Accountability Principles Standard
CAG	Council of Australia Government
CEP	Council on Economic Priorities
CERES	Coalition for Environmentally Responsible Economies
DGEMP	Direction Générale de l'Energie et des Matières Premières
EMAS	Eco-Management and Audit Scheme
ESAB	Elektriska Svetsnings-Aktiebolaget/ Electric Welding Limited company
FAO	Food and Agriculture Organization
FNDAE	Fonds national pour le développement des adductions d'eau
GRI	Global Reporting Initiative
Groupe TPL	Groupe de Transformation des Produits Longs
ifen	institut français de l'environnement
ISO	International Organization for Standardization
ISO/COPOLCO	Committee on Consumer Policy of the International Organization for Standardization
O.C.D.E	Organisation de Coopération et de Développement Economiques
OHSAS	Occupational Health and Safety Assessment Series
ONG	Organisation Non Gouvernementale
SAI	Social Accountability International
SES	Stakeholder Engagement Standard
SNS	Société Nationale de Sidérurgie
T.A.P.D	Taxe sur les Activités Polluantes et Dangereuses pour l'environnement
TAD	Trefilerie Acier Doux
TC207	Technical Committee 207
TGAP	Taxe Générale sur les Activités Polluantes
UNCED	United Nations Conference on Environment and Development
UNEP	United Nations Environment Programme
WCED	World Commission on Environment and Development

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
19	أهم الملوثات والأضرار الصحية الناجمة عنها	1
55	مبالغ الإعانات المقدمة لتسيير المياه المستعملة	2
91	مصفوفة الأداء البيئي حسب Henri و Giasson	3
91	نشاطات الأداء البيئي	4
130	المنتجات الأساسية لشركة TREFISOUD و الاستعمالات الأساسية لها	5
136	تطور مبيعات الشركة خلال الفترة 2008-2010	6
137	تطور أرباح الشركة خلال الفترة 2008-2010	7
138	أهم عملاء شركة TREFISOUD حسب كل منتج	8
139	تطور عدد عملاء الشركة خلال الفترة 2008-2010	9
140	أهم موردي شركة TREFISOUD	10
141	تطور عدد عمال الشركة خلال الفترة 2008-2010	11
142	علاوة النتائج السنوية لعمال الشركة خلال الفترة 2008-2010	12
144	نسب حوادث العمل في الشركة خلال الفترة 2008-2010	13
145	نسب الغيابات في الشركة خلال الفترة 2008-2010	14
146	عدد المتكويين في الشركة خلال الفترة 2008-2010	15
148	إستهلاك الغاز الطبيعي في الشركة خلال الفترة 2008-2010	16
149	إستهلاك الطاقة الكهربائية في الشركة خلال الفترة 2008-2010	17

149	إستهلاك المياه في الشركة خلال الفترة 2008-2010	18
150	نسبة المياه المعاد تدويرها في الشركة خلال الفترة 2008-2010	19
151	الإنبعاثات الغازية لشركة TREFISOUD	20
151	مخاطر الإنبعاثات الغازية	21
151	حجم الإنبعاثات الغازية للشركة خلال الفترة 2008-2010	22
154	النفايات الصلبة لشركة TREFISOUD	23
155	طرق التخلص من النفايات الصلبة في شركة TREFISOUD	24
157	مبالغ الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة لشركة TREFISOUD خلال الفترة 2008 - 2010	25
158	النفايات المصرّح بها لدى مديرية البيئة للولاية	26
158	الرسم على عدم تخزين النفايات الخاصة لشركة TREFISOUD خلال الفترة 2008 - 2010	27
159	أثر الرسوم البيئية على أرباح شركة TREFISOUD خلال الفترة 2008-2010	28
160	نسبة الرسوم البيئية من الرسوم الإجمالية للشركة خلال الفترة 2008-2010	29
161	حجم الإنتاج خلال الفترة 2008-2010	30

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
1	حالة الآثار الخارجية الإيجابية	15
2	حالة الآثار الخارجية السلبية	17
3	المستوى الأمثل للتلوث	25
4	مستوى الضريبة والتكلفة الحدية للتخفيض من التلوث	27
5	العناصر الأساسية للتراخيص القابلة للتفاوض	34
6	مقارنة الضريبة البيئية بالتراخيص القابلة للتجارة	36
7	أهم مؤتمرات تطور مفهوم التنمية المستدامة	42
8	مرتكزات التنمية المستدامة	44
9	منحنى التكاليف الحدية لتخفيض التلوث	53
10	مصنوفة الفعالية والكفاءة	63
11	مكونات الأداء الشامل	67
12	محاور بطاقة الأداء المتوازن	70
13	دمج محاور بطاقة الأداء المتوازن مع أبعاد التنمية المستدامة	72
14	مبادئ المبادرة العالمية للإبلاغ	74
15	أثر فرض الضريبة على تكلفة إنتاج المؤسسة	103
16	أثر الضريبة البيئية على الاستثمار التكنولوجي للمؤسسة	104
17	نقل عبء الضريبة	107
18	وحدات المؤسسة الوطنية لتحويل المنتوجات الطويلة	129
19	الهيكل التنظيمي لشركة TREFISOUD	131

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

03	المبحث الأول، الأسس النظرية للجباية البيئية.....
03	المطلب الأول: مدخل عام للجباية.....
03	أولاً: تعريف الجباية.....
06	ثانياً: القواعد العامة للجباية.....
07	ثالثاً: أهداف الجباية.....
08	المطلب الثاني: مفهوم وأهداف الجباية البيئية.....
08	أولاً: تعريف الجباية البيئية.....
10	ثانياً: مبدأ الجباية البيئية.....
11	ثالثاً: أهداف الجباية البيئية.....
12	المطلب الثالث: مبررات ظهور الجباية البيئية.....
12	أولاً: فشل السوق في التخصيص الأمثل للموارد.....
14	ثانياً: عدم كفاءة السوق في استدخال الآثار الخارجية.....
18	ثالثاً: تزايد حدة و أضرار التلوث البيئي.....
21	المبحث الثاني، مضمون الجباية البيئية.....
21	المطلب الأول: الأساس التعريفي و النظري للضريبة البيئية.....
21	أولاً: تعريف الضريبة البيئية.....
22	ثانياً: أهداف الضريبة البيئية.....
23	ثالثاً: عناصر الضريبة البيئية.....
28	المطلب الثاني: أدوات تطبيق الجباية البيئية.....
28	أولاً: الأدوات المباشرة.....
31	ثانياً: الأدوات الغير مباشرة.....

32	المطلب الثالث: تقييم فعالية الضريبة البيئية مقارنة بتراخيص التلوث القابلة للتجارة.....
33	أولاً: مفهوم تراخيص التلوث القابلة للتفاوض.....
33	ثانياً: التحليل الأساسي للتراخيص القابلة للتجارة.....
35	ثالثاً: مقارنة الضريبة البيئية بالتراخيص القابلة للتجارة.....
37	المبحث الثالث: علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة.....
37	المطلب الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة.....
37	أولاً: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة و الإهتمام العالمي بالبيئة.....
42	ثانياً: مفهوم و أهداف التنمية المستدامة.....
45	ثالثاً: أبعاد التنمية المستدامة.....
48	المطلب الثاني: أثر الجباية البيئية على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.....
48	أولاً: أثر الجباية البيئية على الجانب الإقتصادي.....
49	ثانياً: أثر الجباية البيئية على الجانب الإجتماعي.....
49	ثالثاً: أثر الجباية البيئية على الجانب البيئي.....
50	رابعاً: شروط و متطلبات نجاح الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.....
51	المطلب الثالث: فعالية الضريبة البيئية في مختلف بلدان OCDE.....
51	أولاً: الإصلاح الجبائي الأخر في بلدان OCDE.....
52	ثانياً : تطبيقات الضرائب البيئية في مختلف بلدان OCDE.....
56	ثالثاً: الصعوبات التي تحول دون انتشار الضرائب البيئية.....
57	رابعاً: أبرز الإنتقادات الموجهة للجباية البيئية.....
58	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: أثر الجباية البيئية على الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية

61	المبحث الأول: مدخل لأداء المؤسسة في إطار التنمية المستدامة.....
61	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء.....
61	أولاً: تعريف الأداء و المصطلحات المرتبطة به.....
64	ثانياً: تصنيف الأداء.....
65	ثالثاً: قياس الأداء.....

66المطلب الثاني: الأداء الشامل للمؤسسة.
67أولا : مفهوم الأداء الشامل.
68ثانيا: مبادئ الأداء الشامل.
68المطلب الثالث: أدوات قياس الأداء الشامل
68أولا: بطاقة الأداء المتوازن المستدامة The Sustainability Balanced Scorecard
72ثانيا: المبادرة العالمية للتقارير GRI
74ثالثا: الدليل SD 21000
76المبحث الثاني، ركائز الأداء الشامل وأدوات ومؤشرات قياسها.
76المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للمؤسسة.
76أولا: الأداء الاقتصادي في اطار التنمية المستدامة.
77ثانيا: مؤشرات قياس الأداء الإقتصادي للمؤسسة.
78المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي للمؤسسة.
78أولا: مفهوم الأداء الاجتماعي.
80ثانيا: أدوات قياس الأداء الاجتماعي.
87ثالثا: مؤشرات قياس الأداء الإجمالي.
90المطلب الثالث: الأداء البيئي للمؤسسة.
90أولا: تعريف الأداء البيئي.
92ثانيا: أدوات قياس الأداء البيئي.
98ثالثا: مؤشرات قياس الأداء البيئي.
103المبحث الثالث، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الإقتصادية.
103المطلب الأول: أثر الجباية البيئية على الأداء الإقتصادي للمؤسسة.
103أولا: التأثير على تكلفة إنتاج المؤسسة.
104ثانيا: تشجيع الابتكارات و تعزيز القدرة التنافسية.
105ثالثا: التأثير على أسعار المنتجات.
106رابعا: إعادة توجيه الموارد الاقتصادية.
106المطلب الثاني: أثر الجباية البيئية على الأداء الاجتماعي للمؤسسة.
106أولا: التأثير على العمالة و التشغيل.

106	ثانيا: التأثير على المستهلكين.....
108	المطلب الثالث: أثر الحماية البيئية على الأداء البيئي للمؤسسة.....
108	أولا: الكفاءة في تخصيص المواد التي تستخدم كمدخلات في العملية الإنتاجية.....
109	ثانيا: تخفيض إستهلاك المنتجات المضرّة بالبيئة.....
109	ثالثا: تخفيض حجم النفايات والانبعاثات الغازية الملوثة.....
111	رابعا: الكفاءة في ترشيد استهلاك الطاقة.....
112	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: أثر الرسوم البيئية على أداء شركة TREFISOU في إطار التنمية المستدامة

115	المبحث الأول، واقع الحماية البيئية في الجزائر.
115	المطلب الأول: الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر.....
115	أولا: الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة.....
117	ثانيا: الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة.....
119	ثالثا: الرسوم المتعلقة بالتدفقات السائلة الملوثة.....
121	رابعا: الرسوم المرتبطة بالانبعاثات الجوية الملوثة.....
122	المطلب الثاني: إجراءات تحصيل الضرائب البيئية و مبررات تأخر إعمالها.
122	أولا: إجراءات تحصيل الضريبة البيئية.....
124	ثانيا: مبررات تأخر إعمال الضرائب البيئية.....
124	المطلب الثالث: تقييم فعالية الرسوم البيئية.
125	أولا: تقييم مبدأ الملوث الدافع.....
126	ثانيا: غموض أهداف الرسوم البيئية.....
128	المبحث الثاني، تقديم شركة القلد وصنع منتوجات التلحيم TREFISOU.
128	المطلب الأول: التعريف بشركة القلد وصنع منتوجات التلحيم TREFISOU ونشاطها.....
128	أولا: التعريف بالشركة.....
130	ثانيا: المنتجات الأساسية للشركة.....

131	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة.....
131	أولاً: عرض عام للهيكل التنظيمي للشركة.....
132	ثانياً: عرض تفصيلي للهيكل التنظيمي للشركة.....
134	المطلب الثالث: أهداف ومبررات اختيار شركة TREFISOUD.....
134	أولاً: أهداف شركة TREFISOUD.....
134	ثانياً: مبررات اختيار الشركة محل الدراسة TREFISOUD.....
135	المبحث الثالث: أداء شركة TREFISOUD في إطار التنمية المستدامة.....
135	المطلب الأول: مؤشرات الأداء الإقتصادي لشركة TREFISOUD.....
135	أولاً: الحصة السوقية للشركة.....
136	ثانياً: مؤشر تطور مبيعات الشركة.....
137	ثالثاً: مؤشر تطور الأرباح الصافية للشركة.....
137	رابعاً: مؤشر تطور ووفاء العملاء.....
139	خامساً: مؤشر الموردين.....
141	سادساً: مؤشر إستثمارات البنية التحتية.....
141	المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الإجتماعي لشركة TREFISOUD.....
141	أولاً: مؤشر التوظيف.....
143	ثانياً: مؤشر الصحة والسلامة المهنية.....
145	ثالثاً: مؤشر التدريب والتكوين.....
147	رابعاً: مؤشر التنوع وتكافؤ الفرص.....
147	خامساً: مؤشر المجتمع وحقوق الإنسان.....
148	المطلب الثالث: مؤشرات الأداء البيئي لشركة TREFISOUD.....
148	أولاً: مؤشر الطاقة.....
149	ثانياً: مؤشر المياه.....
150	ثالثاً: مؤشر الانبعاثات الغازية، النفايات السائلة والصلبة.....
155	رابعاً: مؤشر الإستثمارات البيئية.....
156	المبحث الرابع: أثر الجباية البيئية على أداء شركة TREFISOUD.....
156	المطلب الأول: الرسوم البيئية المطبقة على شركة TREFISOUD.....
156	أولاً: الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة.....

157 ثانيا: الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة.
159 المطلب الثاني: أثر الرسوم البيئية على الأداء الإقتصادي والإجتماعي لشركة TREFISOUD.
159 أولا: أثر الرسوم البيئية على الأداء الإقتصادي.
160 ثانيا: أثر الحماية البيئية على الأداء الإجتماعي.
160 المطلب الثالث: أثر الرسوم البيئية على الأداء البيئي للشركة وتقييم فعالية الحماية البيئية.
160 أولا: أثر الرسم على عدم تخزين النفايات الصناعية على شركة TREFISOUD.
161 ثانيا: تقييم فعالية الحماية البيئية على الشركة.
164 خلاصة الفصل
166 خاتمة
172 الملاحق
188 قائمة المراجع
200 قائمة المختصرات
202 قائمة الجداول
204 قائمة الأشكال

ملخص

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، تزايد حدة المشاكل البيئية كتلوث الهواء والمياه، ارتفاع درجة حرارة الأرض واستنزاف الموارد غير المتجددة، حيث أصبحت هذه الأزمات البيئية تعتبر من بين أهم المشاكل التي تواجه الدول، وتعيقها في سبيل تحقيق تنمية مستدامة تضمن للأجيال القادمة حقها من الموارد، هذا ما استدعى إلى ضرورة تدخل الدول للتخفيف من حدة المشاكل البيئية، من خلال وضع أدوات اقتصادية لتحقيق الأهداف البيئية، ومن أهم هذه الأدوات الجباية البيئية، التي صنفت وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE كأحد أهم الأدوات الاقتصادية للحماية البيئية، نظرا لمساهمتها في ترشيد الأداء الاقتصادي للمؤسسات من خلال تغيير سلوكياتها في الاتجاه الذي يحافظ على البيئة ويحمي صحة المجتمع. فكل مؤسسة تقوم بتلويث البيئة عليها أن تدفع ثمن هذا التلوث، عندئذ تصبح المؤسسة مجبرة على تحسين أدائها البيئي والاجتماعي للوصول إلى أدائها الاقتصادي.

جاءت الدراسة التطبيقية على شركة (TREFISOUD)، في محاولة لإبراز أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث بينت نتائج الدراسة أن الشركة تحاول تحسين أدائها البيئي والاجتماعي من خلال تبنيها للعديد من الإجراءات والمواصفات التي تمكنها من الحفاظ على البيئة وحماية المجتمع المحيط بها، إلا أن أثر تطبيق الرسوم البيئية عليها لم يساهم في تحسين الأداء البيئي للشركة بالشكل المطلوب.

الكلمات المفتاحية: الجباية البيئية، التنمية المستدامة، الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، الأداء الاقتصادي، الرسوم البيئية.

Abstract

The world has seen, during the past three decades, an increasing severity of environmental problems such as air pollution, water, global warming and the depletion of non-renewable resources, as these environmental crises are among the most important problems facing the states and hindering the achievement of a sustainable development that may ensure for future generations the right to resources. It is, therefore, necessary for states to intervene in order to mitigate some of these environmental issues, through the development of economic instruments to achieve environmental purposes. Ecological taxation was classified according to the Organization for Economic Cooperation and Development OECD as one of the most important economic instruments for environmental protection, due to its contribution to the rationalization of companies' economic performance by changing their behavior in the direction that preserves the environment and protects society's health. Every company polluting the environment must pay for this pollution, then the company becomes obliged to improve its environmental and social performance to get to improve its economic performance as well.

The results of the study conducted at (TREFISOUD) company, in an attempt to highlight the impact Ecotax has on the economic performance of companies to achieve sustainable development, indicate that the company is trying to improve its environmental and social performance through the adoption of many procedures that would preserve the environment and protect the surrounding community. However, the ecotax applied to them did not contribute to improve the environmental performance of the company as desired.

Keywords: Ecological taxation, sustainable development, environmental performance, social performance, economic performance, ecotax.